

Distr.: General
21 September 2020
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 42 من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري
والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات
المتحدة على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن هذه المسألة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

10	أولا - مقدمة
10	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
10	أفغانستان
10	ألبانيا
11	الجزائر
11	أندورا
12	أنغولا
13	أنتيغوا وبربودا
13	الأرجنتين
14	أرمينيا
14	أستراليا
14	أذربيجان
14	جزر البهاما
15	البحرين
15	بنجلاديش
15	بربادوس
16	بيلاروس
16	بليز
16	بنن
17	بوتان
17	البوسنة والهرسك
18	بوتسوانا
18	بروني دار السلام
18	بوركينا فاسو
19	بوروندي

19	كابو فيردي
19	كمبوديا
20	الكاميرون
20	كندا
20	جمهورية أفريقيا الوسطى
21	تشاد
21	شيلي
22	الصين
22	كولومبيا
23	جزر القمر
23	الكونغو
24	كوستاريكا
25	كوت ديفوار
25	كوبا
72	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
73	جمهورية الكونغو الديمقراطية
74	جيبوتي
74	دومينيكا
75	الجمهورية الدومينيكية
75	إكوادور
75	مصر
76	السلفادور
77	غينيا الاستوائية
77	إريتريا
78	إسواتيني
78	إثيوبيا
79	الاتحاد الأوروبي

80	 فيجي
80	 غابون
81	 غامبيا
81	 جورجيا
81	 غانا
82	 غرينادا
83	 غواتيمالا
83	 غينيا
84	 غينيا - بيساو
85	 غيانا
85	 هايتي
86	 هندوراس
86	 آيسلندا
86	 الهند
87	 إندونيسيا
88	 إيران (جمهورية - الإسلامية)
89	 العراق
89	 جامايكا
90	 اليابان
91	 الأردن
91	 كازاخستان
92	 كينيا
92	 كيريباس
92	 الكويت
93	 قيرغيزستان
93	 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
93	 لبنان

94	ليسوتو
94	ليبيريا
94	ليبيا
95	ليختنشتاين
95	مدغشقر
95	ملاوي
95	ماليزيا
96	ملديف
96	مالي
96	موريتانيا
97	موريشيوس
97	المكسيك
98	موناكو
99	منغوليا
99	الجبل الأسود
99	المغرب
99	موزمبيق
100	ميانمار
100	ناميبيا
101	ناورو
101	نيبال
101	نيوزيلندا
101	نيكاراغوا
103	النيجر
103	نيجيريا
104	النرويج
104	عمان

104	 باكستان
104	 بنما
105	 بابوا غينيا الجديدة
105	 باراغواي
106	 بيرو
106	 الفلبين
107	 قطر
107	 جمهورية كوريا
107	 جمهورية مقدونيا الشمالية
107	 الاتحاد الروسي
109	 رواندا
109	 سانت كيتس ونيفس
110	 سانتا لوسيا
110	 سانت فنسنت وجزر غرينادين
111	 ساموا
111	 سان مارينو
111	 سان تومي وبرينسيبي
112	 المملكة العربية السعودية
112	 السنغال
112	 صربيا
113	 سيشيل
113	 سيراليون
114	 سنغافورة
114	 جزر سليمان
114	 الصومال
114	 جنوب أفريقيا
116	 جنوب السودان

116	 سري لانكا
117	 السودان
118	 سورينام
118	 سويسرا
119	 الجمهورية العربية السورية
121	 طاجيكستان
122	 تايلند
122	 تيمور - ليشتي
122	 توغو
123	 تونغا
123	 ترينيداد وتوباغو
124	 تونس
124	 تركيا
124	 تركمنستان
125	 توفالو
125	 أوغندا
126	 الإمارات العربية المتحدة
126	 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
127	 جمهورية تنزانيا المتحدة
127	 أوروغواي
128	 أوزبكستان
128	 فانواتو
129	 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
131	 فييت نام
131	 اليمن
132	 زامبيا
132	 زمبابوي

133	 الكرسى الرسولي
133	 دولة فلسطين
134	 ثالثاً - الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها
134	 منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
135	 اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
142	 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
150	 الوكالة الدولية للطاقة الذرية
150	 منظمة الطيران المدني الدولي
151	 الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
153	 منظمة العمل الدولية
153	 المنظمة البحرية الدولية
154	 المنظمة الدولية للهجرة
155	 الاتحاد الدولي للاتصالات
155	 مكتب شؤون الفضاء الخارجي
156	 مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا
163	 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
165	 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
166	 منظمة الأمم المتحدة للطفولة
167	 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
171	 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
178	 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
180	 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
183	 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
184	 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعي
184	 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
185	 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
187	 صندوق الأمم المتحدة للسكان

188	الاتحاد البريدي العالمي
188	برنامج الأغذية العالمي
190	منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
191	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
192	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
193	منظمة السياحة العالمية
193	منظمة التجارة العالمية
	رابعاً - الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها
195	المنظمة الدولية للحماية المدنية
195	الاتحاد البرلماني الدولي
196	مركز الجنوب

أولا - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.
- 2 - وعملاً بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 2020، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بمعلومات عن تنفيذ ذلك القرار. وأُرسلت مذكرة شفوية تذكيرية في 1 نيسان/أبريل 2020.
- 3 - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها التي وردت حتى 15 أيار/مايو 2020. وستصدر الردود التي ترد بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات أفغانستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 نيسان/أبريل 2020]

لم تُصدر حكومة أفغانستان ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74، وذلك وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يعيد تأكيد جملة أمور منها حرية الملاحة.

وفي هذا الصدد، صوّتت حكومة أفغانستان لصالح القرار السالف الذكر ولصالح قرارات أخرى تتعلق بالموضوع نفسه، وهي تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المكرّسة في الميثاق.

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 آذار/مارس 2020]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تتفّذ قرار الجمعية العامة 7/74 تنفيذاً تاماً، وهي لم تُصدر أو تُطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

الجزائر

[الأصل: بالعربية]

[30 آذار/مارس 2020]

إن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثامنة والعشرين على التوالي بأغلبية ساحقة القرار 7/74 القاضي برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يؤكد مجدداً أحقية وعدالة هذه القضية ومساندة المجتمع الدولي لها.

وإن تؤكد الجزائر مجدداً على تضامنها مع كوبا وشعبها الذي يقاوم منذ أكثر من نصف قرن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تعتبر أن الحصار الذي تعاني منه كوبا يمثل خرقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتجدد الجزائر التعبير عن رفضها التام لفرض قوانين وقرارات أحادية الجانب ذات اختصاص خارج الإقليم، وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية التي تعيق تحقيق حقوق الإنسان ورفاهية الشعوب وازدهارها. كما تنتهز هذه الفرصة لتؤكد مجدداً على الحاجة الملحة لإنهاء، دون قيد أو شرط، الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1961 والذي يشكل عقبة جسيمة أمام طموحات الشعب الكوبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الأضرار العديدة والمعاناة التي يتصدي لها الشعب الكوبي.

وإن المطالبة بوقف الحصار المفروض على كوبا، في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية المتردية، تكتسي أهمية بالغة لما لها من انعكاسات وتبعات من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن هذا المنطلق تذكر الجزائر بموقفها المبدئي، والمعتمد في الجزائر خلال المؤتمر الوزاري السابع عشر للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، في شهر أيار/مايو 2014، والذي دعا على وجه الخصوص إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وإن الجزائر تذكر أيضاً بموقفها المعتمد مؤخراً في مؤتمر وزراء الخارجية للحركة المنعقد في تموز/يوليه 2019 بفنزويلا، وكذا خلال القمة الثامنة عشر لبلدان عدم الانحياز المنعقدة بباكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019، حيث دعت الحركة مجدداً خلالهما إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، دون شرط.

أندورا

[الأصل: بالفرنسية]

[17 شباط/فبراير 2020]

لم تُصدر حكومة إمارة أندورا أو تُطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار 7/74. وقد دأبت حكومة إمارة أندورا في هذا الصدد على التصويت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتعيد تأكيد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

اتخذت الجمعية العامة طيلة 28 سنة متتالية وبأغلبية ساحقة قرارات تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

لكن للأسف، لم نشهد تنفيذاً فعلياً لتلك القرارات على مر السنين، ولم يُرفع بعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وهذا لا يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة فحسب، بل يعيق أيضاً الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي لتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ويعطل علاقاته الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية مع البلدان الأخرى.

ونود أن نعرب عن القلق الذي يساورنا إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على الرغم من تناول الجمعية العامة لهذه المسألة مرات عديدة.

وعلاوة على ذلك، نظرا للقلق الذي يساور جمهورية أنغولا إزاء الآثار الضارة لهذه التدابير على الشعب الكوبي، فإنها: (أ) رُحِّبَت بشدة باتخاذ الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 القرار [7/74](#) المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"؛ (ب) تؤكد من جديد التزامها باحترام وصون وتعزيز مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي، لأنها تشكل جوهر تعددية الأطراف وجهدا جماعيا يرمي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتعتبر جمهورية أنغولا الحصار المفروض على كوبا انتهاكا للقانون الدولي والميثاق، لا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) تساوي الدول في السيادة؛ (ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها؛ (ج) حرية التجارة الدولية التي يكرسها أيضا العديد من الصكوك القانونية الدولية؛ (د) استمرار الحصار في ظل الوضع الراهن، لا سيما مع تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يزيد من لاإنسانيته ويشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، لأنه يحرم بلداً وشعبه من الموارد الأساسية اللازمة لمكافحة هذه الجائحة.

ولكل هذه الأسباب، ترفض جمهورية أنغولا، مرة أخرى، رفضا تاما فرض قوانين تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية التي تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان العالمية، بما فيها الحق في التنمية.

وبناءً على ذلك، تكرر جمهورية أنغولا تأييدها غير المشروط لضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتنتهز هذه الفرصة لكي توجه مناشدة قوية إلى المجتمع الدولي بأن يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار البناء من أجل التوصل إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا رفعا تاما.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2020]

لا تزال حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة 7/74، وقراراتها السابقة المعارضة للحصار، والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملاً بالفقرة 2 من القرار 7/74، الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أنفاً، وذلك عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين ينصان على أمور منها إعادة تأكيد حرية التجارة والملاحة.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[26 آذار/مارس 2020]

نفّذت حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذاً كاملاً أحكام قرار الجمعية العامة 7/74 والقرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويحدد القانون رقم 24871، الصادر في 5 أيلول/سبتمبر 1997، الإطار التشريعي الذي ينظم نطاق تطبيق التشريعات الأجنبية داخل الأرجنتين. وتنص المادة الأولى من ذلك القانون على أن التشريعات الأجنبية التي يقصد بها إحداث آثار قانونية خارج نطاق الحدود الإقليمية، عن طريق فرض حصار اقتصادي على بلد معيّن أو تقييد الاستثمارات فيه، بهدف تغيير حكومة ذلك البلد أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، هي تشريعات لا يجوز على الإطلاق تطبيقها ولا تترتب عليها أي آثار قانونية بالمطلق. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يخضع لتشريعات اتحادية، ولا سيما قانون توريشتيلي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 1992 وقانون هيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الصادر في آذار/مارس 1996.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم الأرجنتين التزاماً تاماً بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبمبدأ تعددية الأطراف. وفي هذا الإطار، أيدت الأرجنتين منذ عام 1995 قرارات الجمعية العامة المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأعربت أيضاً عن معارضتها للحصار في كل فرصة تسنح لذلك، سواء في المحافل الإقليمية أم في الهيئات الدولية الأخرى.

وتمشياً مع هذا الموقف، أيدت الأرجنتين الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الثالث والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77، الذي عُقد في نيويورك في 27 أيلول/سبتمبر 2019. وتعيد الفقرة 230 من الإعلان تأكيد الدعوة الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتعرب عن القلق إزاء توسع

نطاق الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لهذا الحصار، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[5 شباط/فبراير 2020]

لم تكن هناك قوانين أو أنظمة في التشريعات الوطنية لأرمينيا من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74 والتي يمكن أن تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التجارية أو المالية لكوبا. وعلاوة على ذلك، أعربت حكومة جمهورية أرمينيا باستمرار عن موقفها الحاسم المعارض لسياسة الحصار الاقتصادية والحدود المغلقة، وبخاصة في ضوء الحصار المستمر الذي تفرضه عليها كل من تركيا وأذربيجان.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 شباط/فبراير 2020]

تعيد حكومة أستراليا تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/74. وما فتئت حكومة أستراليا منذ عام 1996 تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولا تطبق أستراليا أي جزاءات أو تدابير ضد كوبا تقيد التجارة أو الاستثمار.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[18 شباط/فبراير 2020]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية. وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية وثيقة مع جمهورية كوبا. ولم تُصدر أذربيجان أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وستواصل أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]

[3 آذار/مارس 2020]

يقيم كومنولث جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. ولم تُصدر جزر البهاما أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كومنولث جزر البهاما وجمهورية كوبا. وفي هذا السياق، تُذكر جزر البهاما بموقف هيئات إقليمية وأقليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة بلدان عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

ولا تزال جزر البهاما تأمل في وضع عملية لتطبيع العلاقات الثنائية بين حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

البحرين

[الأصل: بالعربية]

[2 نيسان/أبريل 2020]

لقد حافظت مملكة البحرين على موقفها المؤيد لكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وذلك من منطلق تمسكها بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتود التأكيد مجدداً على موقفها المؤيد للقرار 7/74 الذي اتخذته الجمعية العامة بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]

[6 أيار/مايو 2020]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74. وقد دأبت بنغلاديش على تأييد القرارات السابقة الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية، كما صوّتت لصالح القرار السالف الذكر.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 شباط/فبراير 2020]

ما فتئت بربادوس تصوّت تأييداً للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أن طُرح على الجمعية العامة لأول مرة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام 1991.

وتكرّر بربادوس تأييدها لآخر قرار بشأن هذه المسألة، وهو القرار 7/74، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتؤكد من جديد أنها تتفّذه تنفيذاً كاملاً على المستوى الوطني، إذ لا توجد في بربادوس أي قوانين تُقيّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا.

وترحب بربادوس بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتَي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشجّع الطرفين على مواصلة الحوار بشأن رفع الحصار.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[11 آذار/مارس 2020]

ترى بيلاروس أن استخدام أي تدابير تقييدية انفرادية لممارسة الضغط على الدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة هو أداة غير مشروعة وغير مقبولة وعفا عليها الزمن من أدوات السياسة الخارجية.

ولا تزال بيلاروس مقتنعة بأن لكل دولة الحق غير القابل للتصرف في أن تحدد نموذجها الخاص بالتنمية بصورة مستقلة، وتعرب عن تضامنها مع معركة كوبا ضد الضغوط الخارجية التعسفية، وتؤكد من جديد تأييدها القرار 7/74 وجميع القرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 آذار/مارس 2020]

تعيد بليز تأكيد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تدرج أيضاً ضمن المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي. وفي إطار التقيد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، دأبت بليز على تأييد القرارات التي تدين الحصار المفروض على كوبا. وترفض بليز تطبيق القوانين والتدابير خارج حدود الولاية الإقليمية. ويشكل استمرار السعي إلى عزل كوبا، في تجاهل للقرارات التي تُعتمد سنوياً وتحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، استهتاراً صارخاً بتعددية الأطراف وبالإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وترتبط بليز وكوبا بشراكة بناءة ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا. وتزداد سياستنا في التواصل مع كوبا ترسخاً من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[4 آذار/مارس 2020]

شاركت بنن بنشاط في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في اتخاذ الجمعية العامة القرار 7/74 المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وبذلك، لم تحد بنن عن المبادئ والقيم التي دأبت على الالتزام بها التزاماً راسخاً، وهي المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى القانون الدولي.

وما انفكت بنن تؤيد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وقد صوّتت أيضاً لصالح القرار السالف الذكر، مع الأخذ في الحسبان أن شعب بنن يلتزم بقيم الحوار بوصفه أفضل وسيلة لتسوية النزاعات واستعادة الثقة بين الدول.

ولم تعتمد حكومة بنن أو تطبق أي قوانين أو لوائح من النوع المذكور في القرار 7/74، وما انفكت تدعو إلى التعجيل برفع التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا لكي يتمكن هذا البلد من تحقيق تدميته الاجتماعية الاقتصادية والمشاركة مشاركة كاملة في التجارة الدولية.

وعملت حكومة بنن باستمرار من أجل إنهاء الحصار وإلغاء القوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي لا تطال آثارها الشعب الكوبي فحسب، بل أيضا العلاقات التجارية بين كوبا وبلدان ثالثة.

وتأسف بنن إلى التطورات الأخيرة في العلاقات بين حكومتَي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي قد يؤثر على جميع المكاسب التي تحققت في إطار التطور الإيجابي في العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة والتي رُحِبَ بها المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تدعو بنن إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بغية التوصل في المستقبل القريب جدا إلى رفع كامل ونهائي للحصار المفروض على كوبا.

وستواصل بنن الدعوة إلى الحوار البناء ليتسنى لكوبا والولايات المتحدة تطبيع العلاقات الثنائية بشكل دائم بما يحقق سعادة وازدهار شعبي كوبا والولايات المتحدة.

بوتان

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

لم تُصدر الحكومة الملكية لبوتان ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74، وما انفكت تؤيد هذا القرار في الجمعية العامة وتصوّت لصالحه.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

أيدت البوسنة والهرسك، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قرار الجمعية العامة 7/74 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم تُصدر البوسنة والهرسك ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/74، وهي مستعدة لتعزيز تعاونها مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 آذار/مارس 2020]

تؤيد بوتسوانا كوبا وتؤيد الدعوة إلى رفع الحصار الاقتصادي والاجتماعي والمالي المفروض عليها. ولم يسبق لحكومة بلدنا قط أن أصدرت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74، ولا نية لديها للقيام بذلك.

وكما يتبين من تصويت بوتسوانا على هذا القرار، فإنها تعارض مواصلة اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي يخلف آثارا سلبية على الشعب الكوبي.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 آذار/مارس 2020]

لم تسنّ بروني دار السلام أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة 7/74. ويتمشى ذلك مع معارضتها الثابتة والمبدئية لاستخدام الجزاءات الانفرادية، نظرا لآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة العضو المتضررة. وبما أن الجزاءات الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإن بروني دار السلام ستواصل تأكيد تأييدها لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا.

بوركيينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[23 نيسان/أبريل 2020]

تقيم حكومة بوركيينا فاسو علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

وقد صوتت بوركيينا فاسو دائما لصالح قرارات الجمعية العامة المعنونة "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وهي تعرب مرة أخرى عن رفضها القاطع لجميع أشكال التدابير القسرية الانفرادية التي تؤثر سلبا على تمتع الشعوب المعنية بحقوق الإنسان وعلى رفاه هذه الشعوب ورخائها.

ووفقا للالتزامات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تصدر بوركيينا فاسو ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات 2 و 3 و 4 من القرار 7/74 المتخذ في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وتتغتم بوركينا فاسو هذه الفرصة لتعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قيم التعاون السلمي.

وتحث بوركينا فاسو، التي تؤمن بمزايا الحوار والتفاوض، الطرفين على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للخلاف وفقاً للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[2 آذار/مارس 2020]

لقد كان موقف حكومة بوروندي دائماً مناهضاً للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. ولم تطبق بوروندي هذا الحصار أبداً ولا تتوي تطبيقه في المستقبل.

كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 شباط/فبراير 2020]

وفقاً للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لجمهورية كابو فيردي وتمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تُصدر جمهورية كابو فيردي ولم تُطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار 7/74 الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 آذار/مارس 2020]

تؤيد كمبوديا بقوة القرار 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وإذ تلاحظ الحكومة الملكية لكمبوديا أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تؤكد من جديد موقفها الثابت المتمثل في حق الولايات المتحدة الأمريكية على الاحترام الكامل للقرار عن طريق الرفع الكامل للجزاءات غير القانونية وغير العادلة المفروضة على شعب كوبا وحكومتها وإزالة جميع التدابير القسرية الانفرادية، التي تشكل عقبة رئيسية أمام الجهود التي تبذلها كوبا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتسبب بمعاناة الشعب الكوبي.

وإذ تشدد الحكومة الملكية لكمبوديا على ضرورة التمسك بمبادئ تعددية الأطراف والاحترام المتبادل، فإنها تكرر مرة أخرى دعوتها إلى اتخاذ إجراءات محددة لوضع حد لهذه السياسة اللاإنسانية والتعسفية، التي تعوق تنمية كوبا وتتعارض مع الميثاق.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]

[27 نيسان/أبريل 2020]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتنفيذاً للقرار 7/74 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ولقرارات سابقة بشأن هذه المسألة، وتمشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، لم تتخذ الكاميرون قط أي تدابير تشريعية أو غير تشريعية ترمي إلى تشديد أو توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا.

وقد دأبت الكاميرون على التصويت لصالح إنهاء هذا الحصار، وهي تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

تجدد حكومة كندا تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/74. وينص القانون الكندي على أنه لا يجوز لأي شركة كندية أن تمتثل، فيما يتعلق بأي مبادلات أو معاملات تجارية بين كندا وكوبا، لأي تدبير يتجاوز حدود الولاية الإقليمية من قبيل التدابير المشار إليها في هذا القرار.

وتعتبر كندا أن تطبيق التدابير الانفرادية المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية والمتعلقة بكوبا أمر مخالف للقانون الدولي. وتشعر كندا بخيبة أمل عميقة إزاء القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بتنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا، المعروف عموماً باسم قانون هيلمز - بيرتون. ويؤثر الحصار سلباً على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي، وعلى الكنديين الذين يزاولون أعمالاً تجارية واستثمارية مشروعة في كوبا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 آذار/مارس 2020]

أدى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا إلى إلحاق أضرار هائلة بحكومة وشعب كوبا في جميع مجالات الأنشطة. ويُندد بهذا الحصار منذ أمد بعيد، وقد اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات ضده، كان آخرها في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

ومع أن الجميع كانوا يتوقعون أن يُرفع الحصار كلياً بعد الإعلان عن العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 17 كانون الأول/ديسمبر 2014، تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال قائماً.

وترى جمهورية أفريقيا الوسطى، ووضعةً في اعتبارها التزاماتها تجاه المجتمع الدولي واحتراماً منها لميثاق الأمم المتحدة، أن هذا الحصار يتعارض مع القانون الدولي عموماً ومع القانون الدولي الإنساني خصوصاً. وعلاوة على ذلك، ستواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم حكومة كوبا إلى حين الرفع الكامل لهذا الحصار وهي تدعو حكومة الولايات المتحدة إلى أن تمتثل في أعمالها امتثالاً صارماً لمقاصد ومبادئ الميثاق فيما يتعلق بالتعاون والتضامن الدوليين وكذلك فيما يتعلق بعلاقات حسن الجوار.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]

[23 آذار/مارس 2020]

إن حكومة جمهورية تشاد، إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، تؤكد من جديد تأييدها قرار الجمعية العامة 7/74 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. والواضح أن الحصار لا يزال مستمراً وأنه يعاقب الشعب الكوبي بشدة ويقوض تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

وفي حين تعيد حكومة تشاد تأكيد ما طلبته الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، التي دعت إلى رفع الحصار رفعا تاماً، تدعو الدول، بالإشارة أيضاً إلى الفقرة 30 من القرار 1/70 بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى عدم اتخاذ أو تطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية بما يخالف القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة ويعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، لا سيما في البلدان النامية.

وتحث حكومة جمهورية تشاد حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على تجديد محادثتهما من أجل إحياء العملية التي بدأت منذ بضع سنوات، سعياً لتحقيق تنمية تعود بالنفع المتبادل على شعبي البلدين والعالم برمته.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[31 كانون الثاني/يناير 2020]

لم تعتمد شيلي أي تدابير ترمي إلى تقييد العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية بين شيلي وكوبا.

ونؤيد شيلي الأعمال الكاملة والحر للحق في التجارة وفي إقامة علاقات تجارية على الصعيد الدولي، دون فرض أي قيود غير تلك التي تتعلق بأنشطة مصنفة بأنها مخالفة للقانون بموجب قانون شيلي والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

[10 آذار/مارس 2020]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة منذ 28 سنة متعاقبة قرارات تدعو فيها إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتحث البلدان كافة على الالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير تكون لها آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة.

لكن للأسف، لم نشهد تنفيذاً فعالاً لتلك القرارات على مر السنين، ولم يُرفع بعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بل تم تشديده مؤخرًا. ولا ينطوي ذلك على مخالفة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، لكنه تسبب أيضاً في تكبد كوبا خسائر اقتصادية ومالية فادحة، وأعاق جهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونال من حق الشعب الكوبي في البقاء وحقه في التنمية، وأضر أيضاً بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى.

ولقد نادت الصين دوماً باحترام حق البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وعارضت فرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية على البلدان الأخرى. وقد التزمت الصين على الدوام بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ونفذتها على نحو دقيق. وتقيم الصين وكوبا علاقات اقتصادية وتجارية متينة، وتتبادلان الأفراد، وما فتئ التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والعلاقات الودية في مختلف المجالات ينمو بين البلدين. وهذا النهج يتماشى مع تطلعات شعبي البلدين، ويفضي أيضاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

ويمثل السلام والتنمية والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة اتجاهاً متنامياً في الوقت الراهن. وتتعارض النزعة الانفرادية مع القانون الدولي ومع القواعد التي تحكم العلاقات الدولية. وتدعو الصين الولايات المتحدة إلى أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا بشكل تام وفي أقرب وقت ممكن، وأن تقيم علاقات طبيعية فيما بين الدولتين وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية. وهذا يتماشى مع المصالح المشتركة للولايات المتحدة وكوبا ولشعبي البلدين، ويعود بالنفع على السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[15 أيار/مايو 2020]

لم تسن حكومة جمهورية كولومبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية ضد كوبا.

جزر القمر

[الأصل: بالفرنسية]

[16 آذار/مارس 2020]

تعيد حكومة اتحاد جزر القمر تأكيد التزامها بما قطعت من تعهدات بموجب ميثاق الأمم المتحدة وباحترام القانون الدولي. ولذا، فإنها لم تعتمد أو تطبق أي قوانين أو تدابير ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتمس سيادة الدول الأخرى.

وتأسف حكومة اتحاد جزر القمر لأن التدابير العدائية التي تواصل إدارة الولايات المتحدة اتخاذها لا تؤدي إلا إلى تفاقم العلاقة الهشة أصلاً وإشعال التوترات من جديد.

وبناء على ذلك، تؤيد حكومة اتحاد جزر القمر جميع التدابير الرامية إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بشكل انفرادي على الحكومة الكوبية. وقد رحبت بالمبادرات السابقة التي ساعدت في التخفيف من حدة التوترات. ولذلك فإنها تؤيد أي نشاط في هذا الاتجاه من شأنه أن يسمح باستئناف المحادثات والتقريب بين شعبي كوبا والولايات المتحدة.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[24 آذار/مارس 2020]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي أُخذ في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تدين جمهورية الكونغو فرض جزاءات انفرادية على إحدى الدول الأعضاء، وتؤكد من جديد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي التي تشجع علاقات حسن الجوار والعلاقات الودية، وهي تحث الدول الأعضاء على رفع الحصار الذي يخلف آثاراً سلبية مباشرة على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الحيوية وله تداعيات كبيرة على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكوبي.

وتكرر جمهورية الكونغو معارضتها للتدابير القسرية التي لا تأذن بها الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة والتي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي أو الميثاق، نظراً لما يترتب عليها من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية ونظراً لعدم مشروعيتها.

وتدعو جمهورية الكونغو الولايات المتحدة وجمهورية كوبا إلى إعادة إطلاق عملية التقارب التي بدأت بين البلدين في الفترة من عام 2014 حتى عام 2016 من أجل تطبيع علاقاتهما تدريجياً، ولا سيما بهدف تحقيق الأهداف العديدة التي تتوخاها الأمم المتحدة، بما في ذلك إحلال السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وتؤكد جمهورية الكونغو من جديد دعمها القوي والثابت للشعب الكوبي ولحكومته.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[27 آذار/مارس 2020]

إن كوستاريكا، تمسّياً مع التزامها المطلق بتعددية الأطراف والقانون الدولي، وبالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بتساوي الدول في السيادة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، صوتت على مرّ التاريخ لصالح القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تؤكد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ومن ثم، فإنها تكرر تأكيد معارضتها الشديدة للحصار، ولا سيما لقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996، المعروف عموماً باسم قانون هيلمز - بيرتون، والذي يشكل عقبة أمام التجارة الدولية. وترفض كوستاريكا، وفقاً لمبادئها ودعائم سياستها الخارجية، التدابير الانفرادية المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية التي تتخذها أي دولة ضد دولة أخرى من خلال فرض جزاءات انفرادية عليها بوسائل عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك من الوسائل.

ووفقاً للقرار 7/74 وقرارات الجمعية العامة السابقة بشأن هذا الموضوع، لم تطبق كوستاريكا ولم تصدر أي قانون أو سياسة أو تدبير تتجاوز آثاره حدود ولايتها الإقليمية ويكون من شأنه المساس بسيادة دول أخرى أو بحرية التجارة والملاحة.

وتذكّر كوستاريكا بأن المجتمع الدولي كان قد أشاد في عام 2014 بعملية التقارب بين كوبا والولايات المتحدة وبالتدابير المتبادلة لإزالة التوتر من أجل تحسين العلاقات الثنائية، مما أفضى إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية في عام 2015، وأدى إلى خطوات تاريخية وتقدم غير مسبوق على طريق إرساء السلام وإقامة الحوار في هذا النصف من الكرة الأرضية. ونأسف لما أعقب ذلك من فتور في العلاقات بين البلدين، كما نأسف لاستمرار الحصار وتشديده بتفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، إلى جانب فرض تدابير اتخذت مؤخراً وشملت، ضمن إجراءات أخرى، تدابير مالية وتدابير متعلقة بإمكانية الحصول على إمدادات. ولهذه التدابير أثر سلبي لا يمكن إنكاره على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي، وعلى أشخاص من بلدان ثالثة يزاولون أعمالاً تجارية واستثمارية مشروعة في كوبا.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأن الخلافات بين البلدان لا تُحل إلا عن طريق الحوار والآليات المتعددة الأطراف والقانون الدولي. وهي تحث حكومتَي كوبا والولايات المتحدة على تعزيز الحوار بينهما، مما سيسمح بحل جميع المشاكل العالقة بينهما، بما في ذلك رفع الحصار.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، كانت كوستاريكا واحدة من 187 دولة عضواً في الأمم المتحدة أيدت قرار الجمعية العامة 7/74 في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويؤكد هذا الأمر أن عدداً كبيراً من الدول في المجتمع الدولي تدعو إلى رفع هذه السياسة الانفرادية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، تمسّياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها. وقد تكلمت كوستاريكا أيضاً خلال المناقشة العامة في الدورة الرابعة والسبعين

للجمعية العامة وأيدت البيانات الإقليمية التي أدلت بها في عام 2019 مختلف المجموعات، مثل مجموعة الـ 77 والصين ورابطة الدول الكاريبية.

وعلى الصعيد الثنائي، تواصل كوستاريكا وكوبا تعزيز أوأصر الصداقة والتعاون التي تجمع بينهما منذ إعادة علاقاتهما الدبلوماسية في 18 آذار/مارس 2009.

وبالنظر إلى الأزمة العالمية المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تؤثر علينا جميعاً على قدم المساواة، تدعو كوستاريكا، بوصفها بلداً محباً للسلام، البلدان إلى التأمل والتغلب على جميع السياسات الانفرادية التي تعوق رفاه الإنسان، ولا سيما رفاه أكثر الفئات ضعفاً، عن طريق تعريض حق أساسي من حقوق الإنسان للخطر يتمثل في هذه الحالة في الحق في الصحة.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

[27 آذار/مارس 2020]

تعيد جمهورية كوت ديفوار تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تساوي الدول في السيادة وحرية التجارة والملاحة، التي تشكل مبادئ أساسية من مبادئ القانون الدولي.

ولم تصدر جمهورية كوت ديفوار ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74، ولا تعترف بالقيام بذلك مطلقاً.

وجمهورية كوت ديفوار، إخلاصاً منها لمثلها العليا المتمثلة في السلام والحوار في العلاقات بين الدول، تؤكد من جديد استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي بأسره لإيجاد حلول مناسبة لهذه المسألة. وتشجع جمهورية كوت ديفوار الطرفين المعنيين على زيادة التركيز على التفاوض والحوار بغية التوصل إلى تسوية مرضية لهذا الخلاف، لا سيما وأن الولايات المتحدة قد فتحت سفارة لها في كوبا.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[7 تموز/يوليه 2020]

مقدمة

يغطي هذا التقرير الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، وهي فترة شهدت انتكاسة خطيرة في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وتشديداً تدريجياً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت الأنظمة والأحكام العديدة التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا مستويات غير مسبوقة من العداء. ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك إتاحة إمكانية رفع مطالبات بموجب الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 (قانون

هيلمز - بيرتون)، والاضطهاد المتزايد الذي تتعرض له المعاملات المالية والتجارية الكوبية، والخطر المفروض على تسيير الرحلات الجوية من الولايات المتحدة إلى جميع المقاطعات الكوبية باستثناء هافانا، واضطهاد الشركات التي ترسل إمدادات الوقود إلى كوبا وتخويفها، والحملة الرامية إلى تشويه سمعة برامج التعاون الطبي الكوبية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي انتهاك لقرار الجمعية العامة 7/74 والعديد من القرارات السابقة، فرضت حكومة الولايات المتحدة على كوبا 90 إجراء وتديرا اقتصاديا قسريا بقصد التدخل في الشؤون الداخلية للبلد وفي انتهاك واضح لحرية التجارة والملاحة الدوليين. وكان نصف هذا العدد الإجمالي تقريبا هو إجراءات ملموسة ذات صلة بالحصار شملت فرض غرامات وأنواع أخرى من الجزاءات على كيانات تابعة للولايات المتحدة أو بلدان ثالثة، وإضافة شركات كوبية إلى قوائم معدة بشكل انفرادي، وتمديد القوانين والإعلانات المتعلقة بالحصار، وتصريحات ذات صلة بتطبيق البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، وتغييرات تنظيمية. وكانت مجموعة أخرى من التدابير تتعلق بتطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية أو كانت تتصل بقرارات وزارة خارجية الولايات المتحدة المتخذة ضد بلدنا.

ومما يثير القلق بوجه خاص مجموعات التدابير الخمس التي اعتمدت في عام 2019 لرصد التدابير العقابية وفرضها ضد الشركات والسفن وشركات الشحن التي تنقل الوقود إلى كوبا. وفرضت جزاءات غير مشروعة على 27 شركة و 54 سفينة وثلاثة أفراد على صلة بالقطاع، علما أن أيا من هذه الشركات والسفن والأفراد ليس منشؤه الولايات المتحدة وليس خاضعا لولايتها. وتشكل هذه الأعمال العدوانية التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة قفزة نوعية في مجال تشديد التدابير غير التقليدية وتطبيقها في أوقات السلم. ويمثل ذلك انتهاكا جديدا سافرا ووحشيا للقواعد والمبادئ التي يقوم عليها نظام العلاقات الدولية، بما في ذلك قواعد التجارة الدولية. وقد كرست حكومة الولايات المتحدة جهودها لتهديد وابتزاز الشركات التي تزود كوبا بالوقود، وتلك التي تضطلع بأنشطة نقله على الصعيد الدولي، دون أن يكون لها أي سلطة قانونية أو أخلاقية للقيام بذلك.

ولكل هذه التدابير أثر كبير على الأنشطة الاقتصادية الكوبية، ولا سيما الأنشطة المتصلة بعمليات التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. وقد أجبرت كوبا نتيجة لهذه الحالة على اتخاذ تدابير طارئة مخصصة لا يمكن أن تتخذ إلا في بلد منظم لديه سكان متحدون ومتضامنون، ومستعدون للدفاع عن أنفسهم في وجه العدوان الأجنبي والحفاظ على العدالة الاجتماعية التي تم تحقيقها. وتهدف الإجراءات المتخذة إلى تعزيز الاقتصاد الكوبي والتخفيف من آثار الحصار. وتشمل هذه الإجراءات أكثر من 20 حكما تهدف إلى تعزيز مؤسسة الدولة الاشتراكية.

ولا تؤثر آثار الحصار أي مواطن كوبي أو قطاع من قطاعات الاقتصاد الكوبي، الأمر الذي يعوق التنمية التي لدى كل بلد حق سيادي في تحقيقها. ولذلك، تمثل هذه السياسة الانفرادية العقبة الرئيسية أمام تنفيذ خطة كوبا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة للكوبيين الذين يعيشون في الخارج، تمثل اللوائح المتعلقة بالحصار أيضا عقبات يومية تمنعهم من فتح حسابات مصرفية أو استخدام بطاقات ائتمان معينة أو إجراء معاملات بشكل عادي، وذلك لمجرد أنهم مواطنون كوبيون.

وقد مارست حكومة الولايات المتحدة أيضا، في إطار تصعيدها العدواني، ضغطا شديدا على مجموعة من الدول، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل تقويض الدعم المقدم لمشروع القرار المعارض للحصار الذي قدمته كوبا إلى الجمعية العامة يومي 6 و 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وعلى الرغم من هذه المناورات وهذا الابتزاز، أظهرت نتيجة التصويت مرة أخرى تأييد المجتمع الدولي الساحق للقضية الكوبية.

ويمثل الحصار انتهاكا جسيما وسافرا ومنهجيا لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين. وبالنظر إلى غرضه المبين والإطار السياسي والقانوني والإداري الذي يقوم عليه، فإنه يشكل عملا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

وفي الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020، كَبِدَ الحصار كوبا خسائر تبلغ نحو 5 570 300 000 دولار. ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها نحو 1 226 700 000 دولار عن الفترة السابقة. ولأول مرة، تجاوز مجموع الخسائر الناجمة عن هذه السياسة في سنة واحدة مبلغ 5 بلايين دولار، مما يدل على مدى اشتداد الحصار في الوقت الراهن. ولا تُراعى في حساب الخسائر إجراءات حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لأنها استمرت بعد الفترة المشمولة بالتقرير.

وبالأسعار الحالية، تبلغ الخسائر المتراكمة خلال ستة عقود تقريبا من تطبيق السياسة 144 413 700 000 دولار. ومع مراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية، أدى الحصار إلى خسائر قابلة للقياس تزيد على 1 098 008 000 000 دولار، وهو رقم أعلى بنسبة 19 في المائة من الرقم الوارد في التقرير السابق بسبب الزيادة البالغة 18,3 في المائة في سعر الذهب.

وفي هذا السياق، فإن آفة جائحة كوفيد-19 طرحت تحديات كبيرة بالنسبة لكوبا، والجهود التي بذلها البلد لمكافحتها كانت محدودة بشكل كبير بسبب لوائح الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. وتعززت طبيعة الإبادة الجماعية التي تتسم بها هذه السياسة في سياق مكافحة فيروس كورونا الجديد، إذ استخدمت حكومة الولايات المتحدة الحصار عمدا، ولا سيما عنصره خارج الحدود الإقليمية، لحرمان الشعب الكوبي من أجهزة التنفس الرئوي والكمادات وعُدَد التشخيص والنظارات الواقية والبزات والقفازات والكواشف وغيرها من الأصناف اللازمة للتعامل مع هذا المرض. ويمكن أن يشكل توافر هذه الموارد الفرق بين الحياة والموت بالنسبة للمرضى الذين يحملون الفيروس، وكذلك بالنسبة للعاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يقدمون لهم العلاج.

ولم تكف حكومة الولايات المتحدة بذلك، بل شنت أيضا حملة حاولت فيها تشويه سمعة جهود التعاون الطبي الدولي التي تقدمها كوبا وعرقلتها، ونشر الافتراءات والذهاب إلى حد مطالبة البلدان الأخرى بالامتناع عن التماس هذه الجهود، حتى أثناء حالة الطوارئ الصحية العالمية الناجمة عن فيروس كوفيد-19.

ولم تتمكن حكومة الولايات المتحدة، على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها، من منع أكثر من 3 000 عامل كوبي في القطاع الصحي، تم تنظيمهم في 38 لواء طبيا، من الإسهام، حتى 1 تموز/يوليه 2020، في مكافحة الجائحة في 28 بلدا وثلاثة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي. وأسهم في هذه الجهود أيضا أكثر من 28 000 ألف أخصائي صحي كوبي كانوا أصلا يقدمون الخدمات في 59 بلدا قبل تفشي جائحة كوفيد-19.

وبالإضافة إلى ذلك، شُنَّ في 30 نيسان/أبريل 2020 هجومٌ إرهابي على سفارة كوبا في الولايات المتحدة. ويظهر صممتُ حكومة الولايات المتحدة الذي ينم عن التواطؤ وعجزها عن التنبذ بهذا الهجوم أو الإدلاء ببيان عام بشأنه التزامها بالتحريض على ارتكاب العنف وتوجيه رسائل الكراهية ضد كوبا ومواطنيها، وهو سلوك يشجع على ارتكاب أعمال من هذا النوع. وإن السلبية السياسية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة إزاء اعتداء بالبنادق الهجومية على بعثة دبلوماسية في عاصمة البلد يدفع إلى التشكيك في وفاء تلك الحكومة بالتزاماتها بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

وفي 12 أيار/مايو 2020، أخطرت وزارة خارجية الولايات المتحدة الكونغرس بقرارها إدراج مجموعة من الدول، بما فيها كوبا، ضمن الدول المعتمدة بموجب المادة 40 ألف (أ) من قانون مراقبة تصدير الأسلحة بوصفها "دولا لا تتعاون بشكل كامل" مع جهود الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في عام 2019. وبذلك حاولت حكومة الولايات المتحدة إخفاء سجلها المتمثل في ممارسة الإرهاب الذي ترعاه الدولة ضد كوبا، والذي كان أداة دائمة في سياستها العدوانية تجاه الجزيرة.

وإذ تواجه البشرية أزمة اقتصادية واجتماعية تفاقت بسبب جائحة كوفيد-19، وهي أزمة لا يمكن أن يتنبأ أحد بأبعادها على وجه اليقين، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يطالب المجتمع الدولي برفع الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، والذي يمثل النظام الأكثر تعقيدا والأطول على الإطلاق من أنظمة التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على أي بلد.

أولا - استمرار سياسة الحصار وتشديدها

1-1 مواصلة تطبيق قوانين الحصار

تؤكد التدابير المتتالية التي طبقت ضد كوبا والتعديلات المتكررة التي أجرتها حكومة الولايات المتحدة على لوائح مراقبة الأصول الكوبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مواصلة تطبيق القوانين والأنظمة التي تدعم سياسة الحصار. وتقوم الوكالات التابعة للولايات والوكالات الحكومية في الولايات المتحدة، بما في ذلك وزارة الخزانة ووزارة التجارة، بإنفاذ قوانين الكونغرس والأحكام الإدارية التي تنشئ سياسة الحصار إنفاذا صارما. وترد هذه القوانين والأحكام الرئيسية فيما يلي:

- ينص قانون التجارة مع العدو لعام 1917 في المادة 5 (ب) منه على إمكانية قيام الرئيس بفرض جزاءات اقتصادية في أوقات الحرب أو في أي حالة أخرى من حالات الطوارئ الوطنية، ويحظر التجارة مع العدو أو مع حلفاء العدو أثناء الأعمال العدائية. وفي عام 1977، تم من خلال قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية الحد من صلاحيات الرئيس في فرض جزاءات جديدة فيما يتعلق بحالات الطوارئ الوطنية. ومع ذلك، استمر تطبيق قانون التجارة مع العدو على كوبا، ومُدَّ رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون تطبيقه. وبموجب هذا القانون، وهو الأقدم من نوعه، اعتمدت لوائح مراقبة الأصول الكوبية في عام 1963. وكوبا هي البلد الوحيد التي ما زال هذا القانون نافذا بشأنها. وفي الأعوام 2017 و 2018 و 2019، جدد رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب الجزاءات المفروضة على كوبا بموجب أحكام هذا القانون.

- يخول قانون المساعدات الخارجية لعام 1961 رئيس الولايات المتحدة فرض واستبقاء حظر تام على التجارة مع كوبا ويحظر تقديم أي معونة لحكومة كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز استخدام

أموال حكومة الولايات المتحدة المخصصة للمعونة الدولية والمقدمة إلى الوكالات الدولية في البرامج المتعلقة بكوبا. ولا يجوز منح كوبا أي مساعدة أو مزايا مذكورة في القانون أو أي قانون آخر، إلى أن يقرر الرئيس أن كوبا قد نفذت إجراءات لإعادة نسبة لا تقل عن 50 في المائة من قيمة الممتلكات التي أمتتها حكومة كوبا بعد انتصار الثورة إلى مواطني الولايات المتحدة والكيانات التابعة لها أو منح تعويضات عادلة عن هذه الممتلكات.

- فرض الرئيس جون ف. كينيدي في الإعلان رقم 3447 الصادر في 3 شباط/فبراير 1962 حظرا تاما على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا عملا بالمادة 620 (أ) من قانون المساعدات الخارجية.
- تنص لوائح مراقبة الأصول الكوبية لعام 1963، الصادرة عن وزارة الخزانة، على تجميد جميع الأصول الكوبية في الولايات المتحدة، وحظر جميع المعاملات المالية والتجارية ما لم تتم الموافقة عليها بموجب ترخيص، وحظر الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة، ومنع أي شخص طبيعي أو قانوني من الولايات المتحدة أو أطراف ثالثة من تنفيذ معاملات مع كوبا بدولار الولايات المتحدة، في جملة أحكام أخرى.
- أنشأ قانون إدارة الصادرات لعام 1979، في المادة 2401 (ب) (1) "مراقبة الأمن القومي"، "السياسة تجاهفرادى البلدان"، قائمة رقابة الصادرات التي يُدرج فيها رئيس الولايات المتحدة عددا من البلدان التي يجوز فرض ضوابط تصدير خاصة بشأنها لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وكوبا مدرجة في تلك القائمة.
- أنشأت أنظمة إدارة الصادرات لعام 1979 الأساس للضوابط العامة المفروضة على الأصناف والسلع المصدرة، وذلك وفقا للجزاءات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة. وبموجب تلك الأنظمة، أنشئت سياسة عامة تنص على حرمان كوبا من التصدير وإعادة التصدير.
- حظر قانون إحلال الديمقراطية في كوبا (قانون توريثيلي) لعام 1992 على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان ثالثة المتاجرة بالسلع مع كوبا أو مع مواطنين كوبيين. ومنعت سفن البلدان الثالثة التي رست في أي ميناء كوبي دخول أراضي الولايات المتحدة لمدة 180 يوما دون الحصول على ترخيص من وزير الخزانة.
- دُوّنت في قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996، أو قانون هيلمز - بيرتون، أحكام الحصار ووسّع نطاقها خارج الحدود الإقليمية عن طريق فرض عقوبات على مديري الشركات الأجنبية الذين يجرون معاملات تشمل ممتلكات للولايات المتحدة تم تأمينها في كوبا. وعن طريق إتاحة رفع مطالبات أمام محاكم الولايات المتحدة. وجرى أيضا الحد من صلاحيات الرئيس في رفع الحصار. وللمرة الأولى في التاريخ، أعلنت حكومة الولايات المتحدة في 2 أيار/مايو 2019 أنه سيُسمح بموجب القانون برفع مطالبات أمام محاكم الولايات المتحدة.
- حظرت المادة 211 من قانون المخصصات الإضافية والطائرة للسنة المالية 1999 على محاكم الولايات المتحدة الاعتراف بحقوق الشركات الكوبية في العلامات التجارية المرتبطة بممتلكات مؤمنة.
- أذن قانون إصلاح الجزاءات التجارية وتوسيع الصادرات لعام 2000 بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا بشرط الدفع نقدا ومقدما وبدون تقسيط من الولايات المتحدة. وخطر فيه سفر مواطني

الولايات المتحدة إلى كوبا لأغراض الأنشطة السياحية، مع تعريف الأنشطة السياحية بأنها أي نشاط يتعلق بالسفر إلى كوبا أو منها أو داخلها، دون إذن صريح بموجب المادة 515-560 من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية. وبعبارة أخرى، كان السفر عند إقرار القانون مقتصرًا على الفئات الـ 12 المأذون بها.

2-1 إجراءات الحصار الرئيسية المتخذة في الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020

في الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020، أدخلت وزارة الخزانة ووزارة التجارة في الولايات المتحدة، وفقًا لسياسة العداء التي أعلنتها حكومة الرئيس دونالد ترامب، تغييرات تنظيمية بموجب قوانين الحصار على كوبا. فبالإضافة إلى الآثار الناجمة عن هذه التغييرات، ولا سيما في قطاعي السفر والقطاع المالي، استُحدثت آليات لاضطهاد العمليات التي تضطلع بها كوبا في بلدان ثالثة، وهو اضطهاد كان له في صفوف النظراء الأجانب أثر الردع والتخويف الشديدين، مع ما يترتب على ذلك من ضرر بالاقتصاد الكوبي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية 12 عقوبة على كيانات تابعة للولايات المتحدة وكيانات تابعة لبلدان ثالثة لانتهاكها لوائح مراقبة الأصول الكوبية. وتجاوز مبلغ هذه العقوبات 2 403 985 125 دولارًا.

وفيما يلي إجراءات الحصار الرئيسية التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- في 5 نيسان/أبريل 2019، أدرج المكتب 34 سفينة مملوكة لشركة النفط الفنزويلية Petróleos de Venezuela (PDVSA)، وشركتين أجنبيتين أخريين، في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم بسبب إرسالها النفط الخام إلى كوبا.
- في 9 نيسان/أبريل 2019، فرض المكتب عقوبة على بنك Standard Chartered، وهو مؤسسة مصرفية ومالية يوجد مقرها في بريطانيا. وتعين على المصرف دفع مبلغ قدره 639 023 750 دولارًا بسبب انتهاكاته الواضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية وغيرها من برامج الجزاءات.
- في 11 نيسان/أبريل 2019، فرض المكتب عقوبات على شركتي النفط 2H Offshore و Acteon Group اللتين يوجد مقرهما في بريطانيا، بسبب انتهاكات لوائح مراقبة الأصول الكوبية. والمبلغ الذي تعين أن يدفعه الكيانان هو 227 500 دولار و 213 866 دولارًا على التوالي.
- في 12 نيسان/أبريل 2019، فرض المكتب عقوبات على أربع شركات وتوسع سفن تعمل في قطاع النفط الفنزويلي، يزعم أن بعضها قام بنقل النفط إلى كوبا.
- في 15 نيسان/أبريل 2019، فرض المكتب عقوبات قدرها 1,3 بليون دولار على فروع الشركة المالية والمصرفية UniCredit في النمسا وألمانيا وإيطاليا. ويُزعم أن هذه الفروع قامت بتحويلات مصرفية في انتهاك للوائح مراقبة الأصول الكوبية.
- في 17 نيسان/أبريل 2019، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو عن تفعيل الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون بالكامل اعتبارًا من 2 أيار/مايو 2019. وقد أتاح ذلك

إمكانية اتخاذ إجراءات في محاكم الولايات المتحدة رداً على المطالبات التي يتم رفعها بموجب هذا القانون ضد المستثمرين الأجانب الذين يقيمون علاقات تجارية مع كوبا.

- في 24 نيسان/أبريل 2019، قامت وزارة الخارجية بتحديث قائمة الكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود المرتبطة بكوبا، عن طريق إدراج 5 كيانات جديدة، ليصبح المجموع 216 كيانا. وفي تموز/يوليه، أعلن عن تحديث آخر بإضافة كيانيين جديدين، ليصبح المجموع 218 كيانا. وتم تحديث القائمة للمرة الثالثة في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بإدراج 5 كيانات جديدة، ليصبح المجموع 223 كيانا.

- في 4 حزيران/يونيه 2019، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ومكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة عن تغييرات تنظيمية في السياسة تجاه كوبا، تستهدف بشكل رئيسي قطاع السفر. وشملت التدابير إلغاء السفر في إطار فئة التواصل بين الشعوب وتنفيذ سياسة رفض منح التراخيص لرحلات نقل الركاب (الرحلات البحرية)، والسفن الترفيهية، والطائرات الخاصة. وتقرر أيضاً أنه لا يجوز لمواطني الولايات المتحدة الوافدين إلى كوبا لأسباب تتدرج في أي من الفئات الـ 12 المأذون لها إجراء معاملات مالية مباشرة مع الشركات المدرجة في قائمة الكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود المرتبطة بكوبا.

- في 13 حزيران/يونيه 2019، فرض المكتب عقوبات على الشركات الأمريكية Expedia Group و Hotelbeds و Cubasphere لانتهاكها لوائح مراقبة الأصول الكوبية. وتتصل العقوبات الثلاث جميعها بمعاملات ذات صلة بالسفر أو بخدمات السفر إلى كوبا.

- في 3 تموز/يوليه 2019، أدرجت وزارة الخزانة شركة Cubametales الكوبية في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، نظراً لمشاركة الكيان في أنشطة لاستيراد النفط من فنزويلا.

- في 6 أيلول/سبتمبر 2019، قام المكتب بتحديث لوائح مراقبة الأصول الكوبية بفرض حد أقصى للتحويلات العائلية يبلغ ألف دولار في كل ربع من السنة، وإلغاء تحويلات المانحين (غير العائلية)، وتعليق التحويلات المتعلقة بكوبا التي يكون منشؤها وجهتها خارج الولايات المتحدة (المعروفة بمعاملات المرور العابر).

- في 13 أيلول/سبتمبر 2019، مدد الرئيس ترامب قانون التجارة مع العدو لمدة عام آخر بالنسبة لكوبا.

- في 17 أيلول/سبتمبر 2019، أدرج المكتب ثلاثة أفراد (كولومبيان وإيطالي) و 17 شركة (12 كولومبية و 4 من بنما و 1 من إيطاليا) في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، بزعم التورط في نقل النفط إلى كوبا.

- في 24 أيلول/سبتمبر 2019، أدرج المكتب في القائمة أربع شركات (ثلاث من بنما وواحدة من قبرص) وأربع سفن لأسباب تتعلق بنقل النفط الفنزويلي إلى كوبا.

- في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، فرض المكتب عقوبة قدرها 2 718 581 دولارا على شركة General Electric التي يوجد مكتبها الرئيسي في بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة، بسبب انتهاكات واضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية.
- في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلن مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة إجراء تعديلات على أنظمة إدارة الصادرات. وشملت التدابير الجديدة سياسة عامة تنص على رفض منح تراخيص لتأجير الطائرات لشركات الطيران الكوبية المملوكة للدولة، ومنع إعادة تصدير المواد الأجنبية التي تحتوي على أكثر من 10 في المائة من المكونات الأمريكية إلى كوبا، وإعادة النظر في استثناء منح التراخيص في إطار فئة "دعم الشعب الكوبي" بحيث يصبح من غير الممكن تقديم تبرعات معينة إلى حكومة كوبا والحزب الشيوعي في كوبا، وإلغاء الإذن بتصدير المواد الترويجية التي تفيد عموما حكومة كوبا، وكذلك فرض قيود جديدة على تصدير السلع المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية.
- في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلنت وزارة النقل في الولايات المتحدة تعليق جميع رحلات شركات الطيران الأمريكية المتجهة من الولايات المتحدة إلى كوبا، باستثناء الرحلات المتجهة إلى مطار خوسيه مارتى الدولي في هافانا. ومن خلال هذا التدبير الذي دخل حيز النفاذ في 10 كانون الأول/ديسمبر، عُلقَت جميع الرحلات الجوية الأمريكية إلى تسعة مطارات كوبية.
- في تشرين الأول/أكتوبر 2019، تلقى مسؤولون كبار في سلسلة الفنادق الإسبانية Meliá Hotels International، بمن فيهم رئيسها التنفيذي، إخطارات من وزارة الخارجية أبلغوا فيها بحظر دخولهم الولايات المتحدة، نتيجة لتطبيق الباب الرابع من قانون هيلمز - بيرتون.
- في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلن المكتب إدراج الشركة الكوبية Corporación Panamericana في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم.
- في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلن المكتب في بيان رسمي إدراج ست سفن (واحدة تحمل علم بنما والأخرى علم فنزويلا) في القائمة لنقلها النفط الخام إلى كوبا.
- في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلن المكتب تطبيق تدابير قسرية ضد شركة Allianz Global Risks United States Insurance Company، التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة، وشركة Chubb، التي يوجد مقرها في سويسرا، وبلغت قيمة هذه التدابير 170 535 دولارا و 66 212 دولارا على التوالي. وجاءت هذه التدابير نتيجة لانتهاكات واضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية فيما يتعلق بتنفيذ معاملات وعمليات أخرى ذات صلة بالتأمين على السفر إلى كوبا.
- في 10 كانون الثاني/يناير 2019، أعلنت وزارة النقل تعليق جميع الرحلات الجوية المستأجرة بين الولايات المتحدة وكوبا، باستثناء تلك المتجهة إلى مطار خوسيه مارتى الدولي في هافانا. وبالإضافة إلى ذلك، فُرض حد أقصى على عدد الرحلات الجوية المستأجرة المتجهة إلى ذلك المطار.
- في 25 شباط/فبراير 2020، أصدر الرئيس ترامب إخطارا مدد فيه لعام واحد حالة الطوارئ الوطنية المتعلقة بكوبا التي أعلنها الرئيس ويليام كلينتون في 1 آذار/مارس 1996.

- في 26 شباط/فبراير 2020، دخلت اللوائح الجديدة لشركة Western Union الأمريكية حيز التنفيذ، وهي لوائح لا يمكن بموجبها إرسال تحويلات مالية من بلدان ثالثة إلى كوبا.

3-1 تطبيق قانون هيلمز - بيرتون: المطالبات المقدمة

دُون قانون هيلمز - بيرتون، الذي دخل حيز النفاذ في عام 1996، الحصار المفروض على كوبا وعزز نطاقه خارج الحدود الإقليمية. ويقصد من القانون، بالإضافة إلى السعي لفرض حكومة في كوبا تخضع مباشرة لمصالح واشنطن، تدويل الحصار عن طريق فرض تدابير قسرية تهدف إلى تعطيل العلاقات التجارية والاستثمارية للبلدان الثالثة مع كوبا.

وبموجب الباب الثالث من القانون، يمكن للأشخاص الذين كانوا في السابق أصحاب ممتلكات تم تأميمها في كوبا، بمن فيهم المواطنون الكوبيون الذين أصبحوا في نهاية المطاف مواطنين أمريكيين، تقديم مطالبات في محاكم الولايات المتحدة ضد كل من كان لديه صلة بهذه الممتلكات؛ ويطلق على هذه الصلة في القانون وصف "المتاجرة". وينطبق هذا المصطلح، وفقا للقانون نفسه، على أي شخص يقوم بنقل الممتلكات المصادرة أو توزيعها أو تفريقها أو الاضطلاع بأعمال سمسرة بشأنها أو التصرف فيها بطريقة أخرى؛ أو يقوم بشراء هذه الممتلكات أو استلامها أو حيازتها أو السيطرة عليها بطريقة أخرى؛ أو يجري تحسينات عليها أو يستثمر فيها أو يبدأ بعد تاريخ سن القانون بإدارة هذه الممتلكات أو تأجيرها أو حيازتها أو استخدامها أو امتلاك أي مصلحة فيها؛ أو يدخل في ترتيب تجاري عن طريق استخدام هذه الممتلكات أو الاستفادة منها بطريقة أخرى؛ أو يتسبب في أعمال المتاجرة التي يضطلع بها شخص آخر، على النحو المبين أعلاه، أو يقوم بتوجيهها، أو المشاركة فيها أو الاستفادة منها، أو المشاركة بطريقة أخرى في المتاجرة عن طريق شخص آخر، دون الحصول على إذن من أي مواطن أمريكي يطالب بهذه الممتلكات.

وكان جميع رؤساء الولايات المتحدة، بمن فيهم الرئيس ترامب نفسه، قد علّقوا باستمرار، كل ستة أشهر منذ عام 1996، إمكانية تقديم مطالبات ضد المستفيدين المزعومين من "المتاجرة". ويقصد خنق الاقتصاد الكوبي وزيادة حالات النقص لدى السكان، نشأ قانون هيلمز - بيرتون بوصفه آلية تتيح لحكومة الولايات المتحدة ممارسة ضغط وحشي وغير قانوني، ليس ضد كوبا فحسب، بل أيضا ضد بلدان ثالثة وحكوماتها وشركاتها. وأهداف هذا القانون غير مشروعة ومخالفة للقانون الدولي.

وللمرة الأولى منذ 23 عاما، بدأ في 2 أيار/مايو 2019 اتخاذ إجراءات قانونية بموجب القانون. وحتى 31 آذار/مارس 2020، قُدم ما مجموعه 25 مطالبة، سُحب 3 منها ولا تزال 22 منها تنتظر البت. وقد أثرت هذه السياسة على الشركات التابعة للولايات المتحدة والبلدان الثالثة التي أقامت أو تقيم أعمالا تجارية مع كوبا. وترد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في 27 آب/أغسطس 2019، قدمت خمس مطالبات جديدة ضد شركات تسير رحلات سياحية بحرية، وهي الشركة السويسرية MSC Cruises والشركة الفرعية التابعة لها في الولايات المتحدة، والشركتان الأمريكيتان Royal Caribbean Cruises و Norwegian Cruise Line Holdings. وقدمت أيضا مطالبات ضد الشركتين الأخيرتين أيضا من جانب شخص زعم أنه يملك بعض الأرصفة في ميناء سانتياغو دي كوبا.

- في 26 أيلول/سبتمبر 2019، قدمت في محكمة بميامي، الولايات المتحدة، مطالبات ضد شركة التكنولوجيا والخدمات اللوجستية Amazon وشركة Fogo Charcoal.
 - في 30 أيلول/سبتمبر 2019، قدمت في محكمة الولايات المتحدة المحلية لمنطقة ديلاوير مطالبة ضد الشركات الأمريكية TripAdvisor و Orbitz و Trip Network و CheapTickets و Kayak، وكذلك ضد الشركة الهولندية Booking.com. ويزعم المدعي أنه وريث الأرض المؤممة في فاراديرو، التي ترتبط بالفنادق التي تديرها شركات Iberostar و Meliá و Blau و Starfish، والتي توجد في قاعدة بيانات شركات الحجز الإلكتروني المذكورة أعلاه. وبعد بضعة أيام، قدم المدعي في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 مطالبة أخرى في المحكمة المحلية لمنطقة ديلاوير ضد شركتي فيزا Visa و ماستركارد Mastercard، مدعياً أنهما تسهلان عمليات الدفع أو المعاملات من خلال بطاقات الائتمان في تلك الفنادق.
 - في 14 كانون الثاني/يناير 2020، قُدمت في محكمة الولايات المتحدة المحلية للمنطقة الجنوبية من فلوريدا مطالبة ضد الشركة الفرنسية Pernod Ricard. وتزعم المدعية أنها وريثة شركة Coñac Cueto التي تم تأميمها في عام 1963. وتستند المطالبة إلى حقوق الملكية المزعومة للمدعى عليه في العلامة التجارية Havana Club.
 - في 17 نيسان/أبريل 2020، قدمت في المحكمة المحلية للمنطقة الجنوبية من فلوريدا مطالبة ضد الشركة الكندية Teck Resources. ويزعم المدعون أن الشركة تقوم منذ عام 1996 بتشغيل مناجم مختلفة في إيل كوبري ومحيطها.
- وتجدر الإشارة إلى أن كوبا أجرت، في إطار عملية شرعية للتحويل الاقتصادي والاجتماعي شملت نظام الملكية، سلسلة من عمليات التأميم وفقاً للقانون الدولي الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، منحت حكومة كوبا تعويضات لجميع المواطنين الكوبيين الذين لم تكن مصادرة ممتلكاتهم ناجمة عن سلوك إجرامي يشكل انتهاكاً للنظام القانوني، والذين لم يشاركوا في هذا السلوك بسبب عمليات التأميم.
- وفيما يتعلق بالرعايا الأجانب الذين تم تأميم ممتلكاتهم، أبرمت كوبا اتفاقات تعويض شاملة مع جميع الدول التي تضرر مواطنوها، باستثناء الولايات المتحدة، التي رفضت حكومتها المشاركة في عملية تفاوض بهدف التوصل إلى ترتيبات تعويض عادلة لمواطنيها.
- وينص القانون رقم 80 المتعلق بإعادة تأكيد الكرامة والسيادة الكوبية، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية الكوبية للسلطة الشعبية في كانون الأول/ديسمبر 1996، على أن قوانين الولايات المتحدة لا تنطبق على الأراضي الكوبية وليست لها أي قيمة قانونية أو أثر فيها. ويعيد القانون تأكيد استعداد حكومة كوبا للسعي إلى تقديم تعويض مناسب وعادل عن الممتلكات المصادرة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين كانوا في ذلك الحين يتمتعون بجنسية أو مواطنة الولايات المتحدة. ويوفر القانون علاوة على ذلك ضمانات كاملة للمستثمرين الأجانب في كوبا، في حين تنص المادة 5 منه على أن الحكومة يمكنها اعتماد الأحكام والتدابير والتسهيلات الإضافية اللازمة لتوفير الحماية التامة للاستثمارات الأجنبية الحالية والمحتملة في كوبا، والدفاع عن المصالح المشروعة المتعلقة بتلك الاستثمارات في وجه الإجراءات الناجمة عن قانون هيلمز - بيرتون.

وإضافة إلى ذلك، ينص دستور الجمهورية على أن الدولة ستشجع وتكفل الاستثمار الأجنبي باعتباره جانبا مهما من جوانب التنمية الاقتصادية في البلد، على أساس الحماية والاستخدام الرشيد للموارد البشرية والطبيعية، واحترام السيادة الوطنية والاستقلال الوطني.

ثانيا - انتهاك الحصار لحقوق الشعب الكوبي

1-2 الأثر الاجتماعي

كما ذكر آنفا، يشكل الحصار العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كوبا. وحتى القطاعات التي حقق بلدنا فيها نتائج معترف بها دوليا، مثل الصحة والتعليم، لا تسلم من الضرر الجسيم الناجم عن سياسة الولايات المتحدة ضد الجزيرة.

وما فتئت حكومة كوبا تعطي أولوية قصوى لقطاع الصحة، وفي عام 2019، خصصت لهذا المجال ما نسبته 27,5 في المائة من الإنفاق الاجتماعي المدرج في الميزانية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لضمان حصول جميع المواطنين على خدمات الرعاية والحماية والتعافي المجانية والعالية الجودة، فإن أثر الحصار على هذا القطاع كبير. وفي الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020، أدت هذه السياسة إلى تكبد خسائر بنحو 160 260 880 دولارا في هذا المجال. ويبلغ حجم الخسائر المتراكمة خلال ما يقرب من ستة عقود على تنفيذ هذه السياسة 3 074 033 738 دولارا في قطاع الصحة.

ويحول الحصار دون الوصول إلى التكنولوجيات الطبية الأمريكية المصدر أو التي تحتوي على أكثر من 10 في المائة من المكونات الأمريكية؛ وتؤثر هذه الحالة سلبا على الرعاية الصحية المقدمة للكوبيين. وفي كثير من الحالات، لا يمكن الحصول على التكنولوجيات الجديدة التي تسمح بالتشخيص الأدق والعلاج والتعافي الأسرع للمرضى ذوي الحالات التي تتطلب على قدر أقل من التدخلات الطبية. وتؤثر هذه السياسة أيضا على تنفيذ برامج الصحة الوطنية المهمة، مثل برامج رعاية الأمهات والأطفال والعناية المركزة والمكافحة الشاملة للسرطان ومختلف البرامج الأخرى، بما في ذلك برامج الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

وتتفاقم الآثار السلبية للحصار بل تصبح أكثر قسوة في السياق الحالي لمكافحة جائحة كوفيد-19. وتشكل هذه السياسة ضغطا إضافيا على نظامنا الصحي العام من خلال جعل شراء المواد والمعدات والأصناف الأخرى التي تمس الحاجة إليها لإنقاذ الأرواح أمرا صعبا.

ففي آذار/مارس 2020، على سبيل المثال، تبرعت شركة Alibaba الصينية بأجهزة للتنفس الرئوي الاصطناعي، وعدد للتشخيص، وكمامات، وغير ذلك من الإمدادات الطبية اللازمة لمواجهة فيروس كوفيد-19؛ ولكن لم يكن من الممكن إيصال الهبة إلى الأراضي الكوبية. فقد رفضت شركة النقل المتعاقد معها إرسال الشحنة إلى كوبا، على أساس أن المساهم الرئيسي فيها هو شركة أمريكية، وأنها بذلك تخضع للوائح الحصار.

وكان من بين الأمثلة المؤسفة الأخرى الشركتان السويسريتان Imtmedical و Acutronic Medical Systems، اللتان رفضتا إيصال أجهزة للتنفس الرئوي الاصطناعي الرئوي ذات تقنية عالية إلى كوبا، وهي أجهزة ضرورية لعلاج المرضى المصابين بفيروس كورونا الجديد.

وقد أقامت الشركتان، اللتان تعتبران رائدتين على مستوى العالم في مجال تطوير وتصنيع هذه المعدات الطبية، علاقات تجارية مع كوبا في الماضي. وتم شراء كل من الشركتين من جانب شركة Vyaire Medical التي يوجد مكتبها الرئيسي في إلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك أجبرتا على تعليق جميع العلاقات التجارية مع بلدنا.

وفي نيسان/أبريل 2020 أيضا، رفضت المصارف السويسرية UBS و Banque Cler و Basler Kantonalbank تحويل تبرعات قدمتها المنظمتان التضاميتان MediCuba-Suiza و Asociación Suiza-Cuba، وذلك ببساطة لأن اسم الجزيرة ورد ذكره في سجل المعاملات. وكان الغرض من هذه التبرعات هو دعم مشروع الإغاثة الطارئة #CubavsCovid19، الذي سعى لجمع الأموال من أجل إرسال الكواشف اللازمة لإجراء اختبارات التشخيص ومعدات الوقاية اللازمة في جهود مكافحة جائحة كوفيد-19.

وتهدد حكومة الولايات المتحدة من ناحية أخرى، بقرارها مهاجمة جهود التعاون الطبي الكوبي، التمتع بالحق في الصحة للملايين من البشر الذين استفادوا من عمل الأطباء الكوبيين في مختلف أنحاء العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثر الضرر الذي لحق بالاتفاقات الثنائية المبرمة بين كوبا وعدة بلدان في الأمريكتين بشكل خطير على الرعاية الصحية لـ 67 مليون شخص. وقد اعترف المجتمع الدولي في مناسبات عديدة بالكفاءة المهنية والإيثار اللذين يتسم بهما أكثر من 400 000 من الأخصائيين الصحيين الكوبيين الذين اضطلعوا على مدى 60 عاما بمهام في 164 بلدا.

وحملة حكومة الولايات المتحدة الرامية إلى تشويه سمعة التعاون الطبي الكوبي هي غير أخلاقية تحت أي ظرف من الظروف، بل هي مسيئة بشكل خاص لكوبا وللعالم خلال جائحة عالمية من قبيل الجائحة التي تسبب بها فيروس كوفيد-19. وفي هذا السيناريو، وفي حين توجه الإدارة الأمريكية الحالية للجزيرة الانتقادات والانتهاكات، تم إرسال أكثر من 30 لواء طبيبا كوبيا إلى مختلف البلدان والأقاليم المتضررة من فيروس كورونا، بهدف المساعدة في مكافحة المرض. وكوبا مقتنعة بأن التعاون والتضامن ضروريان الآن، ولذلك فهي تشاطر أيضا نتائج البحوث العلمية مع البلدان الأخرى، كما هو الحال بالنسبة لعقار إنترفيرون ألفا-2 باء المؤتلف، الذي أثبتت فعاليته في علاج فيروس كوفيد-19.

وكما ورد في التقارير السابقة، تحرم كوبا من الحق في الحصول على التكنولوجيات والمواد الخام والكواشف وأدوات التشخيص والأدوية والأجهزة والمعدات وقطع الغيار اللازمة لتحسين أداء نظامها الصحي العام. ويسبب عدم توافر الدواء أو التكنولوجيا المناسبة لمعالجة مرض ما في الوقت المناسب لإنقاذ الحياة المعاناة واليأس للمرضى وأسرهم. وذلك الألم لا يمكن أبدا تحديده مقداره.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتصلت شركة MediCuba التي تعمل في مجال استيراد وتصدير المنتجات الطبية بالشركات السبع المدرجة في محفظة الموردين الخاصة بها⁽¹⁾ وبـ 50 شركة أخرى. وفي شباط/فبراير 2020، ولدى طلب شركة MediCuba من مورديها تحديث الوثائق من أجل مواصلة العلاقات التجارية، لم تردّ خمس من هذه الشركات. ولم تصدر ردود إلا من شركتي Eli Lilly و Bayer؛ فقد رفضت شركة Eli Lilly مواصلة العمل كمورد لشركة MediCuba، في حين ذكرت شركة

(1) هذه الشركات هي Eli Lilly and Company و Varian و Radiology Oncology Systems (ROS) و General Electric و (GE) و Mercury Medical و Masimo and Bayer.

Bayer أنه يتعين عليها تقديم طلب للحصول على ترخيص جديد من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فيما يتعلق بالعقود الجديدة. ولذلك، اضطرت شركة MediCuba إلى إبرام عقود في أسواق أخرى للحصول على عقار منع الحمل mesigyna وعقار loperamide (لمكافحة أعراض الإسهال الحاد والمزمن). وقد أدى هذا الواقع إلى نقص كبير في تلك العقاقير في بلدنا، ومن ثم إلى تكاليف إضافية كبيرة.

وفيما يلي أمثلة أخرى على الضرر الذي ألحقه الحصار بالقطاع الصحي خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- في 16 تموز/يوليه 2019، رفضت شركة الطيران الإماراتية إيصال شحنة من عقار carbidopa/levodopa الذي تم شراؤه بموجب عقد شركة MediCuba مع الشركة الهندية للتصنيع والتوريد Apex Drug House، بحجة أنها لا تستطيع نقل البضائع المتجهة إلى كوبا. وأدت هذه الحالة إلى تأخير كبير في تسليم الشحنة، مما اضطر للسعي على وجه السرعة لإيجاد بدائل تجارية أخرى. ويستخدم عقار carbidopa/levodopa لعلاج أعراض مرض باركنسون، مثل تصلب العضلات والارتعاش والتشنجات وضعف التحكم بالعضلات.
- في 30 آب/أغسطس 2019، رفضت شركة Sanzyme الهندية قبول وثائق الشحن لعملية تجارية خاصة بشركة MediCuba تتعلق بشراء عقار بروجستيرون من عيار 50 مغ؛ وأدى ذلك الرفض إلى تأخير عملية شحن العقار وتسليمه. ويستخدم البروجستيرون في برنامج تسهيل الإنجاب لمنع الولادة المبكرة أو خطر الإجهاض، ولمعالجة المتلازمة السابقة للحيض والاختلال الهرموني لدى النساء، بما في ذلك انقطاع الطمث والنزيف الرحمي الناتج عن خلل وظيفي.
- في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، رفضت شركة Nutricia تسليم مورد شركة MediCuba طلبا للحصول على مكملات غذائية وأطعمة طبية مخصصة للإدارة الغذائية للاضطرابات والأمراض بسبب تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز بيرتون. وشركة Nutricia هي شركة متعددة الجنسيات تأسست في هولندا وتعمل من خلال علامات تجارية معروفة مثل Nutricia و Cow and Gate و Milupa و SHS International و GNC.
- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتصلت شركة MediCuba بـ 50 شركة أمريكية للاستفسار عن إمكانية استيراد الأدوية والمعدات وغيرها من الأصناف اللازمة لنظام الصحة العامة في بلدنا. فلم تردّ الغالبية العظمى من هذه الشركات، وردت ثلاث منها (Waters Corporation و DexCom و فرع Royal Philips في الولايات المتحدة) زاعمة أنها لا تستطيع إقامة روابط تجارية مع الكيانات الكوبية بسبب الحصار.
- وطُلب من شركة Royal Philips ما عدده 80 وحدة من نظام ليزر إكسيمر CVX-300، المستخدم في رأب الأوعية التاجية، المعروف أيضا بالتدخل التاجي عن طريق الجلد، وهو عملية تتطوي على تدخل محدود تُستخدم لفتح شرايين القلب المسدودة. وردّت الشركة بأنها ليست في وضع يسمح لها بإقامة علاقات تجارية مع شركة MediCuba بسبب القيود التنظيمية والقيود المتعلقة بالرقابة على الصادرات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة.
- لم تردّ معظم الشركات التي اتصلت بها شركة MediCuba على طلباتها. ولم يتسن نتيجة لذلك شراء الأدوية والمعدات التي تسوّقها تلك الشركات، والتي كانت ستعود بالنفع الكبير على النظام

الصحي الكوبي، ولا سيما في مجالات من قبيل طب الأورام وطب الأطفال. وتشمل الأدوية والمعدات التي قُدمت طلبات بشأنها ما يلي:

- طلبت مادة أبيراتيرون أسيتات (Abiraterone Acetate) لعلاج سرطان البروستاتا المقاوم للإخصاء من شركة Janssen Pharmaceuticals، وهي شركة فرعية تابعة لشركة Johnson & Johnson. ولم يتم تلقي أي رد.
- طلب عقار Palbociclib لعلاج لسرطان الثدي النقيلي الحساس للهرمونات، وعقار sunitinib لعلاج سرطان الكلية النقيلي، وعقار crizotinib لعلاج سرطان الرئة من شركة Pfizer للمستحضرات الصيدلانية. ولم يتم تلقي أي رد.
- طلب من شركة Merck Sharp and Dohme Corporation الجسم المضاد Pembrolizumab، وهو جسم مضاد لبروتين PD-L1 لعلاج الورم القتامي النقيلي، وسرطان الرئة، وسرطان المثانة، وورم هذجن المفي وغير ذلك من الأمراض، كما طلب عقار golimumab، وهو العقار البيولوجي الأكثر تقدما لعلاج التهاب المفاصل الروماتويدي، والتهاب المفاصل الصدفي، والتهاب الفقار اللاصق، وهي حالات يهاجم فيها الجهاز المناعي المفاصل، مما يسبب الألم والتصلب وتقييد الحركة. ولم يتم تلقي أي رد.
- طلب من شركة Seattle Genetics عقار Brentuximab vedotin لعلاج ورم هذجن اللمفي المستعصي بعد عمليات الزرع. ولم يتم تلقي أي رد.
- طلبت من شركة Baxter أنابيب شريانية ووريدية مستخدمة في طب الأطفال، ومرشحات كارهة للمياه، وقساطر مؤقتة لغسيل الدم بالحجمين الفرنسيين 6 و 6,5 للأطفال الصغار، ومُديلات مستخدمة في طب الأطفال، وأكياس لغسيل الكلى بحجم 500 سنتيمتر مكعب، وقساطر تنشكوف بطول 25 إلى 28 سنتيمترا تستخدم في حالات الفشل الكلوي الحاد في حديثي الولادة والرضع. ولم يتم تلقي أي رد.
- تم الاتصال بشركة NanoString Technologies الأمريكية للحصول على معدات بتقنية Illumina، وهي معدات تسمح بالتعرف على متواليات الجينوم الكاملة للورم الخبيث وتحديد التغيرات الجزيئية المتعلقة بعلاجات محددة وتُستخدم أيضا للتشخيص الجزيئي لأمراض أخرى. ولم يتم تلقي أي رد.

وللحصار آثار تدمي القلب على الأشخاص ذوي الإعاقة، وهم فئة سكانية ضعيفة تعاني بشكل خاص من القيود المفروضة بموجب سياسة الولايات المتحدة.

- تُمنع كوبا من اقتناء أجهزة السمع ذات التكنولوجيا المتطورة، بما في ذلك البطاريات وقطع الغيار، لأن هذه الأجهزة تحتوي دائما على مكونات أمريكية. ويكاد يكون من المستحيل الحصول على مختلف أنواع معدات الإنذار المخصصة للصم، مثل أجهزة مراقبة المواليد، والساعات المنبهة، وساعات اليد، وأجراس الأبواب المضئية، لأن أكثر من 10 في المائة من المواد المستخدمة في المعدات الأيسر تكلفة منشؤها الولايات المتحدة.

- لم يتسن تسليم هبة قدمتها منظمة Joni and Friends الأمريكية إلى أكثر من 400 عضو في الرابطة الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية والحركية في مقاطعتي هولغين وسيينغو دي آفيل، بسبب القيود المفروضة على السفر من الولايات المتحدة إلى كوبا.
- ويشكل قطاع الأغذية والزراعة الأساس لتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، وهما هدفان يشكلان أولويتين بالنسبة لحكومة كوبا ويرتبطان ارتباطاً مباشراً بتنفيذ خطة عام 2030.
- وعلى الرغم من أن الدولة الكوبية تخصص موارد وجهوداً كبيرة لهذا القطاع، وفي حين يشكل إنتاج الأغذية لتلبية احتياجات السكان أولوية، فإن آثار الحصار في هذا المجال كبيرة. ففي الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020، سُجِّلَت خسائر بلغت نحو 428 894 637 دولاراً.
- وكان من الممكن تجنب العديد من هذه الخسائر لو أُتيحت للشركات الكوبية إمكانية الوصول إلى السوق الأمريكية. وسيكون ذلك مفيداً جداً نظراً لأسعار هذه السوق وقربها، وعلى اعتبار أن الصناعات الأمريكية قادرة على تزويد الكيانات الكوبية بالعديد من المواد، بما في ذلك المواد الخام ومعظم المواد اللازمة لتحديث خطوط إنتاجها.
- وتزد أدناه أمثلة على الخسائر التي تم تكبدها في هذا القطاع:
- لم تتمكن شركة Bravo الكوبية من شراء 2 700 طن من اللحوم في السوق الأمريكية، بسعر 2 213 دولاراً للطن. واضطرت إلى اللجوء إلى موردين آخرين بأسعار أعلى، مما كبدها تكاليف إضافية بلغت نحو 1 296 000 دولار.
- تكبدت شركة Empresa Comercializadora de Alimentos, Alimport المستوردة للأغذية خسائر كبيرة بسبب ارتفاع أسعار الدجاج المجمد في الأسواق البعيدة جغرافياً، مقارنة بالسوق الأمريكية التي تعذر الوصول إليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتزيد أسعار الدجاج المجمد للطن الواحد في الأسواق التي يمكن لشركة Alimport الوصول إليها على سعر الطن المتري في السوق الأمريكية بمبلغ يتراوح بين 350 و 600 دولار.
- وأدت الصعوبات التي تعترض إمداد كوبا بالوقود، نتيجة للاضطهاد الذي بدأته حكومة الولايات المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى تعطل دورات الإنتاج لدى عدة كيانات في قطاع الأغذية الزراعية والزراعة، كما يتضح من الأمثلة التالية:
- في مصنع لوس بورتاليس في مقاطعة بينار ديل ريو، توقف الإنتاج لمدة 77 يوماً، لأن المستودعات كانت مملوءة بالمنتجات التامة الصنع، ولكن الوقود اللازم لنقل هذه المنتجات لم يكن متوافراً. ونتيجة لذلك، تعذر إنتاج وتسويق ما لا يقل عن مليوني صندوق من المشروبات غير الكحولية والمياه، مما أدى إلى خسارة قدرها 10,9 ملايين دولار.
- وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، تعذر زرع 12,399 هكتاراً من الأرز بسبب عدم توافر الوقود. ونتيجة لذلك، تعذر إنتاج 30 130 طناً من الأرز للاستهلاك. وبالمثل، تعذر إنتاج أكثر من 195 000 طن من الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، تعذر إنتاج أكثر من مليوني لتر من الحليب و 481 طناً من اللحوم، مما أثر سلباً على النظام الغذائي للكوبيين.

ولقطاعات التعليم والرياضة والثقافة أثر اجتماعي كبير وقد تأثرت تقليديا بالقيود المفروضة نتيجة للحصار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكما في السنوات السابقة، كانت الخسائر الرئيسية في تلك المجالات تتعلق بمدفوعات الشحن الإضافية اللازمة لنقل المنتجات التي تم اقتناؤها في أسواق بعيدة، وبالعقبات التي تحول دون تلقي المدفوعات مقابل الخدمات المهنية المقدمة في الخارج، وبصعوبات الحصول على التمويل الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، أدت التدابير التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة إلى قيود مرتبطة بنقص الوقود.

وتتأثر نتيجة للحصار خدمات التعليم المجاني والشامل، التي خصصت لها الدولة الكوبية 23,7 في المائة من الإنفاق الاجتماعي المدرج في الميزانية لعام 2020، وذلك بسبب أوجه القصور وأوجه النقص المختلفة التي تحد من عمليات التعليم والتعلم في مختلف المستويات التعليمية. وتقدر الخسائر في هذا القطاع في الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020 بمبلغ 21 226 000 دولار.

ومن بين الآثار الرئيسية المترتبة على قطاع التعليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

- تضررت جميع المراحل التعليمية في العام الدراسي 2020/2019 من جراء الصعوبات في نقل العمال والطلاب بسبب نقص الوقود. وأدت هذه الحالة إلى تعديل المقررات والمناهج الدراسية وساعات التدريس. وقد تأثر بذلك ما مجموعه 52 مؤسسة تعليمية. وفي أكثر من 100 مدرسة داخلية، تم تمديد فترة بقاء الطلاب في منازلهم إلى 45 يوماً بسبب نقص الوقود.
- في مرحلة التعليم العالي، كانت الآثار الأساسية تتصل بمشاكل الحصول على التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتدريس والبحث العلمي، وضياح الدخل من الخدمات المقدمة، وذلك في جملة عوامل أخرى أعاق تطور النشاط الأكاديمي والعلمي في الجامعات ومراكز البحوث الكوبية. ومن الأمثلة على ذلك جامعة لاس توناس، التي لم تتلق تمويلاً مقررًا قدره 444 000 دولار للمرحلة الثانية من المشروع الدولي لتكنولوجيات الطاقة المتجددة والتدريب من أجل التنمية المحلية في لاس توناس، الذي وضعت الجامعة ومؤسسة كومو. وقد أُودِع المبلغ في مصرف النظير لأغراض تحويله إلى كوبا. لكن أحد المصارف أوقف هذه العملية ولا تزال الأموال محتجزة. وينطوي المشروع على استخدام واستغلال مصادر الطاقة المتجددة في مقاطعة لاس توناس من أجل التنمية المحلية للمجتمعات الريفية والساحلية.

ولم يسلم مجال الرياضة، الذي يشكل أحد أعظم الإنجازات التي حققتها الثورة الكوبية، من ويلات سياسة الحصار. فقد شهدت شركة Cubadeportes انخفاضاً في قدرتها على استيراد المعدات الرياضية التي تصنعها العلامات التجارية الأمريكية، والتي يجب استخدام العديد منها بموجب الأنظمة الرسمية للاتحادات الرياضية الدولية. وتقدر الخسائر في مجال الرياضة في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020 بنحو 9 995 000 دولار.

ويرد أدناه بعض أهم الآثار التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير:

- في نهاية عام 2019، أبلغت شركة Cubadeportes عن حسابات مستحقة القبض قدرها أكثر من نصف مليون دولار. ويرجع ذلك إلى الصعوبات الجمة التي تعوق الحصول على المدفوعات مقابل الخدمات المقدمة، وذلك نتيجة للاضطهاد المالي الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة ضد المصارف في البلدان الثالثة التي تنفذ عمليات مع كيانات كوبية.

- في 8 نيسان/أبريل 2019، أعلنت حكومة الولايات المتحدة قرارها إلغاء الاتفاقية الموقعة في كانون الأول/ديسمبر 2018 بين دوري البيسبول الرئيسي واتحاد البيسبول الكوبي، على أساس أن قانون الولايات المتحدة الحالي يحظر التجارة مع الكيانات المرتبطة بالحكومة الكوبية. وجاء الإعلان بعد أقل من أسبوعين على بداية موسم البيسبول لعام 2019، وبعد أيام قليلة فقط من إعلان اتحاد البيسبول الكوبي أسماء 34 لاعبا كوبيا يعتبرون مؤهلين لتوقيع عقود مع دوري البيسبول الرئيسي.
- في السنوات السابقة، أجبرت كوبا على المشاركة كبلد ضيف في سلسلة الكاريبي بسبب معارضة الولايات المتحدة لقبولها كعضو كامل العضوية في اتحاد البيسبول الكاريبي للمحترفين. وعلى الرغم من أن التوصل إلى اتفاق بين حكومة الولايات المتحدة والاتحاد كان متوقعا بحلول عام 2019، فإن التصعيد العدائي ضد كوبا منع الفريق الكوبي من المشاركة في سلسلة الكاريبي التي عقدت في شباط/فبراير 2020 في بورتوريكو. وأعلن أيضا أن كوبا لن تتمكن من المشاركة في الدورة المقبلة للسلسلة، التي ستُعقد في المكسيك.

ولا يزال مجال الثقافة يتأثر بتنفيذ سياسة الحصار التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا. ففي الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020، سجلت خسائر بنحو 22 150 000 دولار.

وعلى مدى نحو ستين عاما، مُنع بموجب سياسة حكومة الولايات المتحدة تداول الفن الكوبي في جميع أنحاء العالم، واضطهد النشاط الفني الكوبي ووجهت انتقادات له، ووسعت كذلك استراتيجية العزل التي تتبعها الحكومة لتشمل الشركات الدولية الكبرى للمعلومات ودوائر توزيع الفنون. وفي الوقت نفسه، حاولت حكومة الولايات المتحدة إبراز المنتجات المناهضة لكوبا وإضفاء الشرعية عليها، وشجعت الأشخاص الذين يبدون في الظاهر فنانيين ولكنهم مغمورين تماما، بهدف تقويض أعمال الممثلين الحقيقيين للثقافة الكوبية، الذين تعيش الغالبية العظمى منهم وتعمل في كوبا.

ومن بين الآثار الأساسية على القطاع الثقافي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

- تأثر تسويق الأفلام بشكل ملحوظ بعدم إمكانية عرض الأفلام الكوبية في الولايات المتحدة. ولو كان ممثلو قطاع الأفلام الكوبي قد شاركوا في سوق الأفلام الأمريكية في لوس أنجلوس، الولايات المتحدة، التي تمثل بوابة إلى سوق الأفلام وسوق المشتريين المحتملين لبرامج الفيديو المنزلية والمؤسسات العاملة في المجال غير التجاري، فيقدر أن القطاع كان سيتمكن من جني ما لا يقل عن 260 000 دولار من الإيرادات.
- خسرت الوكالة الكوبية لحقوق التأليف والنشر الموسيقى إتادات بنحو 19 428 دولارا، لأن بعض الشركات التي لديها حسابات في مصارف ذات مصالح أو مشاركة أمريكية احتفظت بالأموال وترفض إجراء تحويلات إلى المصارف الكوبية.
- ولأن بعض عملاء شركة التسجيلات والنشر الموسيقية Empresa de Grabaciones y Ediciones Musicales، مثل Cubamusic.com من إيطاليا، و World Circuit Records و Plaza Mayor Company، وكلاهما من المملكة المتحدة، و Ultra Records من الولايات المتحدة، واجهوا صعوبات في سداد المدفوعات المباشرة، لم يتلق الكيان الكوبي جميع الإيرادات التي تم إصدار فواتير بشأنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

2-2 الآثار على التنمية الاقتصادية

كما ذكر آنفاً، الحصار هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في كوبا، وأمام تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثمّ أمام تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ففي الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، سُجّلت زيادة هائلة في الخسائر التي سببها الحصار في قطاعي الإنتاج والخدمات؛ وبلغت هذه الخسائر 610 200 000 دولار. ويفوق هذا الرقم الرقم المسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق بـ 7,7 مرات. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى التدابير العدوانية غير المسبوق التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بهدف خنق الاقتصاد الكوبي، لا سيما من خلال عرقلة إمداد الجزيرة بالوقود.

ومن شأن إزالة التكاليف المترتبة على الحصار أن يعزز قدرة البلد على الدفع وأن يوفر له مصدر تمويل إضافي مهما ومستمر سيُنشئ البرامج الاستثمارية المتصلة بالقطاعات الاستراتيجية المحددة في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن ذلك أن يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق زيادة مطردة تدريجياً في الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وفي إطار سياسة المضايقة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة لمنع تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدنا، اتخذت هذه الحكومة في مطلع عام 2020 إجراءات غير مسبوقه لدى تقييم البرامج المقترحة للتعاون بين كوبا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وكانت هذه المناورة تهدف إلى عرقلة اعتماد برامج منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بكوبا للفترة 2020-2024، بطريقة من شأنها أن تؤثر مباشرة على الجهود التي تبذلها الجزيرة لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها في غضون السنوات المقبلة.

ومرة أخرى، حظيت كوبا بدعم مجموعة كبيرة من البلدان التي رفضت محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى تسييس عمل تلك الكيانات، وتسعى بفضل ذلك إقرار برامج التعاون المتعلقة بكوبا بتوافق الآراء ودون إدخال تعديلات عليها.

ويمس الحصار بشكل مباشر حق كوبا في التنمية. إذ لا يسلم أي فرع من فروع الاقتصاد الكوبي من آثار هذه السياسة.

ولا يسلم قطاع الصناعة الصيدلانية البيولوجية، وهو قطاع استراتيجي في الاقتصاد الكوبي، من الأضرار التي يسببها الحصار، ويتضرر كل عام على صعيد البحث والتطوير وإنتاج منتجاتها وتسويقها، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة. وفي الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، سُجّلت في هذا القطاع خسائر ناهزت 161 مليون دولار.

ولم يؤد تشديد سياسة الحصار خلال تلك الفترة إلى الحد من التبادل الأكاديمي والعلمي فحسب، بل حرم شعب الولايات المتحدة أيضاً من الانتفاع من منتجات التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الصيدلانية المعترف بها دولياً التي استُحدثت في كوبا.

وتتضح هذه النقطة الأخيرة من الأمثلة التالية:

• يُبلغ مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية (Centro de Ingeniería Genética y Biotecnología) عن تكبد خسائر في الإيرادات نتيجة لعدم تصدير العقار المسمى heberprot-P إلى الولايات المتحدة، وهو دواء فريد من نوعه في العالم لعلاج قرحة القدم المرتبطة بالسكري. ولو أن 8 في المائة فقط من المرضى الذين يصابون بقرحة القدم المتقدمة المرتبطة بالسكري في الولايات المتحدة تناولوا هذا الدواء لسجلت كوبا إيرادات قدرها 114 912 000 دولار في عام 2019.

• هناك رغبة أيضا في تسويق دواء Proctokinase في الولايات المتحدة، وهو دواء يعالج البواسير الحادة. وحسب التقديرات، سوف يستفيد من هذا المنتج الكوبي حوالي 5 ملايين من مواطني الولايات المتحدة. وعلى افتراض أن هذا المنتج كان يمكن أن يحقق اختراقا لسوق الولايات المتحدة بنسبة 5 في المئة، تشير التقديرات إلى احتمال فقدان 10 ملايين دولار.

• لقاحُ الجافاك (Gavac) الذي يكافح قراد الماشية هو منتج كوبي آخر في مجال التكنولوجيا الأحيائية كان يمكن أن يحظى باهتمام كبير من الشركات الأمريكية، ولا سيما الشركات العاملة في مجال تربية المواشي وإنتاج المنتجات المتصلة بها والاتجار بها. وتُقدّر الخسائر الناجمة عن عدم تصدير هذا المنتج إلى الولايات المتحدة بمبلغ 1 125 000 دولار.

وقد تضرر هذا القطاع أيضاً بشكل كبير من التكاليف الإضافية الناجمة عن تغيير المواقع الجغرافية للمبادلات التجارية والاضطرار إلى اللجوء إلى وسطاء لشراء منتجات من الولايات المتحدة، كما يتضح من الأمثلة التالية:

• أبلغ معهد فينلاي للقاحات (Instituto Finlay de Vacunas) عن أنه اضطرّ، في 15 عملية أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى استيراد سلع منشؤها الولايات المتحدة عن طريق موردين من بلدان ثالثة. وبلغت مجموع قيمة العمليات 894 693 دولاراً. ولو أُجريت هذه العمليات من خلال اللجوء إلى شركة من الولايات المتحدة لوُفّر المعهد قرابة 178 938 دولاراً.

• تكبد المركز الكوبي لعلم الأعصاب (Centro de Neurociencia de Cuba) تكاليف باهظة، نظراً لأنه اضطرّ إلى الاستعانة بوسيط لشراء منتجات منشؤها الولايات المتحدة من أسواق أخرى. وبسبب طبيعة عمليات الشراء هذه، يؤدي اللجوء إلى وسيط إلى زيادة تكاليف هذه العمليات بنسبة 20 في المائة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت النفقات الإضافية التي تكبدها المركز عن عمليات الشراء هذه وحدها 213 942 دولاراً.

وفي الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، ظل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يضر بقطاع السياحة الكوبي في المجالات المتعلقة بالسفر والخدمات والعمليات والتأمين اللوجستي، مما أسفر عن خسائر بلغت حوالي 1 888 386 675 دولاراً.

وعلى وجه الخصوص، فإن قيام وزارة خارجية الولايات المتحدة بفرض تدابير جديدة لتنظيم سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، بما في ذلك منع الرحلات الجوية المقررة والرحلات المستأجرة إلى المطارات الدولية للجزيرة باستثناء مطار خوسيه مارتى الدولي في هافانا، يعادل تخفيض عدد الزوار القادمين من الولايات المتحدة بحوالي 420 000 زائر، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي على تحصيل الإيرادات.

ولو لم يكن الحصار قائماً، لكان بالإمكان، حسب التقديرات، أن يبلغ العدد السنوي للزوار القادمين من الولايات المتحدة إلى كوبا ما لا يقل عن مليوني زائر، وهو ما سيجعل من الولايات المتحدة السوق الرئيسية من حيث المسافرين القادمين إلى الجزيرة. وإذا طرحنا من ذلك الرقم عدد من سافروا بالفعل إلى كوبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو 251 621 شخصاً، يمكن أن نحسب أن عدد من لم يسافروا من الولايات المتحدة إلى الجزيرة بسبب الحصار بلغ حوالي 1 748 379 شخصاً. ولو تمكن أولئك الأشخاص من زيارة كوبا، لجنى قطاع السياحة الكوبي من سوق الولايات المتحدة مبلغاً يقدر بحوالي 1,798 بليون دولار.

ومن أمثلة آثار الحصار على هذا القطاع ما يلي:

- حتى 4 حزيران/يونيه 2019، زاد عدد الزوار القادمين إلى كوبا على متن سفن سياحية بنسبة 35 في المئة. وفي اليوم الذي تلى ذلك، بدأ سريان الإجراء الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بمنع دخول السفن السياحية التابعة للولايات المتحدة إلى الموانئ الكوبية، وتشير التقديرات إلى أن الأثر الفعلي في نهاية عام 2019 تُمثّل في عدم سفر حوالي 727 819 راكب من ركاب السفن السياحية إلى البلد. وقدرت الرابطة الدولية لخطوط السفن السياحية أن ما مجموعه 800 000 من الحجوزات قد تأثر، وهو ما أثر سلباً على الإيرادات المتأتية من هذا السفر. وخلف هذا الإجراء أثراً كبيراً على الاقتصاد الكوبي، حيث بلغت الخسائر خلال فترة ستة أشهر فقط، من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، ما قدره 12 356 941 دولاراً.
 - ساهم إلغاء تراخيص السفر لأغراض التواصل بين الشعبين، إلى جانب تدابير أخرى مقيدة للسفر إلى كوبا، في حدوث انخفاض في عدد المسافرين الذين كانت تُقدّم لهم خدمات على الأرض، في مجموعات أو كأفراد، مع ما ترتب على ذلك من انخفاض في الدخل الذي يجنيه البلد من ذلك. وفي وكالة السفر Havanatur Celimar وحدها، تدنت الإيرادات عما كانت عليه في عام 2018 بمقدار 9 ملايين دولار، وذلك نتيجة للانخفاض في عدد الزوار من الولايات المتحدة.
 - تكبدت وكالة السفر Cubatur خسائر مالية ونقدية بلغت 616 742 دولاراً، نتيجة للمصروفات المتصلة بالخدمات المصرفية، وتقلبات أسعار الصرف، وإغلاق الحسابات المصرفية في بلدان ثالثة، وحجز الأموال، وإلغاء خدمات تجهيز معاملات بطاقات الائتمان.
 - أبلغت مجموعة Havanatur الدولية لشركات الرحلات السياحية ووكالات السفر، التي عانت أيضاً من جميع الآثار المالية والنقدية المذكورة أعلاه، عن أن وكالاتها في كندا تكبدت خسائر تتعلق بتجهيز بطاقات الائتمان. فقد بلغت الرسوم التي فرضتها وكالات تجهيز معاملات البطاقات الائتمانية على الوكالات نسبة 3,79 في المائة، وهي نسبة تزيد بمقدار 1,6 في المائة عن متوسط الرسوم المفروضة على شركات الرحلات السياحية الأخرى التي يقع مقرها في كندا. وفي المجموع، خسرت مجموعة Havanatur ما قدره 21 426 557 دولاراً.
- وتُقدّر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحصار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، في كوبا في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، بمبلغ 64 274 042 دولاراً. وعلى غرار السنوات السابقة، فإن شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية (Empresa de Telecomunicaciones de Cuba) لا تزال تشكل الكيان الأشد تضرراً، حيث تكبدت قرابة 97 في المائة من مجموع الخسائر.

ويشكل الحصار العقبة الرئيسية أمام تحسين تدفق المعلومات وتوسيع نطاق الوصول إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أوساط الكوبيين. وتؤثر هذه السياسة سلباً على تطوير الاتصالات في كوبا، لأنها تجعل الاتصال في البلد أمراً صعباً ومكلفاً، وتقرض شروطاً على إمكانية الوصول إلى المنصات والتكنولوجيات، وتستخدم الفضاء الإلكتروني في محاولات لتخريب النظام السياسي والقانوني الكوبي.

ومن بين الآثار الرئيسية على هذا القطاع ما يلي:

- لا يمكن لشركة Empresa de Telecomunicaciones de Cuba أن تقيم ربطاً بينياً مباشراً مع المشغلين الدوليين الموجودين في إقليم الولايات المتحدة، حيث تقع عقد الربط البيني الرئيسية، وبالتالي تُضطر الشركة إلى توسيع نطاق الشبكة الدولية بعقد ربط توجد في جامايكا، وفنزويلا، والمملكة المتحدة. ويتسبب هذا الوضع في تكاليف إضافية تبلغ حوالي 10 637 200 دولار.
- نتيجة لتفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، قررت شركة American Airlines تعليق الخدمة البريدية المباشرة بين الولايات المتحدة وكوبا. ونتيجة لذلك، اضطر مكتب البريد الكوبي (Grupo Empresarial Correos de Cuba) إلى البحث عن بديل لضمان توفير الخدمة البريدية الشاملة في الإقليم الوطني في البلد، وقرر توجيه البريد المتوجه إلى الولايات المتحدة عبر بنما، بوصفها بلداً وسيطاً. وقد أدى هذا الإجراء إلى ارتفاع الأسعار، وهو ما سبب لمتعهد الخدمات البريدية الكوبي خسائر بلغت 6 736 دولاراً.
- وفي 11 أيلول/سبتمبر 2019، بينما كان رئيس جمهورية كوبا، ميغيل دياز - كانيل بيرموديس، يلقي خطاباً عن الأسباب الكامنة وراء وضع الطاقة الصعب في البلد، حجبت شبكة التواصل الاجتماعية، تويتر، الحسابات الرسمية لبعض وسائل الإعلام الرئيسية في الجزيرة - وهي Mesa Redonda، و Cubadebate، و Granma - بالإضافة إلى وزارة الاتصالات وغيرها من وسائل الإعلام الكوبية والصحفيين الكوبيين. وكان الغرض من هذا التدبير أساساً منع انتشار رسالة الرئيس على موقع تويتر ومنع المستخدمين من التحدث عن الموضوع ومناقشته.
- بالإضافة إلى الآثار التي خلفها الحصار على قطاع الاتصالات، واجه الممثلون الكوبيون، نتيجة لجائحة كوفيد-19، صعوبات كثيرة في المشاركة في الاجتماعات والمناسبات الافتراضية الأخرى التي عقدتها كيانات منظومة الأمم المتحدة، وذلك نظراً لتقييد إمكانية وصول كوبا إلى العديد من المنصات الرقمية المستخدمة لهذه الأغراض، مثل تطبيقَي Zoom و Microsoft Teams.
- وفي الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، بلغت الخسائر التي تكبدتها الصناعة الكوبية نتيجة للحصار 95 529 125 دولاراً. وتتصل بعض أهم الآثار في هذا القطاع بخسائر الإيرادات من صادرات السلع والخدمات، كما يتبين من الأمثلة التالية:
- البضاعة الرئيسية القابلة للتصدير التي تنتجها الشركة الكوبية Acinox Comercial هي قضبان الصلب. وقد تضررت الشركة من استحالة وصولها إلى السوق الأمريكية، حيث إن سعر قضبان الصلب في الولايات المتحدة أعلى بشكل عام مقارنة بالسوق الأخرى. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تم تصدير ما مجموعه 52 643,72 طناً. ولو صُدّرت قضبان الصلب هذه إلى سوق الولايات المتحدة، لزادت إيرادات الشركة بمبلغ 526 437 دولاراً.

- تكبدت شركة استيراد وتصدير الصناعات الخفيفة (Empresa Comercializadora Importadora Exportadora de la Industria Ligera) خسائر ناهزت 297 700 دولار، بسبب رفض المصارف الأجنبية خلال الفترة تحويل الأموال المتأتية من تصدير البضائع إلى كوبا، خوفاً من احتمال قيام الحكومة الأمريكية بأعمال انتقامية رداً على انتهاك هذه المصارف للقيود المفروضة على الحصار.

وشملت الآثار الأخرى في قطاع الصناعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

- بسبب نقص الوقود الذي عانى منه البلاد في النصف الثاني من عام 2019، في أعقاب قرار حكومة الولايات المتحدة بمنع توريد النفط الخام إلى كوبا، بلغت الأضرار التي لحقت بالإنتاج في شركات الصناعات الكيماوية 50,96 مليون دولار. وعلى وجه الخصوص، أبلغت المجموعة التجارية للصناعة الكيماوية (Grupo Empresarial de la Industria Química)، عن حالات توقف فيها إنتاج ورق دورة المياه والمناديل، كما أبلغت عن اكتظاظ المستودعات بمنتجات تعذر نقلها بسبب نقص الوقود. ونتيجة لذلك، لم يتم إنتاج حوالي 19,8 مليون لفة من ورق دورة المياه، وبالتالي خُسر إيرادات بلغت حوالي 4,8 ملايين دولار.
- أدى نقص الوقود أيضاً إلى توقف إنتاج الورق لفترات طويلة في البلد. ونتيجة لذلك، لم يُنتج حوالي 1 200 طن من الورق المراعي للبيئة، وبالتالي تكبدت خسائر بمبلغ 2,1 دولار.
- في قطاع الصلب، تأثر الإنتاج بالصعوبات التي ووجهت في الوصول إلى مصادر الطاقة، مما تسبب في أضرار بلغت قيمتها حوالي 6 454 559 دولاراً. ولم يؤثر عدم إنتاج السلع نتيجة نقص الوقود على الشركات فحسب، بل كان له أيضاً أثر سلبي على البرامج الاجتماعية من قبيل البرنامج الوطني لبناء المساكن، الذي يوليه بلدنا أولوية عالية.
- مصنع التعبئة والتغليف المرن (Unidad Empresarial de Base Empaques Flexibles)، الواقع في سان خوسيه دي لاس لاخاس، بمقاطعة مايبيكي، والتابع لشركة النشر Ediciones Caribe التي تنتمي إلى المجموعة التجارية للصناعة الخفيفة (Grupo Empresarial de la Industria Ligera)، ينتج تغليفاً مرناً للمنتجات الغذائية، بما في ذلك الحليب المجفف والزبادي والمعكرونة. والمعدات الصناعية الموجودة في هذا المصنع هي معدات عفا عليها الزمن ولا تكفي لتلبية الطلب على تلك المنتجات في السوق المحلية. ومع أن كيانات أجنبية مختلفة قد أبدت اهتماماً بالاستثمار في هذا المصنع، لم يُحرز أي تقدم في المفاوضات على ذلك بسبب خوف المستثمرين المحتملين من أن يخضعوا لتنفيذ لوائح الحصار عليهم، ولا سيما الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، نظراً لأن المصنع يقع في منشأة أممتها الحكومة الثورية الكوبية بعد أن كانت تابعة لشركة Reynolds Kitchens من الولايات المتحدة.

وبسبب الحصار، لا يزال قطاع البناء يواجه صعوبات جمة في الحصول على تكنولوجيات البناء ذات الكفاءة الأعلى والخفيفة الوزن التي تستهلك قدراً أقل من المواد الأساسية ومن الطاقة. وفي الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، سُجلت خسائر بلغت حوالي 238 180 000 دولار.

وقد نجمت معظم الخسائر الاقتصادية في هذا القطاع عن توقف الإنتاج بسبب نقص الوقود في البلد منذ النصف الثاني من عام 2019. وقد عانت من هذه الخسائر بصورة خاصة المجموعة التجارية

لأشغال البناء (Grupo Empresarial de la Construcción) والمجموعة التجارية الصناعية لأشغال البناء (Grupo Empresarial Industrial de la Construcción)، كما يتضح من الأمثلة التالية:

- سجلت مجموعة Grupo Empresarial de la Construcción خسارة قدرها 165,5 مليون دولار نتيجة لتخفيض مخصصاتها من الوقود بسبب التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة لمنع تزويد كوبا بالوقود. وقد سببت قلة توافر مصادر الطاقة مشاكل عديدة للمجموعة، وهو ما أدى إلى تخفيض إنتاجها للسلع والخدمات وأجبرها على تعديل مستويات النشاط في العديد من برامج البناء التي تضطلع بها المجموعة. كما أدى نقص الوقود إلى توقف بعض الخدمات، ولا سيما برنامج الطرق وإنتاج الخرسانة المسبقة الصنع والخرسانة الجاهزة الخلط.

- أبلغت مجموعة Grupo Empresarial Industrial de la Construcción عن أنها تكبدت خسارة قدرها 43,2 مليون دولار، وذلك نتيجة فقط لنقص الوقود الذي واجهته. وقد أثر النقص سلبيًا على عمليات الإنتاج الأساسية، بما في ذلك الأسمنت والركام والكتل والمساحات الإسفلتية، وبلاط الأسمنت الليفي، ومواد النجارة والأشغال المعدنية، وعمليات نقل المدخلات والسلع التامة الصنع، ضمن أمور أخرى.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تكبد قطاع النقل خسائر بلغت حوالي 312 027 430 دولارًا. وقد خلفت لوائح الحصار، ولا سيما التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في عام 2019 لمنع تزويد كوبا بالوقود، أثرًا مدمرًا في هذا المجال.

ومن بين الآثار الرئيسية ما يلي:

- أبلغت شركة الاستشارات البحرية Consultores Marítimos عن خسارة قدرها 160 000 دولار ناجمة عن إلغاء الإذن لشركات السفن السياحية بالرسو في الموانئ الكوبية. ونتيجة لذلك، قطعت معظم تلك الشركات صلاتها بالشركات الكوبية تمامًا وأنهت العقود المبرمة.
- بسبب تشديد الحصار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتسن اقتناء وقود الطائرات من نوع B-100 كما كان مقررا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2019. ونتيجة لذلك، لم يتم تحليق 2 503 ساعات طيران منتجة، مما أدى إلى تكبد خسارة بلغت حوالي 855 229 دولارًا.

- أبلغت شركة الحافلات الوطنية Ómnibus Nacionales عن خسائر تزيد على 51 مليون دولار لحقت بعمليات الإنتاج والخدمات بسبب منع حكومة الولايات المتحدة توريد إمدادات الوقود إلى كوبا.

- في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، أثر نقص الوقود سلبيًا على وسائل النقل العام الحضري بالحافلات. وتشير التقديرات إلى أن عدد المسافرين الذين تم نقلهم في عام 2019 تدنى بحوالي 75,8 مليون مسافر مقارنة بعام 2018. ونتيجة لذلك، تُكبدت خسائر في الإيرادات تبلغ 21 مليون دولار.

وفي قطاع الطاقة والتعدين، تُقدر الخسائر بمبلغ 125 282 022 دولارًا. وتؤثر لوائح الحصار على تطوير قطاعي الطاقة والتعدين في كوبا، نظرًا لأنها تحد من إمكانية الوصول إلى أحدث التكنولوجيات

لتوليد الطاقة والمعدات وقطع الغيار، والوسائل المناسبة لحماية العاملين، والتسهيلات المالية اللازمة للحصول على جميع تلك الموارد.

وفي المجموعة التجارية للكهرباء (Grupo Empresarial de la Unión Eléctrica)، تجاوزت الخسائر 16 مليون دولار. وقد تأثر إنتاج المجموعة وخدماتها بشدة وبشكل خاص نظراً لاضطرار المصنعين الرئيسيين للمعدات وقطع الغيار المستخدمة في عملية الإنتاج إلى تعليق علاقاتهم مع كوبا بسبب الحصار. وأدى ذلك بدوره إلى ارتفاع تكاليف الصيانة، وإلى إضاعة الوقت في البحث عن جهات توريد بديلة، وارتفاع تكاليف الاستيراد. ومن بين المصنعين والموردين الذين قطعوا صلاتهم بالشركات الكوبية الجهات التالية:

- ذكرت شركة Clyde Bergemann، وهي الشركة المصنعة لمناخ الغاز التي تم تركيبها في الغلايات في المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء Lidio Ramón Pérez و de Octubre 10 و Antonio Guiteras، أنها لن تواصل العمل مع كوبا لأن شركة من الولايات المتحدة اشترت جزءاً من أسهمها. وقد أدى هذا الوضع إلى مواجهة صعوبات في اقتناء قطع الغيار، نظراً للاضطرار إلى استبدال المورد، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية.
- في أيار/مايو 2019، رفضت شركة Flender، وهي التي تصنع مخفضات الدوران لمضخات المحطة الحرارية لتوليد الكهرباء de Octubre 10، بيع مخفضات جديدة إلى كوبا بعد تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.

وفيما يلي أمثلة أخرى على الأضرار التي لحقت بهذا القطاع:

- تكبدت شركة المشروع المشترك Moa Nickel خسائر من الصادرات بلغت حوالي 7,58 ملايين دولار، وذلك لأن حوالي 700 طن من كبريتيدات النيكل والكوبالت المختلطة لم تنتج في عام 2019 نتيجة لنقص الوقود.
- في 21 آب/أغسطس 2019، أسست شركة المشروع المشترك لاستخراج رواسب النحاس في هيبرو مانتوا من خلال التوقيع على اتفاق شراكة ونظام أساسي بين شركتي Bulgargeomin و GeoMinera. ولم تتمكن شركة Bulgargeomin حتى الآن من تحويل الشريحة الأولى من التمويل البالغة 1,2 مليون دولار كما كان مقرراً، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجهها مع مصرفها نتيجة للوائح الحصار.
- واجهت شركة النفط الكوبية (Unión Cuba-Petróleo)، وهي المنظمة الحكومية الكوبية المسؤولة عن تزويد السوق الوطنية بالوقود ومواد التشحيم، عقبات جسيمة في استيراد الوقود وغيره من خدمات النفط نتيجة لتشديد سياسة الحصار. ونظراً للاضطهاد والترهيب اللذين تمارسهما حكومة الولايات المتحدة على موردي الوقود المعتادين، اضطرت شركة النفط الكوبية (Unión Cuba-Petróleo) إلى البحث عن موردين جدد في أسواق أبعد وبأسعار أعلى، مما أسفر عن تكبد خسائر بلغت تقريباً 20,2 مليون دولار. ولأسباب نفسها، أبلغت شركة المشروع المشترك Moa Nickel عن أضرار بلغت 2 925 000 دولار.

- تأثر الجدول الزمني لحفر آبار النفط بالتأخيرات وبالنقص في إمدادات الوقود، وفي الوقت نفسه لم تتمكن المعدات المستخدمة في عمليات الحفر من توفير الخدمات المرجوة منها في الوقت المناسب. وأسفرت هذه الحالة عن تكبد خسارة تُقدّر بمبلغ 730 000 دولار.

ولا تقتصر المعاناة من الأضرار الناجمة عن تدابير الحصار الاقتصادي على القطاع الحكومي من الاقتصاد وحده، كما تدعي حكومة الولايات المتحدة. فهذه الأضرار تمس أيضا بصورة بالغة القطاع غير الحكومي، الذي يكون عموماً صغيراً نسبياً وأقل قدرة على التجاوب والتكيف مع فقدان الزبائن الناجم عن انكماش السياحة، والقيود المفروضة على توافر رأس المال المتداول، والصعوبات التي تُواجه في تأمين الإمدادات، والوصول إلى التكنولوجيا.

ثالثاً - الآثار على القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي

1-3 الآثار على التجارة الخارجية

قُدرت آثار الحصار على القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020 لدى قياسها كمياً بمبلغ إجماليه 3 013 951 129 دولاراً.

والى جانب هذا الأثر الكمي، يجعل الحصار الشركات التجارية وقادة قطاع الأعمال في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان حذرين ومتخوفين، ولا سيما منذ تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، الذي أدى إلى إلغاء المعاملات التجارية، ومشاريع التعاون والاستثمار الأجنبي التي كانت في مراحل مختلفة من التقدم. كما كان للحصار أثر سلبي على المؤسسات المصرفية والمالية التي ترفض التعامل مع كيانات كوبية خوفاً من التعرض لفرض جزاءات عليها.

والإجراء المتخذ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لمنع إعادة تصدير الأصناف المنتجة في أي بلد من البلدان إلى كوبا، إن كانت تحتوي على أكثر من 10 في المائة من مكونات مصنعة في الولايات المتحدة، يطرح تحدياً كبيراً أمام تلبية احتياجات الاقتصاد الكوبي من الواردات. ويُقصد بـ "المكونات" القطع والسلع والتكنولوجيات، بما في ذلك البرمجيات. ونتيجة لذلك، أصبح من الصعب على كوبا أكثر فأكثر، في ظل اقتصاد عالمي تتزايد فيه سمة العولمة، أن تحصل على المدخلات اللازمة للصناعة والخدمات أو المدخلات التي يحتاج إليها المستهلكون، وذلك بغض النظر عن العلاقة السياسية أو التجارية مع سوق منشأ تلك الواردات.

وعلى غرار السنوات السابقة، تُكبّدت أكبر الخسائر في مجال خسائر الإيرادات الناجمة عن عدم تصدير السلع والخدمات التي بلغت 2 475 700 000 دولار. ولا تزال السياحة تشكل القطاع الأكثر تضرراً في هذا الصدد، حيث استأثرت بنسبة 72,6 في المائة من ذلك المجموع. ويعادل ذلك مبلغ 1,798 بليون دولار، أي ما يمثل زيادة عن الفترة السابقة بمبلغ 260 مليون دولار.

وقد أدى استحالة التصدير إلى الولايات المتحدة بسبب الحصار إلى آثار في القطاع الزراعي الكوبي بلغت، حسبما أفادت التقارير، مبلغ 184 مليون دولار. وتعزى نسبة 84,3 في المائة من هذا الرقم إلى إمكانات التصدير لشركة Habanos بينما يمثل الباقي، الذي يبلغ حوالي 26,5 مليون دولار، الصادرات المحتملة من فحم شجرة المرايو والأناناس والعسل والبن والمنتجات الطازجة الموجهة أساساً إلى السفن السياحية.

والولايات المتحدة هي أكبر مستورد في العالم للعسل الصناعي بالجملة. وتُحرم شركات الولايات المتحدة الراغبة في شراء العسل الكوبي من الحصول على الترخيص اللازم من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ولذلك لا تتمكن هذه الشركات من المتاجرة مع الجزيرة. ويمكن لسوق الولايات المتحدة أن تستوعب حوالي 3 000 طن كل سنة من هذا النوع من العسل، وهو أمر يصعب جداً تحقيقه في السوق الأوروبية. ولو تسنى تصدير هذا الكم إلى سوق الولايات المتحدة، لاكتسبت كوبا ميزة اقتصادية تبلغ حوالي 500 000 دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها 10 في المائة عن المبلغ المحصل من السوق الأوروبية، وذلك بفضل توافر أسعار أفضل وانخفاض تكاليف الشحن وكون شروط التسليم أكثر ملاءمة.

وتشكل سوق الولايات المتحدة إحدى أهم الأسواق الخمسة في العالم للبن المحمص المطحون ولحبوب البن المحمص غير المطحون. ويمكن للبن الكوبي، بفضل جودته، أن يلبي جزءاً كبيراً من الطلب في سوق الولايات المتحدة، ولكن، كما هو الحال بالنسبة للعسل، تُحرم شركات الولايات المتحدة الراغبة في استيراده من الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وكذلك، على الرغم من اعتراف مستوردي الولايات المتحدة بالجودة العالية التي يتمتع بها الفحم الكوبي، لم تتجاوز مبيعات هذا المنتج في سوق الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة سوى 80 طناً، رغم أن إمكانات التصدير تفوق ذلك بكثير. وقد تأثر هذا الوضع بتفعيل حكومة الولايات المتحدة، اعتباراً من أيار/مايو 2019، للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. وكما شُرح سابقاً، فقد فتح ذلك الباب أمام رفع شكاوى ضد شركتي Amazon و Fogo Charcoal، بصفتها موزعي الفحم الكوبي بالتجزئة في سوق الولايات المتحدة. وكان لهذا الإجراء وقع تروهيبي على هاتين الشركتين وعلى الزبائن المحتملين الآخرين، وهو ما قلل بشكل كبير من فرص بيع المنتج. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة هي إحدى أكبر المستوردين العشر للفحم على الصعيد العالمي، يُقدَّر أن تشديد الحصار قد حال دون بيع حوالي 2 000 طن من هذا المنتج، وهو ما يمثل خسارة حوالي 70 000 دولار بسبب الاختلافات في الأسعار مقارنة بالأسواق الأخرى.

وتُقدَّر قيمة الصادرات المحتملة من السكر إلى الولايات المتحدة خلال هذه الفترة بنحو 93 مليون دولار، إن أخذت في الاعتبار الصادرات البالغة 354 078 طناً التي تمكنت كوبا من وضعها في السوق العالمية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال القيود الحالية المفروضة على استيراد المنتجات الغذائية الزراعية من الولايات المتحدة قائمة. وتُضطر الشركة الكوبية المستوردة للأغذية، (Empresa Comercializadora de Alimentos, Alimport)، إلى تحمل النفقات الإضافية الناجمة عن المشاركة في هذا التدفق التجاري غير المنتظم، الذي يسير في اتجاه واحد فقط، حيث لا تتمتع كوبا بإمكانية الحصول على التمويل لهذا النوع من المعاملات من النظام المصرفي للولايات المتحدة أو من نظام الائتمان الدولي، بسبب ما يُعرف بـ "تصنيف البلد من حيث المخاطر". ويعرض ذلك شركة Alimport للاعتماد على دائنين آخرين يفرضون رسوماً تزيد بنسبة 5 في المائة تقريباً عن المعدل العادي. ولا يمكن لشركة Alimport أن تسدد مدفوعات بدولار الولايات المتحدة إلى أطراف ثالثة، ومن ثم تُضطر إلى شراء عملات السداد لتنفيذ معاملاتها بها، مع ما يترتب على ذلك من خسائر ناجمة عن مخاطر الصرف. ونتيجة لذلك، تشارك في كل معاملة تجارية عدة مصارف دولية، يفرض كل منها عمولات على خدماتها، مما يزيد من التكاليف المالية التي يتعين على شركة Alimport تكبدها.

وفي الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، بلغ أثر حظر استخدام دولار الولايات المتحدة في التجارة الخارجية لكوبا 92 883 153 دولارا، بينما قُدرت الزيادة في تكلفة الائتمان الناتجة عن تصنيف البلد من حيث المخاطر بمبلغ 25 841 716 دولارا. وتعكس هذه المؤشرات الصعوبات التي تواجهها الكيانات الكوبية في الحصول على قروض مصرفية أو قروض ميسرة، نتيجة للقيود التي يفرضها الحصار، ولا سيما أثره الرادع على التسهيلات المصرفية الدولية. ونتيجة لذلك، تُضطر الشركات الكوبية إلى اللجوء إلى ائتمانات تجارية يمنحها إياها الموردون أنفسهم بشروط مالية مجحفة.

وبلغت الخسائر الناجمة عن اللجوء إلى وسطاء تجاريين والزيادة الناجمة عن ذلك في تكلفة السلع 186 171 670 دولارا.

والتجاوزات في تكاليف الشحن والتأمين الناجمة عن تغيير المواقع الجغرافية للمبادلات التجارية إلى مناطق أبعد لا تزال تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكوبي. وقد أسفر ذلك عن خسائر حُسبت بمبلغ 85 108 797 دولارا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17,9 في المائة عن الفترة السابقة.

وبيين الجدول التالي آثار الحصار على التجارة الخارجية الكوبية في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020:

نوع الخسائر	بالدولار
عدم القدرة على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة	131 612 890,48
اللجوء إلى وسطاء/الزيادة في تكلفة السلع	186 171 670,73
الزيادة في تكاليف الشحن والتأمين	85 108 797,39
خسائر الإيرادات من الواردات	2 475 700 000,00
رفع تصنيف البلد من حيث المخاطر/الزيادة في تكلفة الائتمان	25 841 716,75
حظر استخدام دولار الولايات المتحدة	92 883 153,80
آثار أخرى*	16 632 900,00
المجموع	3 013 951 129,15

* التكاليف الإضافية بما في ذلك التكاليف المتصلة بالعمليات التي تتم من خلال مصارف بلدان ثالثة، و/أو الرسوم المصرفية/طرائق الدفع، والمدفوعات المحتفظ بها، وخرق العقود والمنازعات.

2-3 الآثار على القطاع المصرفي والمالي

في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، ظل النظام المصرفي والمالي أحد المجالات الرئيسية التي استهدفتها التدابير العدوانية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة، بهدف تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وقد تجاوز الأثر النقدي والمالي لذلك على الاقتصاد الكوبي خلال هذه الفترة 284,3 مليون دولار.

وعلى غرار السنوات السابقة، اتسمت هذه الفترة بتزايد رفض المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية تجهيز معاملات المصارف والشركات الكوبية، وإغلاق الحسابات وإنهاء العقود المبرمة، والرفض المستمر

للمعاملات المصرفية، وإلغاء مفاتيح تبادل المعلومات المالية من خلال جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سوفيت).

ونتيجة لسياسة الضغط والترهيب والردع التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة على المؤسسات المالية الدولية، تُستخدم أساليب جديدة لعرقلة العمليات المصرفية الكوبية. وتشمل هذه التدابير طلب وثائق إضافية لتنفيذ العمليات، مما يؤدي إلى تأخيرات ويتسبب في إبطاء تجهيز المدفوعات للموردين واستلام الإيرادات من الخارج.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد المصارف الأجنبية التي رفضت إجراء معاملات مع المصارف الكوبية لأسباب مختلفة 137 مصرفاً، وتعلق الأمر بـ 315 معاملة، مما أدى إلى خسائر بلغت قيمتها 236,5 مليون دولار.

وترد أدناه بعض الأمثلة على تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية في القطاع المصرفي والمالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رفض تقديم الخدمات المصرفية

- رفض فتح أو إغلاق الحسابات: 7 مصارف أجنبية: 4 مصارف في أوروبا، ومصرفان في آسيا، ومصرف واحد في أمريكا اللاتينية.
- رفض تحويل الأموال من كوبا أو إليها، ورفض تقديم خدمات مصرفية أخرى إليها من قبل 14 كياناً في المجموع، منها 3 كيانات آسيوية و 7 كيانات أوروبية، و 3 كيانات من أمريكا اللاتينية، وكيان واحد من أمريكا الشمالية.
- لم يتمكن أحد المصارف الكوبية من دفع اشتراك عضويته في منظمة دولية تضم مصارف الادخار ومصارف التجزئة لأن مؤسسة مصرفية أوروبية رفضت عملية الدفع التي قام بها المصرف. ورغم القيام بمحاولات عدة مع مؤسسات مالية أخرى يقيم المصرف الكوبي معها علاقات مراسلة، رفضت هذه المصارف الأجنبية إيداع الأموال فيها.
- تلقى فرع في أمريكا اللاتينية تابع لمصرف أوروبي تعليمات من شركته الأم بعرقلة جميع العمليات المالية مع كوبا وتجنب إجراء أي معاملات مع البلدان الخاضعة لجزاءات من حكومة الولايات المتحدة.
- حُرمت سفارة كوبية في أحد البلدان الأوروبية، فضلاً عن القنصليات العامة الكوبية والفصل العام الكوبي نفسه، من إمكانية استخدام جهاز الصرف الآلي وبطاقات الائتمان الخاصة بهم. وأجريت مناقشات مع مؤسسة مصرفية لطلب توفير هذه الخدمات. غير أن إدارة الامتثال في تلك المؤسسة رفضت منح إذن بالقيام بذلك.
- رفضت مؤسسة مصرفية أوروبية طلباً بتحويل أموال إلى كوبا من مؤسسة للضمان الاجتماعي يقع في أحد البلدان الأوروبية؛ وكان الغرض من التحويل هو سداد مبالغ لمواطنين من ذلك البلد يقيمون في كوبا.

- أبلغت مؤسسة مصرفية في أمريكا اللاتينية مصرفاً كوبياً بأن إدارتها المعنية بالامتثال قد منعتها منعاً باتاً من إجراء معاملات مع كوبا نظراً لأن مراسليها الوحيدين هم أكبر خمسة مصارف في الولايات المتحدة.
- الاحتفاظ بأموال مملوكة لمؤسسات كوبية: ثلاثة مصارف، اثنان منها في أوروبا وواحد في آسيا.
- احتفظ مصرف آسيوي واحد ومصرفان أوروبيان بـ 4,2 ملايين دولار تملكها مؤسسات كوبية.
- إلغاء مفاتيح تبادل الرسائل عبر نظام سوفيت⁽²⁾ من قبل المصارف الأجنبية: 18 مؤسسة، تشمل 11 مؤسسة أوروبية، و 3 مؤسسات من أمريكا اللاتينية، ومؤسسات من آسيا، ومؤسسات من أوقيانوسيا. وتتسبب عمليات الإلغاء هذه لمفاتيح تطبيق إدارة العلاقات في صعوبات وتأخيرات على صعيد تجهيز العمليات المصرفية. وتستخدم المصارف شبكة نظام سوفيت لإجراء التحويلات الإلكترونية (المعاملات النقدية) ولتبادل الرسائل فيما بينها. وفيما يتعلق بالتحويلات المصرفية الدولية، تكون رموز نظام سوفيت ضرورية لإجراء معاملات سريعة وآمنة.
- رفضت 10 مؤسسات في المجموع، منها 7 مؤسسات مؤسسات آسيوية ومؤسسات أوروبية ومؤسسة واحدة من أمريكا اللاتينية، تجهيز عمليات متصلة بخطابات اعتماد أو تقديم المشورة بشأنها. وتضرر حالات الرفض هذه بالشركات الكوبية، لأنها تؤدي إلى تأخيرات لا داعي لها؛ حيث تُضطر الشركات للبحث عن مصرف على استعداد لتجهيز الوثائق.
- زُدت الأموال في معاملات مصرفية من 77 كياناً، تشمل 43 كياناً أوروبياً و 14 كياناً آسيوياً و 15 كياناً من أمريكا اللاتينية و 3 كيانات من أمريكا الشمالية وكيانين من أوقيانوسيا. وتعلق الأثر الأكبر على العمليات التي تمت معالجتها، سواء فيما يتعلق بالتحويلات أو الاعتمادات المستندية، برد الأموال نتيجة للسياسات الداخلية التي تتبعها المصارف المستفيدة أو المصارف المراسلة، والتي حالت ظاهرياً دون وصول الأموال إلى وجهتها. وقامت المصارف الأوروبية ومصارف أمريكا اللاتينية والمصارف الآسيوية بالعدد الأكبر من حالات رد الأموال في العمليات المصرفية، وقد قدمت مبررات منها خضوع كوبا لجزاءات، والامتثال للسياسات المصرفية الداخلية.
- ألغيت خمسة مصارف، منها أربعة مصارف أوروبية ومصرف واحد آسيوي، العمليات المصرفية واتفاقات المصارف المراسلة.
- طلب أحد هذه المصارف، ويوجد مقره في أوروبا، رسمياً إلغاء اتفاق قرض فردي وقع مع نظيره الكوبي؛ وكان الغرض من القرض هو تمويل نشاط إنتاجي في منطقة التنمية الخاصة في ماريل.
- طلبت أربع مؤسسات مصرفية، منها مؤسسة واحدة من آسيا، وواحدة من أوروبا، وواحدة من أمريكا الشمالية، من المصارف الكوبية تقديم وثائق إضافية أو استيفاء شروط أخرى من أجل القيام بعمليات مصرفية.

(2) هي أنون يتم تبادلها مع البنوك المراسلة وتسمح للمستخدمين بفرز الرسائل المستلمة وتحديثها ونوع الرسالة المرسلة (المعروفة باسم مفاتيح تطبيق إدارة العلاقات).

- طلبت إحدى هذه المؤسسات المصرفية من نظيره الكوبي الحصول على ترخيص وإن من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وذلك بناءً على ما طلبته إدارة الامتثال في المؤسسة المصرفية لتجهيز المعاملة، وذكرت أنه إذا لم تُستوف الشروط، فإن الأموال سَتُحجَز، وفقاً للوائح الحصار.

مواجهة صعوبات في إرسال واستلام الوثائق المصرفية عن طريق وكالات البريد السريع

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت المصارف الكوبية عقبات مختلفة في استخدام قنوات الاتصال المصرفية التقليدية، من خلال شركة DHL ونظام سويفت.

ويسبب رفض وكالات البريد السريع قبول الوثائق المصرفية أو تجهيزها الصعوبات التالية:

- استخدام وسائل أخرى مغايرة لشركة DHL ونظام سويفت لدى إرسال المستندات المصرفية لا يوفر نفس المستوى من الضمانات أو الأمن.
- تُرسل نسخ طبق الأصل من الوثائق، بما في ذلك بوالص الشحن، عن طريق البريد الإلكتروني، بدلاً من إرسال نسخها الأصلية مباشرة عن طريق شركة DHL.
- يُضطر المستوردون الكوبيون إلى البحث عن سبل بديلة لاستلام الوثائق من أجل تنفيذ الإجراءات الجمركية واستخراج البضائع من الميناء. ويؤدي هذا الوضع إلى تأخيرات في تلك العملية وفي طرح السلع للتداول ضمن الاقتصاد المحلي.
- الحصول على معدات تكنولوجية متطورة بهدف استخدام أساليب بديلة يقتضي من كوبا أن تصرف المزيد من العملات الأجنبية.
- ومع تشديد الحصار، تضررت التحويلات المالية إلى كوبا بشكل خاص من رغبة حكومة الولايات المتحدة في منع دخول العملات الأجنبية إلى البلد. ونتيجة لهذه السياسة، تفرض وكالات التحويلات رسوماً أعلى على التحويلات المالية إلى كوبا.

رابعاً - انتهاك الحصار للقانون الدولي نظراً لتطبيقه على نحو متجاوز للحدود الإقليمية

كما لوحظ سابقاً، يظل تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية سمة مميزة للسياسة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة تجاه كوبا. ويشكل نظام الجزاءات المذكور تهديداً للمصالح والحقوق السيادية لكل من كوبا والبلدان الثالثة، التي لا يسلم مواطنوها من التضرر من عواقب هذه السياسة القاسية غير القانونية التي تتعارض مع القانون الدولي ومع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن قواعد التجارة الدولية. وفي الفترة من آذار/مارس 2019 إلى نيسان/أبريل 2020، جرى بشكل مستمر تشديد تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية، ولا سيما في أعقاب بدء نفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، الذي يهدف خصيصاً إلى التدخل في علاقات كوبا الاقتصادية والتجارية مع المجتمع الدولي.

1-4 الآثار على الكيانات الكوبية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تفاقم أثر الحصار على العلاقات التجارية بين الشركات الكوبية والبلدان الثالثة، خاصة بسبب إغلاق الحسابات المصرفية، وعدم القدرة على إجراء المعاملات المتعلقة بدفع الأموال أو تحصيلها مقابل الخدمات، وإلغاء العقود التجارية.

وترد فيما يلي أمثلة على ذلك:

- في 25 نيسان/أبريل 2019، أبلغت مجموعة الخطوط الجوية الفرنسية - كيه إل إم (Air France-KLM) عن قرارها الذي يقضي بتعليق اتفاقها المبرم مع شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación) الساري منذ 18 حزيران/يونيه 2018، والذي كان يسمح لشركة الطيران الكوبية بإجراء حجوزات على مجموعة الخطوط الجوية الفرنسية - كيه إل إم وإصدار تذاكر طيران للسفر على متن طائراتها. وكانت الحجة التي استُخدمت لتبرير تعليق الاتفاق هي أن هو أن شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación) مدرجة في قائمة الكيانات المقيدة التي وضعها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. ودخل هذا القرار حيز النفاذ في 9 حزيران/يونيه 2019.
- في أيار/مايو 2019، تبين أن شركة Petrobras Uruguay Distribución قد رفضت الاستجابة لطلب من شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación)، مدعية أنه لا يجوز لها التعامل مع الشركات الخاضعة لجزاءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في أيار/مايو 2019، تبين أيضاً أن شركة Viajes Falabella، وهي شريكة لشركة HAVANATUR في الأرجنتين وشيلي وأسواق أخرى، قد أصبحت خاضعة لتقييدات تمنعها من التسويق المباشر أو غير المباشر للفنادق الكوبية المدرجة في قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المقيدة المرتبطة بكوبا.
- في حزيران/يونيه 2019، تبين أن اتحاد النقل الجوي الدولي قد أوقف خدمة نظام الفوترة والتسوية عن ثلاثة مكاتب تابعة لشركتي Havanatur و Cubana de Aviación في إيطاليا، وفرنسا، والمكسيك، وذلك بسبب موقف المصرف الفرنسي BNP Paribas، الذي يدير جميع الخدمات المصرفية وخدمات المراسلة المرتبطة بهذه الخدمة. ونظام الفوترة والتسوية هو نظام لتحصيل ودفع المبالغ المتعلقة بحجز تذاكر الطيران يربط بين وكالات السفر وشركات الطيران في جميع أنحاء العالم.
- في 26 حزيران/يونيه 2019، أبلغت شركة الطيران الفرنسية Air Caraïbes شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación) بقرارها الذي يقضي بإلغاء اتفاق المشاركة بالرمز المبرم بينهما. وكانت الحجة المستخدمة هي سياسة الولايات المتحدة الحالية ضد كوبا التي تؤثر على الرحلات التي تسيرها شركة Air Caraïbes إلى الولايات المتحدة باستخدام طائرات إيرباص التي توجد بها أجزاء ومكونات مصنعة في الولايات المتحدة.
- في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تم إخطار شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación) بإنهاء عقود تأجير الطائرات لها من قبل شركات تابعة لدول ثالثة، وذلك نتيجة للتدابير الرامية إلى تشديد الحصار التي أعلنتها وزارة التجارة في الولايات المتحدة في 18 تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام. ونتيجة لذلك، اضطرت شركة الطيران الكوبية إلى إلغاء رحلاتها إلى عدة وجهات دولية ووطنية. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، انخفض عدد المسافرين بحوالي 40 000 نتيجة لذلك.
- في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، علقت شركة كوسكو المحدودة للنقل البحري (COSCO Shipping Lines Co. Ltd)، ويقع مقرها في أحد البلدان الآسيوية، جميع عمليات

الشحن إلى كوبا، متحجّة بالقيود التي يفرضها الحصار. وكان لذلك أثر اقتصادي بالغ على شركة MediCuba التي تربطها بشركة كوسكو للشحن عقود متعلقة بعدد كبير من الحاويات، ومن ثم اضطرت إلى البحث عن بدائل أخرى للشحن البحري، مع ما ترتب على ذلك من تكاليف إضافية.

- في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قامت شركة Trivago، وهي شركة تكنولوجيا متخصصة في منتجات وخدمات قطاع الفنادق والإيواء يقع مقرها في دوسلدورف بألمانيا، بشطب جميع مرافق الفنادق الكوبية من منصاتها للبحث على شبكة الإنترنت، وذلك بسبب اللوائح التي فرضت في إطار الحصار المفروض على كوبا. وقد رُفعت دعوى جماعية ضد شركة Trivago (إلى جانب الشركات Expedia و Booking.com و Meliá) بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.
- في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، تبين أن شركة Aceros Inoxidables Olarra الإسبانية قد قررت التوقف عن شراء منتجات النيكل الكوبية. وتتصل أسباب ذلك التوقف بتزايد صادرات الشركة إلى سوق الولايات المتحدة والقيود المفروضة على استيراد منتجات ذات مكونات كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة.

2-4 آثار أخرى ناجمة عن تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية

- في بداية عام 2019، جمدت منصة الدفع عبر الإنترنت WePay، من خلال موقع GoFundMe، أموال مواطن كندي كان يحاول إعادة جثمان والده، الذي توفي فجأة في كوبا، متذرعةً باللوائح التي يفرضها الحصار.
- في 1 نيسان/أبريل 2019، أغلق مصرف Multibank من بنما عدداً غير معروف من الحسابات المصرفية التي تعود لشركات بنمية وأجنبية تتاجر أو تقيم علاقات مع كوبا، ومن بينها حساب مكتب مراسل وكالة الأنباء Prensa Latina. وادعت سلطات مصرف Multibank أن ذلك الإغلاق نجم عن "تحديث سياستها الداخلية ونهجها في مجال الأعمال".
- في 16 نيسان/أبريل 2019، تبين أن المصرف الوطني الكندي (National Bank of Canada) قد أبلغ المصارف الكوبية بأنه غير قادر على تسديد المزيد من المدفوعات باليورو. وزعم المصرف الوطني الكندي أن مراسله، وهو المصرف الإسباني BBVA، يرد مدفوعاته في العمليات المتصلة بكوبا بسبب خطر التعرض للجزاءات من جانب الولايات المتحدة.
- في 7 أيار/مايو 2019، بات معروفاً أن مصرف Scotiabank قد أرسل رسالة خطية إلى شركة Free Form Factory الجامايكية لإبلاغها بأن عليها، في غضون شهر واحد، إغلاق الحساب الذي كانت تستخدمه لتلقي مدفوعات عن صادراته (بالدولار الكندي) من شركات كوبية. وكان السبب الذي ذُكر أنه يكمن وراء ذلك هو نظام التدابير الاقتصادية التي تطبقها الولايات المتحدة ضد كوبا.
- في 16 حزيران/يونيه 2019، تبين أن منظمة زورق السلام تُمنع من الرسو في الموانئ الكوبية. وقد حالت القيود التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على السفن السياحية دون رسو السفينة في كوبا، لأن مالكي السفينة من الولايات المتحدة. وكانت السفينة محملةً بمساعدات لضحايا الإعصار الذي ضرب هاوانا في 27 كانون الثاني/يناير 2019.

- في حزيران/يونيه 2019، اشترت شركة General Atlantic من الولايات المتحدة أغلبية أسهم شركة Kiwi.com (التي تشغل محرك بحث على الإنترنت وتبيع تذاكر الطيران). ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، اختفت كوبا من قوائم عروضها.
- في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كانت هناك عدة حالات أعلنت فيها مصارف في إسبانيا، وإيطاليا، وبلغاريا، والدانمرك، وسلوفاكيا، والسويد، وفرنسا، والنمسا عن الإلغاء الفوري لتقديم خدمات الدفع بالبطاقات الممغنطة إلى السفارات والقنصليات الكوبية في تلك البلدان. وكان السبب الذي ذكر أنه يكمن وراء ذلك القرار هو التعليمات الواردة من شركتي ماستركارد وفيزا بإلغاء العقود المبرمة مع الكيانات الكوبية. وبسبب هذه القيود، لا تستطيع السفارات والقنصليات الكوبية في البلدان المذكورة أعلاه أن تتلقى أموالاً عن طريق معاملات بواسطة بطاقات ماستركارد وفيزا، وهو ما يعوق تقديم الخدمات والحصول عليها.
- في آب/أغسطس 2019، أبلغت شركة Square Canada أصحاب مقهى "ليتل هافانا" في تورونتو بأنهم لن يتمكنوا من ذلك الوقت فصاعداً من استخدام منصة الدفع الخاصة بالشركة، وذلك بسبب المخاوف التي أعرب عنها مصرف JPMorgan Chase، الذي كان يقوم بتجهيز مدفوعات الشركة، من أن المقهى يبيع مشروبات مصنوعة من البن الكوبي.
- في 22 آب/أغسطس 2019، رفض مصرف Produbanco الإكوادوري تجهيز تحويلات إلى كوبا كانت عبارة عن مدفوعات من جامعة متروبوليتانا إلى شركة Servicios Médicos Cubanos. والسبب الذي ذكر هو الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا.
- في نهاية آب/أغسطس 2019، أوقف المصرف السويسري PostFinance المعاملات المالية المتجهة إلى كوبا. وقد جرى ذلك دون أي صدور إعلان رسمي أو دون أي إشعار مسبق لعملائه الذين لم يعلموا بهذا القرار إلا عندما ذهبوا لاستخدام خدمات المصرف في أي نوع من أنواع المعاملات مع كوبا. وفي وقت لاحق، أعلن مصرف PostFinance عن إغلاق قناة الدفع إلى كوبا اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2019، بسبب تشديد الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على الجزيرة وبسبب احتمال تعرضه للاستبعاد من حركة الدفع الدولية، في حال إبقائه على علاقات تجارية مع الجزيرة. وفي رسالة خطية كشفت عنها الصحافة السويسرية، ذكر مصرف PostFinance أنه على الرغم من أنه بصفته مصرفاً سويسرياً لا يخضع مباشرة لقوانين الولايات المتحدة، فإنه يشارك في معاملات الدفع العالمية ويعتمد على شبكة من المصارف المراسلة، وعلى إمكانية الوصول إلى معاملات الدفع بدولار الولايات المتحدة، وهو ما يشكل اعترافاً من المصرف بأن قانون الولايات المتحدة تتجاوز آثاره "درجة ما" الحدود الإقليمية لذلك البلد.
- في 5 أيلول/سبتمبر 2019، أبلغ مصرف Rabobank الهولندي السفارة الكوبية في هولندا بإنهاء عقد أجهزة نقاط البيع الطرفية المستخدمة لدفع تكاليف الخدمات القنصلية. وبالإضافة إلى ذلك، أخطر المصرف السفارة بأن شركة ماستركارد اتخذت قراراً بعدم تقديم أي نوع من خدمات معاملات نقاط البيع الطرفية إلى السفارة في المستقبل. وقد بُررت تلك التدابير بضرورة التصرف وفقاً للجزاءات الدولية التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

- في 30 أيلول/سبتمبر 2019، تبين أن شركة نقل الأغراض Allied Pickfords في ولينغتون، نيوزيلندا، قد رفضت تقديم خدماتها إلى اثنين من المسؤولين الدبلوماسيين الكوبيين انتهت فترة عملهما. وادعت الشركة النيوزيلندية، التي يوجد مقر شركتها الأم في ولاية إيلينوي، أنها قد تتعرض لفرض جزاءات عليها نتيجة لأنظمة الولايات المتحدة.
- في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعلنت شركة Western Union Canada قرارا بوضع حد أقصى لمبالغ التحويلات التي يمكن إرسالها من كندا إلى كوبا، وذلك بموجب التدابير التقييدية التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة.
- في 25 كانون الأول/ديسمبر 2019، رفضت شركة Hyve Group الدولية، التي يقع مقرها في لندن، الترتيب لحجز كشك لكوبا في معرض شرقي المتوسط الدولي للسياحة والسفر الذي نُظّم في اسطنبول والذي شاركت فيه كوبا طيلة سنوات. وقالت الشركة المسؤولة عن جميع الترتيبات التعاقدية والأشراك إنها لا تستطيع تقديم خدماتها بسبب تصاعد الجزاءات العالمية وحظر التعامل مع كوبا المدرجة في قائمة البلدان الخاضعة للجزاءات.
- في كانون الأول/ديسمبر 2019، تبين أن فرع مصرف Travelex في ساو باولو، البرازيل، قد قرر إنهاء جميع العمليات المالية مع كوبا، لأن مقره في لندن نصحها بقطع العلاقات مع جميع البلدان الخاضعة لجزاءات من الولايات المتحدة.
- في 16 كانون الثاني/يناير 2020، أرسل مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي رسالتين إلى سفارة كوبا في كازاخستان، يبلغها فيهما برفض المصرف فتح حساب للسفارة بالعملة الوطنية الكازاخستانية. وادعى المصرف أنه معرض لخطر تعليق مدفوعاته وحجز أمواله وتعليق علاقاته مع مراسليه من الولايات المتحدة، وذلك نظرا لإدراج كوبا في قائمة الجزاءات المفروضة من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في 13 شباط/فبراير 2020، تبين أن المواطنين الكوبيين المقيمين في كندا يواجهون قيودا وصعوبات في إرسال تحويلات مالية إلى أسرهم في كوبا من خلال شركة الخدمات المالية وخدمات الاتصالات Western Union Canada. وأعلنت بعض فروع Western Union أنها لن تجري بعد الآن أي تحويلات مالية إلى كوبا، في حين قبلت فروع أخرى إرسال تحويلات مالية تقتصر فقط على الأقارب فقط ولا تتجاوز 300 دولار في الشهر. وتتطابق هذه القيود مع التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

خامسا - المعارضة العالمية للحصار

1-5 المعارضة داخل الولايات المتحدة

تلقي سياسة الإبقاء على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي رفضا من جانب مختلف شرائح المجتمع في الولايات المتحدة والعديد من الشخصيات والمنظمات البارزة داخل ذلك البلد. فممثلو القطاعات الزراعية والثقافية والأكاديمية وقطاع الأعمال التجارية لم يطالبوا برفع الجزاءات ضد كوبا فحسب، بل اضطلعوا أيضا بدور ريادي في مجال ممارسة التأثير في السلطتين التنفيذية والتشريعية بغية إنهاء هذه السياسة.

وعلى الرغم من شبكة التدابير التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة من أجل الإضرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي، بذل العديد من مواطني الولايات المتحدة جهودا كبيرة لتحسين العلاقات الثنائية.

وُقِّدَت طلبات عديدة إلى رئيس الولايات المتحدة كي يستخدم سلطاته التنفيذية لرفع الحصار في ضوء الجهود الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19.

وفيما يلي بعض الأمثلة على معارضة الحصار داخل الولايات المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير:

- في 17 نيسان/أبريل 2019، نشر كولن لافيرتي وجيمس ويليامز، رئيسا منظمي السفر التعليمي إلى كوبا (Cuba Educational Travel) والتعاون مع كوبا (Engage Cuba)، على التوالي، بيانات معارضة للحصار. وكان ذلك في نفس اليوم الذي أعلنت فيه وزارة خارجية الولايات المتحدة التدابير الجديدة.
- في 18 نيسان/أبريل 2019، أعرب مكتب العلاقات الحكومية في الكنيسة الأسقفية في الولايات المتحدة عن القلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب فيما يتعلق بالباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، والحد من حجم التحويلات المالية، وفرض قيود جديدة على السفر.
- في 22 نيسان/أبريل 2019، نشرت منظمة 'أمريكيون كوبيون من أجل التعاون' (Cuban Americans for Engagement) على حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي، رسالة مفتوحة موجهة إلى وزير الخارجية، مايك بومبيو، ومسؤولين آخرين في وزارة الخارجية الأمريكية. وأعربت المنظمة في هذه الرسالة عن رفض أعضائها للجزاءات المفروضة من جانب إدارة ترامب على كوبا.
- في 22 نيسان/أبريل 2019، أصدرت منظمة 'مجموعة كوبا للدراسات' (Cuba Study Group) بيانا رسميا ترفض فيه التدابير المتخذة ضد كوبا التي أعلنها مستشار الأمن القومي جون بولتون.
- في 23 نيسان/أبريل 2019، أرسلت منظمات كوبية تعمل في مجال الهجرة في مدينة ميامي رسالة إلى البابا فرانسيس التمس فيها منه أن يطلب إلى حكومة الولايات المتحدة وقف سياساتها العدوانية ضد كوبا.
- في 26 نيسان/أبريل 2019، أعاد المجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة ومجلس الكنائس الكوبي، من خلال بيان مشترك، تأكيد استعدادهما للعمل معا لإنهاء الحصار الذي تفرضه واشنطن. وأعربا عن معارضتهما قرار حكومة الولايات المتحدة إنهاء تعليق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون وأدانا العراقيل والقيود المفروضة على التحويلات المالية.
- في 30 نيسان/أبريل 2019، أعاد عضو الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية إلينوي، بوبي ل. راش، طرح قانون تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا في مجلس النواب، الذي من شأنه رفع القيود التجارية وإزالة العقوبات التي تعترض التجارة والسفر.
- في 30 نيسان/أبريل 2019، تحدثت مديرة برنامج كوبا في مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية، مارغريت روز خيمينيز، في مقابلة لبودكاست *Pod Save the World* عن الأضرار التي يسببها تصعيد السياسات العدوانية ضد كوبا وحذرت من أنها ستتسبب في معاناة أكبر للكوبيين.

- في 14 أيار/مايو 2019، قدم عضو مجلس الشيوخ في الحزب الديمقراطي عن ولاية كولورادو مايكل بينيت وعضو مجلس الشيوخ في الحزب الجمهوري عن ولاية أركنسا جون بوزمان إلى مجلس الشيوخ من جديد مشروع القانون المتعلق بتوسيع نطاق الصادرات إلى كوبا المعنون قانون توسيع نطاق الصادرات الزراعية لعام 2019. ويسمح القانون للأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة بإتاحة المدفوعات أو التقسيط فيما يتعلق ببيع المنتجات الزراعية إلى كوبا.
- في 14 أيار/مايو 2019، أعرب راندي فيتش، رئيس 'مكتب مزارع أركنسا' (Arkansas Farm Bureau)، وأندرو غروبيماير، نائب الرئيس التنفيذي لمجلس الزراعة في أركنسا (Agriculture Council of Arkansas)، وجيف روتليدج، رئيس اتحاد الأرز في أركنسا (Arkansas Rice Federation)، عن تأييدهم لمشروع القانون المتعلق بتوسيع نطاق الصادرات الزراعية إلى كوبا.
- في 21 أيار/مايو 2019، عُقد في إحدى قاعات كونغرس الولايات المتحدة مؤتمر قمة الأعمال بين الولايات المتحدة وكوبا بشأن الفرص المتاحة والتحديات الماثلة أمام التعاون التجاري، الذي نظمته مجلس الأعمال بين الولايات المتحدة وكوبا التابع لغرفة التجارة في الولايات المتحدة.
- في 23 أيار/مايو 2019، نشرت وكالة 'السفر التعليمي إلى كوبا' العاملة في مجال السفر دراسة استقصائية عن تأثير تدابير الولايات المتحدة على القطاع الخاص في كوبا. وتظهر الدراسة القلق القائم إزاء انخفاض عدد الزوار الأمريكيين وتشديد الجزاءات المفروضة على كوبا.
- في 5 حزيران/يونيه 2019، أصدر رئيس مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية، جيف ثيل، بياناً رداً على إعلان فرض قيود جديدة على السفر إلى كوبا. وقال إن القرار هو "خطوة انتقامية تضيق على حريات مواطني الولايات المتحدة وتضرر بقطاع السفر في بلدنا وتسعى إلى الإضرار بالاقتصاد الكوبي ومعاوقة الشعب الكوبي". ودعا ثيل الكونغرس إلى التدخل للدفاع عن حقوق الشعب الأمريكي ودعم سياسة التعامل مع كوبا.
- في 6 حزيران/يونيه 2019، وصفت عضوة الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية فلوريدا ديببي موكارسيل - باول التغييرات في القواعد المتعلقة بكوبا بأنها سياسة خاطئة تدفع في الاتجاه الخاطئ وتفرّق الأسر وتضرر بالشعب الكوبي.
- في حزيران/يونيه 2019، انتقدت الجمعية الأمريكية لمستشاري السفر (American Society of Travel Advisors) قيام إدارة ترامب بتعليق سفر السفن السياحية إلى كوبا. وقالت هذه المنظمة في بيان ما يلي: "بدلاً من إغلاق الباب أمام هذه السوق الواقعة على بعد 90 ميلاً من شواطئنا، ندعو مقرري السياسات إلى سن تشريعات تلغي بشكل نهائي الحظر التنظيمي المفروض على السفر. [...] وسنواصل الدعوة إلى إتاحة حرية السفر إلى كوبا ونتطلع إلى اليوم الذي يصبح فيه ذلك حقيقة واقعة".
- في الفترة بين 4 و 5 حزيران/يونيه 2019، أصدرت عدة شركات تسير رحلات بحرية ومجموعات ضغط بيانات تدين فيها التغييرات التنظيمية التي أعلنتها وزارة الخزانة ووزارة التجارة في الولايات المتحدة بشأن كوبا. وأدلت ببيانات الرابطة الدولية لخطوط الرحلات البحرية (Cruise Lines International Association)، وخطوط الرحلات البحرية النرويجية (Norwegian Cruise Line)، وخطوط كارنفال للرحلات البحرية (Carnival Cruise Line)، ورويال كاريبيان

إنترناشونال (Royal Caribbean International)، ومنظمة التعاون مع كوبا، ومنظمة السفر التعليمي إلى كوبا، ومركز الديمقراطية في الأمريكتين (the Center for Democracy in the Americas)، ومكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية. وأدلت ببيانات على شبكات التواصل الاجتماعي منظمة 'أمريكيون كوبيون من أجل التعاون' ومؤسسة كوبا وان (CubaOne Foundation) ومجموعة كوبا للدراسات ومديرها التنفيذي ريكاردو هيريرو.

- في 25 تموز/يوليه 2019، قدم عضو الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس جيمس ماكغفرن، وعضو الكونغرس في الحزب الجمهوري عن ولاية مينيسوتا توم إيمر قانون حرية سفر الأمريكيين إلى كوبا في مجلس النواب؛ ومن شأن هذا القانون إلغاء جميع قيود السفر المفروضة بموجب الحصار. وفي 29 تموز/يوليه 2019، قدم عضو مجلس الشيوخ في الحزب الديمقراطي عن ولاية فيرمونت باتريك ليهي مشروع قانون مماثلاً في مجلس الشيوخ الأمريكي. وحتى الآن، شارك في تقديم مشروع القانون 48 و 47 شخصاً على التوالي.

- بين 1 و 4 آب/أغسطس 2019، وافق الاشتراكيون الديمقراطيون (Democratic Socialists of America) في أمريكا على قرار داعم لكوبا في مؤتمرهم الوطني الذي عقد في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية. وأدان الاشتراكيون الديمقراطيون في القرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والوجود الأمريكي في خليج غوانتانامو، وجميع أنواع الجزاءات التي تقوض حق الشعب الكوبي في تقرير مصيره.

- في 17 أيلول/سبتمبر 2019، أصدر المجلس البلدي في ميريديان، ميشيغان، قراراً مؤيداً لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وأشار القرار إلى أن إنهاء الحصار سيكون مؤاتياً لاقتصادَي البلدين على حد سواء، وسيزيل الحواجز بين الأمريكيين والكوبيين، وذلك من خلال توسيع نطاق العلاقات الدبلوماسية، والسفر، والشراقات، والتجارة، وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين للاستكشاف وإعادة التواصل فيما يتعلق بالمصالح المتبادلة. ويشير القرار إلى تأييد المجلس البلدي لمشاريع قوانين الكونغرس المتعلقة بحرية التجارة مع كوبا والسفر إليها.

- في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصدر عضو مجلس الشيوخ في الحزب الديمقراطي عن ولاية فيرمونت باتريك ليهي بياناً صحفياً انتقد فيه سياسة الرئيس ترامب تجاه كوبا ودعا فيه إلى رفع القيود المفروضة على السفر، معتبراً أن هذه القيود لها أثر سلبي على الشعب الكوبي وعلى حقوق الأمريكيين.

- في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انتقد عضو الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس، جيمس ماكغفرن، في بيان صحفي القيود المفروضة على الرحلات الجوية العادية إلى كوبا. وذكر ما يلي: "من المنافي للعقل قيام هذه الإدارة بسلب حرية المسافرين الأمريكيين في السفر أينما شاءوا. وينبغي معالجة خلافاتنا مع الحكومة الكوبية من خلال الدبلوماسية والحوار [...] وينبغي أن تقضي هذه الإدارة وقتاً أقصر في عكس مسار إرث الرئيس أوباما ووقتاً أطول في بحث أسباب الفشل الذريع الذي انتهى به حظر السفر وغيره من القيود المفروضة على السفر التي ينبغي إنهاؤها في أسرع وقت ممكن".

- في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصدرت منظمات مركز الديمقراطية في الأمريكتين، ومجموعة كوبا للدراسات، ومنظمة التعاون مع كوبا، والفريق العامل المعني بأمريكا اللاتينية (Working Group on Latin America)، ومكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية، وأوكسفام بياناً مشتركاً أدانت فيه القيود على الطيران التي أعلنتها وزارة النقل في الولايات المتحدة في ذلك اليوم. وحثت الكونغرس أيضاً على إقرار قانون حرية سفر الأمريكيين إلى كوبا.
- في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصدرت المؤسسة المعنية بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا بياناً أدانت فيه حظر الرحلات الجوية إلى تسعة مطارات في كوبا، مشيرة إلى أن هذا الإجراء يهدف إلى جعل الحياة أصعب بالنسبة للكوبيين.
- في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انتقدت عضوة الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا باربرا لي على توتر القيود المفروضة على الرحلات الجوية إلى كوبا. وقالت إن قيام ترامب بإلغاء الرحلات الجوية إلى كوبا هو محاولة أخرى لتدمير أي علاقة بين البلدين وإن هذه السياسات الانعزالية والمتخلفة ستضر بالكوبيين والأمريكيين على حد سواء.
- في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انتقد عضو الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية نيويورك إليوت إنغل على توتر القيود المفروضة على الرحلات الجوية إلى كوبا. ووصف إنغل السياسة بأنها قرار قصير النظر سيضر بالكوبيين وأسرهم في الولايات المتحدة.
- في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انتقدت منظمة 'التعاون مع كوبا في مجال التعليم الطبي' الأمريكية في بيان صحفي التدابير التي تقيد السفر إلى كوبا. وقال وليام كيك، المدير التنفيذي للمنظمة، إن هذا الإجراء سيجعل التعاون الطبي بين كوبا والولايات المتحدة أكثر صعوبة.
- في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بعث 11 عضواً في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة برسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو ووزيرة النقل في الولايات المتحدة إلين تشاو عارضوا فيها قرار تعليق رحلات شركات الطيران الأمريكية السفر من الولايات المتحدة إلى تسعة مطارات كوبية. وتصف الرسالة هذه الخطوة بأنها "خطوة أخرى إلى الوراء بالنسبة لشعبي كوبا والولايات المتحدة" وتنتقد النهج الذي اعتمدته الرئيس ترامب تجاه كوبا، لأنه "ألحق ضرراً جسيماً بالأعمال التجارية الأمريكية والكوبية والمزارعين والمواطنين الأمريكيين والكوبيين في حين لم يحقق أيًا من أهداف الولايات المتحدة في مجال السياسة الخارجية أو الأمن القومي". ووقع الرسالة أعضاء مجلس الشيوخ إيمي كلوبوشار (ديمقراطية، مينيسوتا)، وإليزابيث وارن (ديمقراطية، ماساتشوستس)، وباتريك ليهي (ديمقراطي، فيرمونت)، وكريس فان هولن (ديمقراطي، ميريلاند)، وتوم أودال (ديمقراطي، نيو مكسيكو)، وتامي داكورث (ديمقراطية، إلينوي)، وشيلدون وايتهاوس (ديمقراطي، رود آيلاند)، وجاك ريد (ديمقراطي، رود آيلاند)، ورون وايدن (ديمقراطي، أوريغون)، وجين شاهين (ديمقراطية، نيو هامبشير)، وكريس ميرفي (ديمقراطي، كونيتيكت).
- في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، استضاف ائتلاف 'كف يد الولايات المتحدة عن فنزويلا جنوب فلوريدا' (US Hands Off Venezuela South Florida) مناسبة في ميامي بعنوان "لا للحصار المفروض على كوبا!"، بهدف إدانة هذه السياسة الأمريكية. وشاركت في هذه

المناسبة منظمة أليانزا مارتينا (Alianza Martiana) والمؤسسة المعنية بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، من بين كيانات مجتمعية ومحلية أخرى.

- في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أدلى عضو مجلس الشيوخ في الحزب الديمقراطي عن ولاية فيرمونت باتريك ليهي ببيان أبرز فيه أهمية التقارب بين كوبا والولايات المتحدة. وأعرب عن معارضته لقيود السفر التي تفرضها إدارة ترامب بالقول إن كوبا هي البلد الوحيد في العالم، بالإضافة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي لا يستطيع الأمريكيون السفر إليه بحرية "لأن الرئيس ترامب يعتقد على ما يبدو أن من صلاحياته حصرا أن يحدد للأمريكيين الأماكن التي يمكنهم السفر إليها وإنفاق أموالهم فيها". وقال أيضا إنه يجب استعادة سير العمل العادي في الوظائف القنصلية لما فيه مصلحة مواطني البلدين.
- في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بعث عدد من الزعماء الدينيين الأمريكيين برسالة إلى الرئيس ترامب أدانوا فيها تدهور العلاقات الثنائية وأعربوا عن رأي مفاده أن الجزاءات المفروضة على كوبا منذ عام 1960 لم تحقق أي فوائد. ودعوا على وجه التحديد إلى رفع القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية، وتعليق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، واستئناف الخدمات القنصلية في سفارة الولايات المتحدة في كوبا.
- في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعربت منظمة التعاون مع كوبا على تويتر عن معارضتها لتعليق الرحلات الجوية المباشرة بين الولايات المتحدة وكوبا، باستثناء مطار خوسيه مارتى الدولي في هافانا. وأشارت المنظمة إلى أن هذا التدبير له أثر سلبي على كل من الأمريكيين والكوبيين، وأن أثره الإيجابي يقتصر على السياسيين المتشددین الذين يعارضون التقارب مع كوبا.
- في 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، وصفت المديرة التنفيذية لمركز الديمقراطية في الأمريكتين، إميلي ميندرا لا، عودة إدارة ترامب إلى السياسات الانعزالية تجاه كوبا بأنها "مؤلمة". وذكرت أن "الكوبيين والأمريكيين على حد سواء يستحقون نهجا سياسيا محميا من تقلبات السياسة الداخلية للولايات المتحدة". وحثت الكونغرس أيضا على إقرار مشاريع قوانين تضمن حرية سفر الأمريكيين إلى كوبا.
- في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019، قالت عضوة الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا، باربرا لي، من حسابها على موقع تويتر إن إدارة ترامب عكست مسار التقدم الذي تم التوصل إليه بين كوبا والولايات المتحدة، وهو ما أضر بالشعبين الكوبي والأمريكي على حد سواء.
- في 10 كانون الثاني/يناير 2020، أصدرت منظمات مختلفة في الولايات المتحدة بيانا مشتركا أدانت فيه القيود المفروضة على رحلات الطيران المستأجرة إلى كوبا ودعت إلى اعتماد قانون حرية السفر. ومن بين هذه المجموعات مركز الديمقراطية في الأمريكتين، ومنظمة التعاون مع كوبا، والفريق العامل المعني بأمريكا اللاتينية، ومكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية، ومنظمة أوكسفام.
- في 10 كانون الثاني/يناير 2020، استخدمت عضوة الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية فلوريدا، كاثرين كاستور، حسابها الرسمي في موقع تويتر للإعراب عن معارضتها القيود المفروضة على الرحلات الجوية المستأجرة إلى كوبا، مشيرة إلى أن الأسر ذات الأصول الكوبية ستكون الأكثر تضررا من هذا التدبير.

- في 11 كانون الثاني/يناير 2020، عقدت منظمة تحالف مترو العاصمة للتضامن مع الثورة الكوبية مناسبة في واشنطن بعنوان "كف أيدي الولايات المتحدة الأمريكية عن كوبا"، من أجل إظهار التضامن مع الثورة الكوبية وإدانة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على الجزيرة.
- في 11 كانون الثاني/يناير 2020، أصدرت المنظمة الكوبية أليانزا مارتينا المعنية بالمهاجرين بياناً رسمياً أدانت فيه تعليق رحلات الطيران المستأجرة إلى وجهات في كوبا، باستثناء هافانا.
- في 8 شباط/فبراير 2020، نظمت منظمة أليانزا مارتينا مسيرة لقايلة تضم أكثر من مائة سيارة في ميامي، وذلك لمناصرة حرية السفر إلى كوبا وإدانة القيود التي تفرضها إدارة ترامب في هذا المجال. وشاركت في المبادرة أيضاً منظمات رابطة الدفاع الأمريكية الكوبية (Liga de Defensa Cubano Americana)، وأمريكيون كوبيون من أجل التعاون، وبوينتس كوبانوس (Puentes Cubanos)، والمؤسسة المعنية بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، واتلاف 'كف أيدي الولايات المتحدة عن فنزويلا جنوب فلوريدا'.
- في 6 آذار/مارس 2020، أعلن رئيس الكنيسة الأسقفية في الولايات المتحدة، الأسقف مايكل كاري، أن الكنيسة ستواصل معارضتها لسياسة الحصار.
- في 19 آذار/مارس 2020، نشر أستاذ ومواطن أمريكي مولود في كوبا يدعى كارلوس لازو عريضة إلكترونية على منصة change.org موجهة إلى الرئيس ترامب، طالب فيها برفع القيود المفروضة على كوبا طوال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- في 26 آذار/مارس 2020، أصدر المجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة ومجلس الكنائس الكوبي بياناً مشتركاً دعوا فيه إلى الإنهاء الفوري للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.
- في 26 آذار/مارس 2020، وقعت مؤسسة التعليم والبيسبول الكاريبية (Caribbean Educational and Baseball Foundation)، ومركز الديمقراطية في الأمريكتين، ومنظمة السفر التعليمي إلى كوبا، ومجموعة كوبا للدراسات، ومنظمة التعاون مع كوبا، والفريق العامل المعني بأمريكا اللاتينية، والمجلس الوطني للتجارة الخارجية، ومكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية بياناً رسمياً مشتركاً دعت فيه إلى تعليق الجزاءات المفروضة على كوبا من أجل السماح بإيصال الإمدادات الإنسانية والطبية خلال جائحة كوفيد-19.
- في 26 آذار/مارس 2020، كتب عضو الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس جيمس ماكغافرن تغريدة على تويتر أعرب فيها عن اتفاقه مع جميع من يدعون الولايات المتحدة إلى تعليق الجزاءات المفروضة على كوبا لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية في سياق فيروس كوفيد-19.
- في 29 آذار/مارس 2020، كتب المدير التنفيذي لصندوق المصالحة والتنمية، جون ماكوليف، رسالة إلى القائمة بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة في هافانا، مارا تيكاش، دعا فيها إلى التعاون بين كوبا والولايات المتحدة في مواجهة الجائحة وتعليق الجزاءات الانفرادية ضد كوبا وغيرها من البلدان.

- في 31 آذار/مارس 2020، نشر الأكاديمي الأمريكي بيتر كورنبلوه مقالة رأي في مجلة *ذا نيشن* أعرب فيها عن تأييده لرفع الحصار عن كوبا ودعا إلى التعاون الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19.
- في 2 نيسان/أبريل 2020، أطلق بريان أرماس لوزان، وهو أمريكي من أصل كوبي، عريضة على منصة [change.org](https://www.change.org) موجهة إلى مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، دعا فيها إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا وسلط الضوء على العمل الذي تضطلع به الجزيرة على الصعيد الدولي لمواجهة جائحة كوفيد-19.
- في 4 نيسان/أبريل 2020، طالب المخرج السينمائي الأمريكي أوليفر ستون والأستاذ المساعد في حقوق الإنسان الدولية في كلية الحقوق بجامعة بيتسبرغ، دانيال كوفاليك، في مقال في صحيفة *نيويورك ديلي نيوز* بإنهاء الجزاءات "القاسية للغاية" التي تفرضها إدارة ترامب على كوبا وبلدان أخرى خلال جائحة كوفيد-19.
- في 9 نيسان/أبريل 2020، قدم المشرّع عن مدينة نيويورك خوسيه ريفيرا قراراً في المجلس التشريعي لولاية نيويورك يدعو فيه إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.
- في 14 نيسان/أبريل 2020، نشرت المؤسسة المعنية بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا على موقع [change.org](https://www.change.org) عريضة موجهة إلى وزارة الخزانة الأمريكية تطلب فيها التعليق الفوري للجزاءات الاقتصادية المفروضة على كوبا في سياق جائحة كوفيد-19.
- في 28 نيسان/أبريل 2020، نشر فرع جمعية خوسيه مارتى الثقافية في الولايات المتحدة (Asociación Cultural José Martí)، وهو عضو في منظمة أليانزا مارتينا المعنية بالمهاجرين الكوبيين في الولايات المتحدة، رسالة دعا فيها إلى الإنهاء الفوري لسياسة الحصار وصدق فيها على دعمه لشعب كوبا.
- في 5 أيار/مايو 2020، أرسل عضو الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية فيرمونت باتريك ليهي وعضو الكونغرس في الحزب الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس جيمس ماكغفرن، إلى جانب 25 مشرعاً آخرين، رسالة إلى مايك بومبيو وستيفن منوشين، وزيري الخارجية والخزانة على التوالي. وحث المشرعان المسؤولين في الرسالة على تأكيد عدم وجود عوائق تحول دون نقل المعدات الطبية والأغذية والمواد الإنسانية والمعلومات المتعلقة بالصحة العامة إلى كوبا، على الرغم من الحصار.
- في 5 أيار/مايو 2020، اعتمد مجلس مدينة ريتشموند، كاليفورنيا، بالإجماع قراراً يدعو إلى رفع القيود المفروضة على التعاون الطبي والعلمي بين كوبا والولايات المتحدة، في سياق مكافحة جائحة كوفيد-19.
- في 7 أيار/مايو 2020، نظم تحالف مترو العاصمة للتضامن مع الثورة الكوبية مظاهرة خارج سفارة كوبا في واشنطن للتديد بالهجوم الإرهابي على السفارة والدعوة إلى رفع الجزاءات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة.

2-5 معارضة المجتمع الدولي

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد رفض مختلف أعضاء المجتمع الدولي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، نتيجة لتكثيف هذه السياسة بشكل ملحوظ، ولا سيما عنصرها الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، الذي أعرب عنه، في جملة تدابير، في قرار تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون اعتباراً من أيار/مايو 2019.

وفي السياق الحالي لمكافحة جائحة كوفيد-19، أدان كثر في جميع أنحاء العالم هذه السياسة، التي لها تأثير أكثر إيلاماً خلال هذه الأزمة الصحية الدولية.

وترد فيما يلي بعض الأمثلة على رفض المجتمع الدولي للحصار:

- في 29 نيسان/أبريل 2019، أعرب موظفو التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - المعاهدة التجارية للشعوب - فرع فرنسا عن تضامنهم مع كوبا في مواجهة تشديد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على الجزيرة منذ نحو 60 عاماً. ونشرت المنظمة بياناً رفضت فيه بشدة اعتزام تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون اعتباراً من 2 أيار/مايو 2019، في حين أدانت "التدخل الجديد" وتطبيق حكومة الولايات المتحدة للقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية، بهدف عرقلة التنمية في كوبا.
- في 14 أيار/مايو 2019، اتفق وزراء خارجية الجماعة الكاريبية في البيان الختامي للاجتماع الثاني والعشرين لمجلس الشؤون الخارجية والجماعة التابع للجماعة، المعقود في غراناذا، على إعادة تأكيد دعم الجماعة الثابت لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- في 16 أيار/مايو 2019، ضمت شبكة المثقفين والفنانين والحركات الاجتماعية للدفاع عن الإنسانية (Network of Intellectuals, Artists and Social Movements in Defense of Humanity) صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في رفض قرار حكومة الولايات المتحدة تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا. ووجهت الشبكة، في بيان نُشر على موقعها الشبكي، نداء عاجلاً إلى جميع القوى التقدمية والرأي العام الدولي لحشد المقاومة ضد قانون هيلمز - بيرتون، الذي وصفته بأنه إهانة لكوبا وأمريكا اللاتينية والعالم بأسره من حيث تجاهله المبدأ الأساسي المتمثل في سيادة البلدان.
- في 22 أيار/مايو 2019، اعتمد مجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، خلال دورته الـ 109، إعلاناً ضد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وأعرب أعضاء المجموعة في النص عن دعمهم الكامل للشعب الكوبي وحكومته وتضامنهم الكامل معهما، وعن بالغ قلقهم إزاء تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون وأثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية ورفضهم له. وحثوا أيضاً في الإعلان حكومة الولايات المتحدة على رفع الحصار الذي اعترفوا به بوصفه العقبة الرئيسية أمام تنفيذ كوبا لخطة عام 2030.
- في 14 حزيران/يونيه 2019، وخلال الاجتماع السادس لوزراء خارجية الجماعة الكاريبية وكوبا، المعقود في جورجتاون، اعتمد المشاركون إعلاناً ختامياً رفضوا فيه فرض تدابير قسرية انفرادية

وحثوا حكومة الولايات المتحدة على إنهاء الحصار فوراً ودون قيد أو شرط. واعترفوا في الوثيقة بتكثيف الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لهذه السياسة، وبالاضطهاد الذي تتعرض له المعاملات المالية الكويتية. وأدانوا أيضاً تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون الذي يعزز الحصار وينتهك القانون الدولي بشكل صارخ ويقوض سيادة الأطراف الثالثة ومصالحها.

- في 15 تموز/يوليه 2019، قدم المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، إدريس الجزائري، تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع، ذكر فيه أن التدابير القسرية الانفرادية التي يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية يكاد يكون هناك إجماع على رفضها باعتبارها مخالفة للقانون الدولي، كما يتضح من قرار الجمعية العامة 8/73 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- خلال المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، شجبت شخصيات بارزة من 43 بلداً، من بينها 19 رئيس دولة وحكومة، الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ودعت إلى رفعه فوراً. ووجه المتكلمون في ثلاثة من البيانات التي أدلوا بها الشكر لكوبا على أنشطة التعاون الطبي.
- وتضمن الإعلان الختامي لمؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذي عقد في باكو، أذربيجان، يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إدانة شديدة للحصار وقانون هيلمز - بيرتون وغيرهما من التدابير والاعتداءات التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على كوبا.
- في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتمدت الجمعية العامة، للمرة الثامنة والعشرين على التوالي، القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، بتصويت 187 دولة عضواً لصالحه.
- وخلال مناقشة القرار الكوبي واعتماده، أعرب 46 متكلماً عن رأي مفاده أن الولايات المتحدة يجب أن تنتهي الحصار الذي تفرضه على كوبا. ومن بين هؤلاء ستة ممثلين عن مجموعات تنسيق ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، وهي: مجموعة الـ 77 والصين، ومجموعة الدول الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، والجماعة الكاريبية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الإسلامي.
- في 10 شباط/فبراير 2020، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته الثالثة والثلاثين المنعقدة في إثيوبيا، قراراً بشأن تأثير الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية. وأعرب الاتحاد الأفريقي في الجزء بء عن قلقه إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وطبيعته غير الشرعية. وسلم أيضاً بأن الحصار هو العقبة الرئيسية التي تحول دون تنفيذ كوبا لخطة عام 2030، مع إعادة التأكيد على دعمه قرار الجمعية العامة بشأن هذه الموضوع، الذي يحظى كل سنة بأصوات مؤيدة من جانب الدول الأفريقية. وتندد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالجزاءات الجديدة التي اعتمدتها الولايات المتحدة والتي توسع نطاق عنصر الحصار خارج الحدود الإقليمية، بسبل منها التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.
- وكرر المشاركون في مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في اجتماعها الحادي والثلاثين بين الدورات المعقود في بربادوس يومي 18 و 19 شباط/فبراير 2020، الإعراب عن قلقهم إزاء تكثيف

الجزاءات الذي أعلنته حكومة الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، وهي جزاءات تهدف إلى تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه ذلك البلد على كوبا. وأدان المشاركون أيضا تطبيق القوانين والتدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية، والتي أقرها بأنها تتعارض مع القانون الدولي، وأعربوا عن تقديرهم للمساعدة الطبية التي قدمتها كوبا إلى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على مر السنين. ورفضوا الحملات الرامية إلى تشويه سمعة التعاون الطبي الكوبي.

- في 13 آذار/مارس 2020، نشر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة بالصين وثيقة ينتقد فيها حكومة الولايات المتحدة لانتهاكها حقوق الإنسان بفرض حصارين على كوبا وفنزويلا.

ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كوفيد-19 جائحة في 11 آذار/مارس 2020، أعلن العديد من أعضاء النظام الدولي معارضتهم للحصار والتدابير القسرية الانفرادية بشكل عام. ويتضح ذلك من الأمثلة المذكورة أدناه:

- في 19 آذار/مارس 2020، أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين في سوريا بيانا أعربت فيه عن تضامنها مع كوبا في مواجهة الحصار والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، لأنها تعيق الجهود الرامية إلى وقف نقشي جائحة كوفيد-19.

- في 19 آذار/مارس 2020، أصدر برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بيانا دعا فيه إلى التعليق الفوري للجزاءات وأشكال الحظر والحصار التجارية والاقتصادية والمالية التي تعاني منها بلدان مثل كوبا وفنزويلا في سياق مكافحة فيروس كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وفي وقت لاحق، أعاد برلمان أمريكا اللاتينية في إعلانه المتصل بتعليق سداد الديون الخارجية وتعليق أشكال الحصار الاقتصادي، الذي اعتمد في 25 آذار/مارس، تأكيد هذه الدعوة وأصر على أن التضامن الدولي والقانون الإنساني يقتضيان الوقف الفوري لأي نوع من القيود المفروضة على البلدان والمجتمعات المحلية، وتحويل هذه القيود إلى إجراءات للدعم المتبادل. وقد تكرر هذا الطلب في 7 نيسان/أبريل 2020، في إعلان صدر بمناسبة يوم الصحة العالمي.

- في 23 آذار/مارس 2020، نشر عدد من جمعيات الكوبيين الذين يعيشون في أوروبا رسالة مفتوحة موجهة إلى رؤساء ورؤساء وزراء بلدان الاتحاد الأوروبي، تطلب منهم التدخل لدى حكومة الولايات المتحدة لرفع الحصار المفروض على كوبا. ونددت هذه الجمعيات أيضا بتكثيف هذه السياسة منذ وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض وأشارت إلى أنه في ضوء الاحتياجات الناجمة عن فيروس كوفيد-19، فإن الإبقاء على الحصار المفروض على الجزيرة هو عمل مضاعف من أعمال الإبادة الجماعية.

- في 24 آذار/مارس 2020، دعت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ميشيل باشليت، إلى القيام فورا بتعليق أو تخفيف الجزاءات المفروضة على بلدان مثل إيران وكوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزمبابوي. وفي وقت لاحق، شددت المفوضة في جلسة إحاطة إلكترونية لمجلس حقوق الإنسان في 9 نيسان/أبريل، على أن الجزاءات التي لها آثار ضارة على صحة الأشخاص الضعفاء وحقوق الإنسان الواجبة لهم ينبغي رفعها أو "تكييفها" على وجه السرعة.

- في 25 آذار/مارس 2020، بعث الأمين العام برسالة إلى البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين حث فيها على رفع الجزاءات التي تحد من جهود البلدان الرامية إلى مكافحة فيروس كوفيد-19. وبعد يومين، أصدر بياناً موجهاً إلى الدول الأعضاء والكيانات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة بشأن التصدي لفيروس كوفيد-19، أكد فيه من جديد أهمية رفع الجزاءات الاقتصادية التي تؤثر على قدرة البلدان على التصدي للجائحة.
- في 26 آذار/مارس 2020، ألقى الرئيس الأرجنتيني ألبرتو فرنانديز خطاباً في اجتماع استثنائي لمجموعة العشرين، دعا فيه القادة المجتمعين إلى عدم الوقوف مكتوفي الأيدي في مواجهة الجزاءات التي تتطوي على حصارات اقتصادية لا تؤدي إلا إلى خنق الناس في خضم الأزمة الإنسانية الناجمة عن فيروس كوفيد-19.
- في 28 آذار/مارس 2020، نشرت منظمة التضامن البريطانية 'حملة التضامن مع كوبا' (Cuba Solidarity Campaign) رسالة مفتوحة على موقعها الإلكتروني (cuba-solidarity.org.uk) تدعو فيها إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على الجزيرة، مقابل الدعم الذي تقدمه كوبا للجهود العالمية الرامية إلى مكافحة فيروس كوفيد-19. وبحلول 7 نيسان/أبريل 2020، تم جمع نحو 12 667 توقيعاً مؤيداً لهذه العريضة، بما في ذلك توقيع 24 عضواً في برلمان المملكة المتحدة.
- في 29 آذار/مارس 2020، حثت مجموعة بوبلا (Grupo de Puebla)، وهي تحالف يتألف من قادة تقدميين دوليين، بلدان العالم على مطالبة حكومة الولايات المتحدة بإنهاء الحصارين المفروضين بشكل انفرادي على كوبا وفنزويلا.
- في 30 آذار/مارس 2020، أصدر الرئيسان المشاركان للجمعية البرلمانية الأمريكية الأوروبية - اللاتينية إعلاناً بشأن فيروس كوفيد-19، دعوا فيه المجتمع الدولي إلى وقف التدابير التقييدية أو العقابية مؤقتاً، مثل الحصارات الاقتصادية أو التجارية أو الدبلوماسية، من أجل تركيز الجهود على مكافحة الجائحة.
- في 31 آذار/مارس 2020، قالت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء هلال إيلفر في بيان إن استمرار فرض الجزاءات التي تعطل الاقتصاد في سوريا وفنزويلا وإيران وكوبا، وبدرجة أقل في زيمبابوي، هذا إذا اكتفينا بذكر أبرز الأمثلة، يشكل انتهاكاً خطيراً للحقوق الأساسي لكل شخص في الغذاء الكافي والملائم. وأضافت أن الرفع الفوري لهذه الجزاءات الانفرادية هو مسألة إنسانية ملحة.
- في 2 نيسان/أبريل 2020، أدلى الأمين الوطني للحزب الشيوعي الفرنسي، فابيان روسيل، ببيان طالب فيه حكومة الولايات المتحدة برفع حصارها المفروض على كوبا فوراً، في وقت يكافح فيه المجتمع الدولي آفة كوفيد-19.
- في 3 نيسان/أبريل 2020، أدلت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان أليسا دوهان ببيان عن تأثير هذه التدابير في سياق فيروس كوفيد-19 طلبت فيه من الحكومات سحب أو تعليق جميع الجزاءات.
- في 3 نيسان/أبريل 2020، أعربت وزيرة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا أرنشا غونزاليس في مؤتمر صحفي إلكتروني عن دعم الاتحاد الأوروبي لتطبيق إعفاءات لأغراض

إنسانية من أجل تعليق الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بلدان مثل إيران وكوبا وفنزويلا، وذلك لتيسير حصولها على المعدات الطبية اللازمة لمكافحة فيروس كورونا.

- في 3 نيسان/أبريل 2020، وجهت مجموعة الصداقة والتضامن مع الشعب الكوبي في البرلمان الأوروبي رسالة شكر إلى حكومة كوبا لإرسالها ألوية طبية إلى أوروبا للمساعدة في احتواء فيروس كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، اعترفت المجموعة بالتضامن الذي درج الأخصائيون الصحيون الكوبيون على إبدائه، وطالبت برفع الحصار عن الجزيرة، لتتمكن من مواجهة الحالات الطارئة غير العادية الناجمة عن المعركة ضد فيروس كورونا.

- في 3 نيسان/أبريل 2020، نشرت منظمة أوكسفام غير الحكومية بياناً صحفياً بعنوان "الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يفاقم أزمة فيروس كوفيد-19 في الجزيرة".

- في 5 نيسان/أبريل 2020، أصدر الأمين العام للمؤتمر الوطني الأفريقي، إيس ماغاشول، بياناً طلب فيه من إدارة ترامب الإلغاء الفوري لجميع الجزاءات المفروضة على كوبا وإيران وفنزويلا ونيكاراغوا وفلسطين من أجل السماح لحكومات هذه البلدان بالحصول على الدعم والموارد اللازمة لحماية شعوبها. وأعرب المؤتمر الوطني الأفريقي أيضاً عن تقديره لكوبا على ما قدمته من مثال رائع عن الإنسانية والتضامن الدولي من خلال نشر ألوية طبية في عدة بلدان للمساعدة في مكافحة فيروس كوفيد-19.

- في 6 نيسان/أبريل 2020، أرسلت نحو 60 منظمة جماعية وجمعية اجتماعية إسبانية بياناً إلى مفوضية حقوق الإنسان طالبت فيه بتعليق الجزاءات والحصارات المفروضة على فنزويلا وكوبا وإيران وفلسطين لتتمكن هذه البلدان من مواجهة حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

- ابتداء من 6 نيسان/أبريل 2020، عقد منتدى ساو باولو، وهو تجمع للأحزاب والحركات التقدمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مناسبة مدتها أسبوعان لحشد المقاومة ضد الحصار والجزاءات الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا، والدعوة إلى رفعها في مواجهة جائحة كوفيد-19. وكان الهدف الرئيسي لهذه المناسبة هو جمع أكبر عدد ممكن من التوقيعات دعماً لعريضة إلكترونية نشرت على منصة www.change.org لمناهضة الحصار غير القانوني المفروض على البلدان وتأييداً للتضامن بين الشعوب، بالإضافة إنكاء الوعي بالعواقب الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على تلك البلدان.

- في 6 نيسان/أبريل 2020، أصدر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل، بيانات شدد فيها على أنه لا يمكن السماح لأي جزاءات دولية تفرض على بلدان مثل كوبا أو فنزويلا أن تضر بإيصال المساعدات الإنسانية، وخاصة خلال جائحة فيروس كورونا.

- في 11 نيسان/أبريل 2020، نشر حزب إزكويردا يونيدا السياسي الإسباني، الذي يشكل جزءاً من الائتلاف الحاكم، بياناً مؤيداً للحملة الدولية "لا للحصار، نعم للتضامن"، التي أطلقت لدعم كوبا في مواجهة الإجراءات العدائية التي تتخذها الولايات المتحدة في سياق جائحة كوفيد-19.

• في 12 نيسان/أبريل 2020، طلب البابا فرنسيس من العالم خلال قداس عيد الفصح "تخفيف" الجزاءات المفروضة على البلدان المتضررة من فيروس كورونا، لأن هذه الجزاءات تمنعها من تقديم المساعدة الكافية لمواطنيها.

• في 30 نيسان/أبريل 2020، أعلنت مجموعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في منظومة الأمم المتحدة⁽³⁾ عن رفض الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ودعوا إلى رفعه، لأن هذه السياسة تعرقل الاستجابات الإنسانية الرامية إلى دعم النظام الصحي في الجزيرة لمكافحة جائحة كوفيد-19، ولا سيما تمويل شراء الأدوية والمعدات الطبية والأغذية وغيرها من السلع الأساسية. وأشار الخبراء كذلك إلى أن حكومة الولايات المتحدة تجاهلت الدعوات المتكررة إلى رفع الجزاءات التي تقوض قدرة كوبا والبلدان الأخرى على الاستجابة الفعالة للجائحة وإنقاذ الأرواح. وأعربوا أيضا عن قلقهم الشديد إزاء المخاطر التي تهدد الحق في الحياة والصحة والحقوق الأساسية الأخرى لأضعف شرائح السكان الكوبيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون، الذين هم أكثر عرضة للخطر إذا أصيبوا بالفيروس.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثرت الدعوات إلى إنهاء هذه السياسة الجائرة. واضطلعت منظمات التضامن مع كوبا بما عدده 256 نشاطا في 87 بلدا. وصدرت بيانات وتبديلات من جانب برلمانات وصناع رأي ووزراء، من بين شخصيات عامة أخرى، طُلب فيها إنهاء إجراءات الحظر التي تعوق حصول كوبا على الموارد الحيوية اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19، على الأقل خلال حالة الطوارئ الصحية.

استنتاجات

يكتسي الموضوع الذي يتناوله هذا التقرير أهمية حيوية بالنسبة للشعب الكوبي، لأنه يتصل مباشرة بالحق في الحياة، وبوجود شعب في حد ذاته. ويتعارض الحصار مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهو يعوق التطور الطبيعي للعلاقات الدولية، ويضر بشكل خطير بالمصالح المشروعة للعديد من الدول والمؤسسات والأفراد في جميع أنحاء العالم.

وفي الفترة بين نيسان/أبريل 2019 وأذار/مارس 2020، قامت حكومة الولايات المتحدة بتشديد الحصار المفروض على كوبا إلى أن وصل إلى مستويات غير مسبوقة من العداء. وعلى وجه الخصوص، تم بشكل وحشي تكثيف البعد المتجاوز للحدود الإقليمية لهذه السياسة من خلال التطبيق الكامل لقانون هيلمز - بيرتون ابتداء من أيار/مايو 2019. ويشكل هذا القانون إهانة لمبادئ القانون الدولي وقواعد التجارة العالمية، إذ ينص على تطبيق إجراءات ضغط اقتصادي تضر بسيادة كوبا والبلدان الثالثة. ومن التدابير الأخرى التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي أضرت بالاقتصاد الكوبي والشعب الكوبي خلال هذه الفترة زيادة الاضطهاد الذي يستهدف المعاملات المالية والتجارية لكوبا، والحصار الرامي إلى حرمان

(3) وقّع البيان الخبراء التالية أسماؤهم: ألينا دوهان، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان؛ وسعد الفرارجي، المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية؛ وكاتالينا ديفانداس أغيلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأنيس كالامار، المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا؛ وليفيغستون سيوانيانا، الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف؛ وأوبيورا أوكافور، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي؛ ونيلس ميلزر، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

البلد من إمدادات الوقود، والحظر المفروض على الرحلات الجوية من الولايات المتحدة إلى المقاطعات الكوبية باستثناء هافانا، والحملة الرامية إلى تشويه سمعة برامج التعاون الطبي الكوبية.

وعملت حكومة الولايات المتحدة جاهدة لتخريب أنشطة التعاون الدولي في مجال الصحة التي تقدمها كوبا تعبيراً عن التضامن، وهذا التعاون ضروري أكثر بكثير أثناء الطوارئ الصحية. ومن خلال حملة تشهيرية، يهاجم السياسيون والمسؤولون الأمريكيون بشكل مباشر برنامجاً يستند إلى أكثر مفاهيم الأمم المتحدة صدقاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو علاوة على ذلك برنامج يعترف به المجتمع الدولي ويحظى بإشادة أعلى المسؤولين في الأمم المتحدة وعدد من وكالاتها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كبد الحصار كوبا خسائر بنحو 5 570 300 000 دولار. ويمثل ذلك زيادة قدرها نحو 1 226 700 000 دولار عن الفترة السابقة. ولأول مرة، يتجاوز مجموع الخسائر الناجمة عن هذه السياسة 5 بلايين دولار، مما يدل على مدى اشتداد الحصار في هذه المرحلة. ولا تراعى في حساب الخسائر الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، لأنها استمرت بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وستدرج هذه المعلومات في تقرير العام المقبل.

وبالأسعار الحالية، تبلغ الخسائر المتراكمة خلال نحو ستة عقود من تطبيق هذه السياسة 144 413 700 000 دولار. ومع مراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية، تسبب الحصار في خسائر قابلة للقياس تزيد على 1 098 008 000 000 دولار.

وعلى النحو المبين في هذا التقرير، يشكل الحصار العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا ورفاه الكوبيين جميعاً، وكذلك أمام تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وقد تجاهلت الولايات المتحدة، بغطرسة وازدراء، ليس فقط القرارات الـ 28 التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تدين الحصار، بل أيضاً الأصوات العديدة داخل الولايات المتحدة وخارجها التي تدعو إلى إنهاء هذه السياسة.

وفي هذه الظروف المعقدة بشكل خاص، تثق كوبا وشعبها في إمكانية مواصلة الاعتماد على دعم المجتمع الدولي في مطالبتهما المشروعة بالإنهاء غير المشروط لهذه السياسة الانفرادية الظالمة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

[18 آذار/مارس 2020]

تؤيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تمسحياً مع الموقف المبدئي لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 المعارضة للجزاءات الانفرادية بجميع أشكالها، تأييداً تاماً لمشروع القرار المتعلق بـ "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ونشجب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا باعتباره تحدياً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتعدياً على السيادة وجريمة ضد الإنسانية.

وتتشر الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول ذات السيادة الإدانة والتتديد من جانب المجتمع الدولي في حين تمر الأيام ولا تجلب معها إلا العزلة للولايات المتحدة نفسها.

ونظرا لسياسة الولايات المتحدة المتمثلة في فرض حصار اقتصادي ومالي وحصار تجاري امتد لأكثر من 60 عاما، تشير التقديرات إلى أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها كوبا قد بلغت تريليونات دولارات الولايات المتحدة.

وعلى مدى أكثر من 20 عاما، استرشدت الجهود التدخلية التي تبذلها القطاعات المناهضة لكوبا في الولايات المتحدة بقانون هيلمز - بيرتون لمهاجمة الدولة الكوبية وتقويض سيادتها. وبحكم تنفيذه، خُصصت مئات الملايين من الدولارات لتقويض النظام الداخلي لكوبا، واقتُرح عدد لا يحصى من التدابير لتغيير النظام. وقد ألحق الأثر الاقتصادي لهذا القانون ضررا شديدا بالجهود الإنمائية التي يبذلها البلد ورفاه السكان.

ومع ذلك، يحقق الشعب الكوبي دون استسلام نجاحات كبيرة في كفاحه من أجل حماية نظامه وتحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء بدعم نشط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وينتقد الشعب الكوبي بشكل ثابت على طريق الاشتراكية التي اختارها بنفسه وقد حقق نموا اقتصاديا بنسبة 1,2 في المائة في عام 2019، حتى في ظل الجزاءات والكوارث الطبيعية.

ويزداد أيضا الدعم الدولي لحكومة كوبا وشعبها والتضامن الدولي معهما في قضيتهم العادلة، وقد اعتمدت قرارات الجمعية العامة التي تطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في 28 مناسبة بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل.

وكما طال أمد الحصار الاقتصادي الذي عفا عليه الزمن والذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، زادت معاناة الشعب الكوبي مع الجهود المضاعفة التي يبذلها.

ومرة أخرى، تقدم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعمها الكامل لحكومة كوبا وشعبها وتعرب عن تضامنها معهما في قضيتهم العادلة لحماية سيادة البلد.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

[11 أيار/مايو 2020]

ترحب حكومة الكونغو الديمقراطية بمواظبة الأمين العام على إيلاء الأهمية لمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعرب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تأييدها للتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة بهدف رفع بعض الجزاءات، ولا سيما رفع القيود المفروضة على السفر لأسباب عائلية والتحويلات المالية، والسماح بتطوير خدمات الاتصالات بين البلدين، وإعادة فتح سفارة الولايات المتحدة في هافانا وسفارة كوبا في واشنطن العاصمة، كوسيلة للتطبيع التدريجي بغية إيجاد حل كامل للمسألة.

وفي الوقت الذي تواجه فيه جميع شعوب العالم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تعرب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا عن تأييدها لأي مبادرة تحث كوبا والولايات المتحدة على الدخول

في حوار بناء ومثمر يمكن أن يساعدهما على التوصل إلى تسوية سلمية تعود بالنفع على شعبي البلدين وحكومتيهما.

جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 شباط/فبراير 2020]

تود جمهورية جيبوتي أن تعيد تأكيد التزامها الأساسي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، صوتت جمهورية جيبوتي تأييدا لقرار الجمعية العامة 7/74، ومن ثم، لم تُصدر أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار، وبالتالي، لا حاجة لها إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 آذار/مارس 2020]

لم يُصدر كومنولث دومينيكا ولم يطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعيق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

ولقد رحبت حكومة كومنولث دومينيكا وستظل ترحب بجمهورية كوبا، حكومةً وشعباً، بوصفها عضواً زميلاً في الأمم المتحدة، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا، وبوصفها بلداً شقيقاً من منطقة البحر الكاريبي. وعلى مدى أكثر من 38 عاماً، جمعت بين حكومتي البلدين وشعبيهما روابط ثقافية وسياسية متينة، وأواصر التضامن في عدد من مجالات التعاون، ولا سيما التعليم والصحة والرياضة.

وتدرك حكومة كومنولث دومينيكا تماماً أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تهديداً للبشرية جمعاء. ومن ثم، فإن التضامن يشكل حالياً أمراً حاسماً لمواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة. وقد ارتقت حكومة جمهورية كوبا وشعبها إلى مستوى الحدث حيث أرسلت وحدات إلى شتى المناطق للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19. ولذلك، فإننا ننوّه بالجهود الإنسانية العالمية التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها في هذه المعركة.

وتعارض حكومة كومنولث دومينيكا دون أي تحفظ تطبيق تشريعات وطنية، دون موافقة الأمم المتحدة، خارج الولاية الإقليمية للدولة التي تصدرها، وينمّ ذلك عن استخفاف بسيادة الدول الأخرى ويقوّض تلك السيادة. وتتعارض هذه الإجراءات الانفرادية مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا تزال حكومة كومنولث دومينيكا تنتظر ببالغ القلق إلى قرار التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية، وتكرر الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يلحق ضرراً بالغاً بالشعب

الكوبي منذ 61 عاما. وهذه دعوة إلى الرجوع إلى ما استقرّ عليه من الاعتماد على الحوار والدبلوماسية كاستراتيجيتين محوريّتين لحل المسائل العالقة بين أعضاء المجتمع الدولي.

وتشدد حكومة كومنولث دومينيكا على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والغالبية العظمى من المجتمع الدولي لإنهاء الحصار وإيلاء الأولوية للحوار والحلول التوفيقية في العلاقات بين جاريننا في هذا النصف من الكرة الأرضية.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[30 آذار/مارس 2020]

كررت الجمهورية الدومينيكية التأكيد في محافل دولية وإقليمية شتى أنها لا تعتمد ولا تشجع أو تطبق أي تدابير تتطوي على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مؤكدة التزامها بمبادئ ومبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة الدول المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[27 آذار/مارس 2020]

لم تصدر إكوادور ولم تطبق أي قوانين أو تدابير مشار إليها في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74. وعلاوة على ذلك، فهي تقي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يعيدان تأكيد حرية التجارة والملاحة، من بين أمور أخرى.

وقد أيدت حكومة إكوادور القرارات السنوية المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأعربت عن تأييدها لتلك القرارات بالتصويت لصالحها وبالمشاركة في المناقشة التي عقدتها الجمعية العامة للدعوة إلى إنهاء الحصار الجائر الذي يضر على نحو خطير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي، ويتعارض مع مبادئ الميثاق وأحكامه.

وتقيم إكوادور علاقات وثيقة مع كوبا، وقد أبرمت، في المجال التجاري، اتفاق التكامل الاقتصادي الجزئي رقم 46 مع كوبا في 7 آذار/مارس 2001، في إطار رابطة تكامل أمريكا اللاتينية. ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز التجارة المتبادلة عن طريق منح أفضليات تعريفية وغير تعريفية.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 آذار/مارس 2020]

صوتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة 7/74 اتساقا مع موقفها الثابت الذي يفيد بأن فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس إجراء يمكن أن تقبله مصر.

ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا واضحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة المتبادلة. ويسبب هذا الحصار الجائر وغير المبرر ضائقة اقتصادية واجتماعية لا داعي لها للشعب الكوبي. وهو يؤثر أيضا على القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكوبي. فهذا الحصار مفارقة تاريخية من عهد باند ويجب رفعه. وله تداعيات تطل شركات ومواطنين في دول ثالثة. وتشكل هذه الآثار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية لكثير من الدول الأعضاء. ويساور مصر قلق بالغ إزاء توسع نطاق الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لهذا الحصار، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة برفعه على الفور. وفي حين شككت التطورات السابقة خطوة في الاتجاه الصحيح، فهي لا تزال غير كافية، حيث لم يطرأ أي تغيير على الحصار المفروض، ولا تزال القوانين والأنظمة التي يرتكز عليها سارية وتنفذ بأقصى قدر من الشدة.

وترى مصر أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة العديد من الخطوات والقرارات الشجاعة من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا، من أجل إتاحة التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وترى مصر أن الحصار لا يزال يمثل سياسة ذات نتائج عكسية وليس لها ما يبررها أخلاقيا، وقد فشلت في تحقيق الهدف المتوخى منها وهو كسر عزم الشعب الكوبي على الإمساك بزماء مستقبله. وبالرغم من جميع التداعيات الضارة والآثار السلبية للحصار، فقد بذلت حكومة كوبا جهودا جادة للوفاء باحتياجات شعبها. وما ثبت على مدى أكثر من 58 عاما من الحصار المفروض على كوبا هو أن الشعب الكوبي، في هذا العالم المتسم بالعولمة، لا يزال قادرا على البقاء بفضل المثابرة والأمل.

وتأمل مصر في أن يؤدي الحوار بين البلدين، على أساس من الاحترام المتبادل والتقدير بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصار وتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين من جميع جوانبها.

وتحث مصر الولايات المتحدة مرة أخرى على الامتثال فورا وبالكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذتها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، وعددها 28 قرارا، وعلى إنهاء الحصار غير المبرر، الذي ما كان ينبغي أن يفرض أصلا ولا بد من وضع حد نهائي له.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[26 أيار/مايو 2020]

إن جمهورية السلفادور، التزاماً منها بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإدراكاً منها تماماً لضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير قسرية اقتصادية وتجارية ومالية تُفرض على أي دولة كانت وتضر بتحقيق التنمية لشعبها، تكرر تأكيد تأييدها الراسخ للدعوات إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي.

وتدرك السلفادور أن الحصار يضر بالمجالات الحيوية للنظاميين الاقتصادي والاجتماعي في كوبا، مثل الصحة والتعليم والغذاء والرياضة والثقافة، ومن ثم فهي تعتبر الحصار عملاً مؤسفاً أضر بشكل خطير بتحقيق التقدم والتنمية للشعب الكوبي.

وتشكل الآليات المستخدمة لتطبيق الحصار وتشيده على كوبا انتهاكات خطيرة للمبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية، وللعديد من قرارات الأمم المتحدة.

وتعتقد السلفادور أنه لكي يتسنى للمجتمع الدولي التقدم بخطى ثابتة نحو التنمية، لا بد من وضع حد للتدابير الانفرادية من قبيل التدابير المذكورة أعلاه، لا امتثالاً للقانون الدولي فحسب، بل أيضاً لأن الحصار قد ألحق أضراراً لا تُحصى بالشعب الكوبي.

وأخيراً، تقرر السلفادور بأن النداء الذي يوجهه المجتمع الدولي من أجل رفع الحصار عن الشعب الكوبي يكتسب قوة متزايدة يوماً بعد يوم، وهي تضم صوتها مرة أخرى إلى ذلك النداء وتكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

[17 آذار/مارس 2020]

كما كان الحال في مناسبات عدة، ولا سيما في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، دأبت جمهورية غينيا الاستوائية على الإشارة إلى الضرورة الملحة لإنهاء الحصار الاقتصادي الذي تخضع له كوبا منذ عدة سنوات، وركزت على ذلك بإصرار.

واليوم، فإن القوانين والأنظمة التي تدعم سياسة الحصار المفروض على كوبا تعوق بلا شك أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، كما تقوض سلامة الشعب الكوبي وسعادته وتنميته.

وإن الطابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للقوانين والأنظمة القائمة الرامية إلى تنفيذ سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا يهدد جو السلام والتعاون والتضامن والتجارة الحرة الحقيقية الذي ينبغي أن يسود في المجتمع الدولي، كما يتضح من التطبيق الفعلي لما يسمى بقانون هيلمز - بيرتون.

وتدعو غينيا الاستوائية إلى إيلاء الاهتمام للطاقة الإيجابية الواضحة التي تقرب الشعبين الكوبي والأمريكي، وهو ما يتجلى في واقع أن عدداً غير قليل من القطاعات داخل المجتمع الأمريكي يبدي اهتماماً ورغبة فيما يتعلق بتحسين الروابط والتبادلات الثقافية والأكاديمية والعلمية والشخصية بين البلدين.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[18 آذار/مارس 2020]

لم تُصدر حكومة دولة إريتريا أو تُطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74.

ولا تزال إريتريا معارضة بشدة لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويقوّض جهود كوبا وشعبها الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وتتضمن إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في مطالبة الولايات المتحدة بالإلغاء أو الإبطال الفوري لجميع القوانين والتدابير التي ما زالت تؤثر سلبا على سبل عيش الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إسواتيني

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 آذار/مارس 2020]

تواصل حكومة مملكة إسواتيني الإشادة بالخطوات المهمة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016 من أجل العمل نحو ترسيخ تحول سياساتي يهدف إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتدعم مملكة إسواتيني دعما كاملا أي جهود تبذلها الولايات المتحدة وكوبا وأي التزامات تتخذها في هذا الصدد. وترجو المملكة أن تنظر الولايات المتحدة في النداء الموجه من المجتمع الدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، وبالتالي كفالة أن تتمتع كوبا، دون أي عراقيل، بجميع الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها جميع الدول القومية ذات السيادة.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 شباط/فبراير 2020]

لم تسنّ حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية قط أي قوانين أو أحكام قانونية أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/74 الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وترى إثيوبيا أن استمرار فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا هو انتهاك لمبادئ تعددية الأطراف وخرق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تسببت التدابير الانفرادية الموجهة من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا بمشاكل اجتماعية واقتصادية، مما أثر سلبا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي. ولذلك تود جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن يُرفع الحصار لكي يتسنى لشعب كوبا وحكومتها التمتع بحقوقهما وفقا للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتتمسك جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بالمبدأ القائِل إن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين أمم العالم.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 نيسان/أبريل 2020]

يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه ينبغي إنهاء التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم المشاكل الاقتصادية في كوبا، مما يؤثر سلباً على المستويات المعيشية للشعب الكوبي، وتترتب عليه كذلك عواقب في المجال الإنساني. وسيشكل الحصار عقبة إضافية أمام قدرة كوبا على مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتؤثر التدابير الموجهة ضد كوبا سلباً على مصالح الاتحاد الأوروبي وتشكل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموماً. وفرض قيود إضافية من جانب إدارة الولايات المتحدة، ولا سيما حظر سفر الأفراد بشكل مستقل من الولايات المتحدة، لا يحد من إمكانية التواصل مع الشعب الكوبي فحسب، بل يؤثر أيضاً بشكل سلبي على القطاع الخاص الناشئ في كوبا.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يعربان بوضوح عن معارضتهما لما تقوم به الولايات المتحدة من توسيع غير قانوني لنطاق الحصار الذي تفرضه إلى خارج حدودها الإقليمية، من خلال جملة أمور منها قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992 وقانون هيلمز - بيرتون لعام 1996.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1996، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة وإجراء مشتركاً لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقع محل إقامتهم أو مقارهم في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته. وعلى وجه الخصوص، تحظر لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/2271 الامتثال لذلك التشريع وتحظر على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفيذه. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في 18 أيار/مايو 1998 خلال مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل إعفاءات من أحكام البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ وتقاهماً بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات (يشار إلى ذلك كله باسم "الاتفاق").

وفي هذا السياق، يأسف الاتحاد الأوروبي للقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بتفعيل الباب الثالث بكامله وباستثناء تنفيذ الباب الرابع. ونعتقد أن هذا القرار ينتهك بوضوح الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عام 1998. وينكر الاتحاد الأوروبي بأنه كان ولا يزال يفي بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق، ويدعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذوه. وبالنظر إلى تفعيل البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، ضد شركات أو مواطني دول منها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في جميع الصكوك والخيارات المتاحة له لحماية الأنشطة الاقتصادية لمواطني الاتحاد الأوروبي وشركاته، بما في ذلك استثماراتهم. ويشمل ذلك لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/2271 التي يمكن أن تحتج بها الجهات الفاعلة الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي التي تتضرر من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن التعاون مع كوبا على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى المجتمع المدني، هو أكثر النهج فعالية للإسهام في التحديث المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك البلد، بما في ذلك إجراء حوار صريح ومكثف بشأن التحسينات اللازمة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي إطار اتفاق الحوار السياسي والتعاون المبرم بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، الذي يجري تطبيقها تطبيقاً مؤقتاً منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، يتيح الاتحاد الأوروبي لكوبا شراكة متسقة وموثوقة من أجل دعمها على افتراض أن يستمر البلد في السعي إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية، مع مواصلة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 نيسان/أبريل 2020]

تؤكد حكومة فيجي من جديد تأييدها للقرارات السنوية الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتكرر حكومة فيجي تأكيد موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في تلك القرارات، وبذلك تقي بالالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتود حكومة فيجي أن تؤكد من جديد أن فيجي لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تضر بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. بل على العكس من ذلك، فيجي عاقدة العزم على تنمية علاقات التعاون مع جميع البلدان، وتؤيد في هذا الصدد تأييداً تاماً الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

غابون

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

تكرر حكومة غابون تأكيد التزامها بالدعوة إلى إلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد صوتت غابون، وفقاً لالتزاماتها بموجب مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة، لصالح قرار الجمعية العامة 7/74، والقرارات السابقة المتعلقة بهذه المسألة.

ولا يزال القلق يساور غابون إزاء الأثر السلبي الذي يخلفه هذا الحصار على الشعب الكوبي والكوبيين في الشتات.

وتعرب غابون عن رغبتها الشديدة في أن تُحترم وتُنفذ قرارات الأمم المتحدة التي تعبّر عن النداء الجماعي المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

وأخيراً، تدعو غابون المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الدؤوبة الداعية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 آذار/مارس 2020]

لم تُصدر حكومة غامبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74. وبناءً على ذلك، تعارض غامبيا استمرار سن هذه القوانين أو الإجراءات أو التدابير أو تطبيقها على كوبا بما يعيق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكا للمساواة في السيادة بين الدول ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى وعدم التعرض لها. وليس هناك مبرر مشروع أو أخلاقي لهذا الحصار، فهو ما زال يقوض الحقين الأساسيين للشعب الكوبي في التحرر الاقتصادي والتنمية؛ ويجب إنهائه على الفور.

ولذلك، فإن غامبيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين، لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما.

وتحدونا رغبة عارمة في أن نُحترم وتنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعكس الشواغل الجماعية المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/74. ولم تصدر جورجيا ولم تطبق أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وجورجيا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

تظل حكومة جمهورية غانا ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الراسخة للقانون الدولي، التي يركز عليها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ولهذا السبب، تضم غانا صوتها إلى أغلبية الدول الأعضاء للدعوة إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتعارض مع التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشروعة لحكومة كوبا وشعبها.

وتشاطر غانا الرأي القائل بأن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يعوق إعمال الحقوق الأساسية للبلد في التنمية، بما في ذلك الحق في الغذاء وفي توفير الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية لأشد الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والأطفال. ويقوض أيضاً الجهود الوطنية والجماعية التي يبذلها البلد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولذلك، أيدت غانا باستمرار قرارات الجمعية العامة الداعية إلى رفع الحصار. وعلاوة على ذلك، لا تزال حكومة غانا تمتنع عن سن وإنفاذ قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74.

وفي هذا الصدد، تعرب غانا مرة أخرى عن تضامنها مع حكومة كوبا وشعبها وتكرر دعوة الولايات المتحدة إلى أن تصغي لدعوات المجتمع الدولي المطالبة برفع الحصار الذي تفرضه على كوبا لتمكين ذلك البلد من تحقيق إمكاناته الكاملة لما فيه خير شعبه.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

إن غرينادا، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة ولها إيمان راسخ بتساوي الدول في السيادة، لا تزال تقرر بمبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، ولا تزال تتمسك وتلتزم بها.

ولذلك، تؤكد غرينادا من جديد أنها لم تصدر ولم تطبق أو تقبل أي قوانين وتدابير تخرق أو تقوض الحقوق السيادية لأي دولة، كما لا تطبق أو تقبل أي قوانين تفرضها دولة معينة بغرض تقييد أو عرقلة التجارة و/أو الملاحة على الصعيد الدولي. وتوجه غرينادا من جديد نداء مديوناً يدعو فيه إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها.

وتشكل آثار هذا الحصار الضارة الخارجة عن نطاق السيطرة عائقاً مستمراً أمام تحقيق هدف التنمية البشرية، نظراً لأنه يقوض المبادئ الإنسانية الأساسية. ولا تزال غرينادا تعتبر أن تطبيقه يؤدي إلى نتائج عكسية ويشكل انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وبناءً على هذه القناعة، تؤيد غرينادا دون تحفظ قرار الجمعية العامة 7/74، الذي يدعو إلى الامتنثال للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتود غرينادا كذلك أن تسلط الضوء على النزعة الإنسانية التي تحلت بها كوبا تجاه العالم خلال تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهو ما أعطى الأمل للكثيرين ووفر لهم الدعم الطبي المنقذ للحياة الذي كانوا بأمر الحاجة إليه. وتحتاج كوبا، الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن يشاد بما قدمه شعبها من إسهامات متفانية لا تُقَدَّر بثمن وبما يمكن أن يقدمه في المستقبل، كما أنها تحتاج إلى الترحيب بها مجدداً ضمن مجتمع الأمم الاقتصادي والتجاري والمالي.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[3 آذار/مارس 2020]

منذ عام 1997، أيدت جمهورية غواتيمالا القرارات المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، وفقا لالتزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، انضم البلد إلى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة باتخاذ قرار الجمعية العامة 7/74، وعملا بالفقرات 2 و 3 و 4، تعلن غواتيمالا أنها لم تسن أو تطبق قوانين أو تدابير من أي نوع بما يتعارض مع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو يتعارض مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض غواتيمالا أي تدابير انفرادية تتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زالت تشريعاتها المحلية تتضمن هذه الأحكام على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها.

وبناء على ذلك، لا توجد عوائق قانونية أو تنظيمية أمام حرية المرور العابر أو التجارة بين غواتيمالا وكوبا، كما يتجلى في العلاقات الممتازة بين بلدينا.

ويساور غواتيمالا القلق لأن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوبا، على الرغم من قرار الجمعية العامة، تزداد تشدداً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب تضرر بتمية الشعب الكوبي ورفاهه.

وفي هذا الصدد، توجه غواتيمالا نداء قويا لاستعادة الحوار المثمر بين هذين البلدين من أجل كفالة سرعة استعادة وتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والمالية وتعاونهما المتبادل وتعيد التأكيد على ذلك.

وستواصل جمهورية غواتيمالا ضم صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي في دعم وتعزيز الإجراءات التي تؤدي إلى حل سريع ونهائي من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[29 نيسان/أبريل 2020]

إن حكومة جمهورية غينيا تؤكد، وفقاً لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفاءً منها لمثل السيادة والمساواة بين الشعوب، دعمها الكامل لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويشكل الحصار انتهاكاً خطيراً للحقوق والحريات الأساسية للشعب الكوبي الباسل ويعوق تنميته في جميع المجالات.

وتعرب حكومة غينيا عن استنكارها لما تقوم به بعض الدول من فرض وتطبيق تدابير وأنظمة الهدف منها هو مواصلة عرقلة وإحباط الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا في إطار كفاحها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترحب حكومة غينيا مرة أخرى بالدعم والتضامن اللذين حظي بهما الشعب الكوبي واللذين تجليا من خلال اعتماد الجمعية العامة لقرارها 7/74 في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وهي تشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تنفذ هذا القرار تنفيذا صارما غير مشروط من أجل إنهاء الحصار الذي تترتب عليه آثار مأساوية.

غينيا - بيساو

[الأصل: بالفرنسية]

[19 آذار/مارس 2020]

تؤكد غينيا - بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع الالتزامات بتعزيز الحوار واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ثم، فإن حكومة غينيا - بيساو لا تؤيد أي قرارات متخذة ضد كوبا ولا تعتمد، على الصعيد الداخلي، أية آليات تفضي إلى تنفيذ هذه القرارات، لأنها قرارات ذات طابع انفرادي وتتعارض مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة.

وتلاحظ غينيا - بيساو بقلق الإجراءات والتدابير الرامية إلى تشديد الحصار.

وبناء على ذلك، يرى بلدا أن من دواعي الأسف أن يستمر هذا الحصار، الذي دام لأكثر من 58 عاماً، في إلحاق أضرار جسيمة جدا بالشعب الكوبي تعكس في جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي المهمة، ولا سيما الصحة العامة والتغذية والنقل والزراعة، فضلا عن الخدمات المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة.

ولا يزال هذا الحصار، الذي دام عقوداً طويلة من الزمن، يعرقل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعوق تحقيق التنمية للشعب الكوبي، وسيؤدي، طالما ظل قائماً، إلى مواصلة عرقلة الجهود التي تبذلها كوبا للعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ولذلك، فإن جمهورية غينيا - بيساو تنوّه بالأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة، وتدعو إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/74 بالكامل.

وتدعو جمهورية غينيا - بيساو أيضاً كوبا والولايات المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق، من خلال حوار صادق وبناء بهدف تمكين العلاقات بين الدولتين.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

برهنت حكومة جمهورية غيانا التعاونية باستمرار على احترامها والتزامها الراسخين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة 7/74.

وبناء على ذلك، فإن جمهورية غيانا التعاونية لم تصدر أي تشريعات ولم تعتمد أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمس سيادة دول أخرى، بما فيها كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل حكومة غيانا التعاونية امتثالاً تاماً لقرار الجمعية العامة 7/74 ولا تزال تؤيده تأييداً كاملاً.

ومن حيث المبدأ، تظل جمهورية غيانا التعاونية على موقفها الثابت المعارض بشدة للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تكرر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة التي تقوض جهود التنمية في كوبا وتتنافى مع روح الميثاق.

وتلاحظ حكومة غيانا بقلق بالغ تزايد التدابير العقابية التي تُفرض على الشعب الكوبي وما يترتب عليها من آثار سلبية. وبالإشارة إلى الخطوات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة كوبا في موعد أسبق لإزالة العوائق التي تعرقل إقامة علاقات ودية بين البلدين، تشجع غيانا على إجراء حوار بناء بين هذين البلدين كوسيلة لبناء الثقة والاحترام المتبادلين، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيع كامل للعلاقات بينهما.

وتلاحظ حكومة غيانا بتقدير الدعم الثابت الذي تقدمه حكومة كوبا للجهود التي تبذلها عدة دول أعضاء لمكافحة الآثار الضارة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبشكل تضامني كوبا ودعمها الطبي والجهود التي تبذلها على الصعيد الدولي لوقف انتشار الفيروس خارج حدودها جزءاً من نمط قديم وثابت من الالتزام بالعمل الإنساني على الصعيد العالمي. ومن ثم، فإننا نحیی مهنيي الرعاية الصحية الكوبيين والعمال الكوبيين الآخرين المنتشرين بكل تقانٍ في جميع أنحاء العالم على الخطوط الأمامية لمواجهة الجائحة.

وتلاحظ حكومة غيانا بقلق أن تدابير الحصار، لا سيما في هذا الوقت الذي يخوض فيه العالم معركة محتدمة مع جائحة كوفيد-19، تعوق وتقوض وتعزل إسهام الشعب الكوبي في الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة هذا التحدي والتعامل معه بأسلوب فعال وفي الوقت المناسب.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[13 شباط/فبراير 2020]

لم تسن حكومة جمهورية هايتي أبداً أي قوانين أو أحكام قانونية أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/74، الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وتؤكد هايتي من جديد التزامها وتمسكها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، فضلاً

عن حقوق الدول ومواطنيها في التمتع بحرية بحرية الملاحة والتجارة. ويتعين على الدول أن تتصرف وفقاً لمبادئ القانون الدولي هذه بالتخلي عن التدابير الانفرادية التي قد تضرر بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدول أخرى.

واستناداً إلى هذه المبادئ، دأبت حكومة هايتي دوماً، في إطار الأمم المتحدة وفي إطار مختلف مؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على دعم الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا الشقيقة لتلبية الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يلحق ضرراً بذلك البلد منذ سنوات عديدة.

وفي هذا السياق، تأمل حكومة جمهورية هايتي في أن تقوم كوبا والولايات المتحدة بتطبيع العلاقات الثنائية فيما بينهما لما فيه خير البلدين.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[8 نيسان/أبريل 2020]

لم تُصدر هندوراس ولم تطبق ضد دول أخرى، تنفيذاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أي قوانين أو تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي وتجاري يمكن أن تؤثر على حرية تدفق التجارة الدولية.

آيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2020]

تؤكد حكومة آيسلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/74. فآيسلندا لا تسن ولا تطبق أيًا من القوانين أو التدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/74. ولا تطبق آيسلندا أي تشريع تجاري أو اقتصادي من شأنه أن يقيد أو يثبط التبادل التجاري أو الاستثمار مع كوبا. وتعارض آيسلندا توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 آذار/مارس 2020]

لم تسن الهند ولم تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74، ولذلك، ليست هناك ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع.

وقد دأبت الهند على معارضة أي تدابير انفرادية يتخذها بلد من البلدان وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بحيث تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها بشأن هذا الموضوع مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو، أذربيجان، في الفترة من 25 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، كما تشير إلى إعلان سانتا كروز الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ 77، وإلى القرارات الأخرى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز على مستوى رفيع، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

تؤكد حكومة إندونيسيا مجددا معارضتها الشديدة للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى، وتعيد التأكيد على المصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية هذه الدول وعلى حرية التجارة والملاحة. وفي هذا الصدد، تواصل إندونيسيا رفضها التدابير الإضافية الرامية إلى زيادة تشديد الحصار الانفرادي المفروض على كوبا.

وتؤكد إندونيسيا من جديد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على كوبا ينتهك مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك كذلك القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

وعلى الرغم من تأييدنا المتتالي لقرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فإننا للأسف لم نشهد أي تحسن يذكر أو أي تحسن على الإطلاق في الحالة. وما زالت المعاناة والصعوبات التي يواجهها الشعب الكوبي، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن، قائمة.

ومع دخولنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن أي عمل من شأنه أن يعوق قدرة بلد آخر على تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أمرا غير مقبول. ويتعارض الحصار مع روح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد يؤدي إلى ترك شعب كوبا خلف الركب.

وسيؤدي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي يحذر من إمكانية استفادة كوبا من التعاون المالي والدولي والحصول على الإمدادات الطبية، إلى عرقلة التدابير اللازمة لمواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أيضا. وسيلحق ذلك في نهاية المطاف ضررا بصحة الشعب الكوبي ورفاهه. ومن الضروري رفع الحصار لإزالة الخطر الذي يهدد حياة الملايين، وقد حان الوقت لذلك.

وتواصل حكومة جمهورية إندونيسيا التشديد على أهمية تعزيز الحوار بهدف إنهاء الحصار المفروض على كوبا وبهدف الدفع في اتجاه تطبيع العلاقات الثنائية.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2020]

تؤكد حكومة جمهورية إيران الإسلامية من جديد معارضتها الشديدة لأي نوع من التدابير القسرية الانفرادية والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا التي هي عضو في الأمم المتحدة.

ولم تقم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74، امتثالاً منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وخلال نصف القرن الماضي، وفي تحدّ للقانون الدولي والالتزامات بموجب الميثاق، فرضت الولايات المتحدة حصاراً اقتصادياً وتجاريًا ومالياً على جمهورية كوبا، بهدف وحيد هو خنق الشعب الكوبي اقتصادياً.

وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتمدت الجمعية العامة، بالإشارة إلى قراراتها السابقة، القرار 7/74 الرامي إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ومع ذلك، واصلت الولايات المتحدة إصدار الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا، في انتهاك صارخ لالتزاماتها وتمرد على الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، على النحو المبين في القرارات المذكورة أعلاه.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يؤثر سلباً على الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وسوف يعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن دواعي القلق البالغ أن فرض حكومة الولايات المتحدة الأميركية ضد الدول الأعضاء تدابير قسرية انفرادية ذات آثار واسعة النطاق تتجاوز حدود الولاية الإقليمية قد بلغ مستوى غير مسبوق. وقد اتخذت هذه التدابير بقصد وحيد هو السعي لتحقيق برنامج سياسي عن طريق إلحاق مشقة ومعاناة هائلتين بالدول، ليس من خلال التأثير على حرية التجارة فحسب، بل من خلال التأثير أيضاً، بوجه خاص، على التجارة في البضائع والسلع الإنسانية، مثل المواد الغذائية والأدوية والمنتجات الزراعية والحيوانية.

بل إن الولايات المتحدة استحدثت، علاوة على ذلك، ومن خلال نزعتها الانفرادية الجديدة المفرطة، تدابير قسرية انفرادية ضد دول أخرى لتنفيذها التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك سلوك الولايات المتحدة غير المسؤول فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وتواصل الولايات المتحدة بوقاحة، إضافةً إلى إعادة فرض عقوباتها غير القانونية الانفرادية على إيران في انتهاك صارخ لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها الصارمة بموجب قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، إجبار دول أخرى على انتهاك ذلك القرار أو مواجهة العقاب.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن تزايد عدد الأعمال الانفرادية في العلاقات الدولية، بما في ذلك الاستخدام الانفرادي للقوة، والتهديد باستخدام القوة، والتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، له عواقب وخيمة وضارة على تعددية الأطراف والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والحق في التنمية.

ولدينا اعتقاد راسخ أن كل تدبير اقتصادي قسري انفرادي يؤثر سلباً على جميع سكان أي دولة، أو يعيق قدرة هؤلاء السكان على تلبية احتياجاتهم الإنسانية، أو يعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية

الواجبة لهم، يعتبر انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وسنواصل بالتشاور مع الدول الأعضاء الأخرى المطالبة بالوسائل الدولية من أجل منع الآثار الضارة الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية وإزالتها وتقليلها وجبرها.

وفي السياق نفسه، وعلى النحو المنشود في القرار السنوي المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ندعو الأمم المتحدة إلى إعداد مساهمة كبيرة في هذا الموضوع، بسبل منها إعداد تقرير مستفيض عن تنفيذ القرار. وإلى جانب تراكم الآراء التي تدلي بها والتقارير التي تقدمها الدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى، ينبغي أن تتضمن التقارير السنوية تحليلا موضوعيا وأن تقترح ترتيبات عملية لضمان تنفيذها بالكامل.

وتشاطر جمهورية إيران الإسلامية شواغل حكومة كوبا وشعبها، وتشدد على الحاجة الملحة إلى وضع حد للتدابير القسرية الانفرادية وإلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/74 تنفيذا كاملا.

العراق

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

انطلاقاً من التزام العراق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة، واحتراماً لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو المساس بها، وضماناً لحرية التجارة والملاحة للدول كافة، يؤيد العراق جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويعلن العراق تضامنه مع كوبا وتأييده الكامل لحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره والتمتع بحقه السيادي في استغلال أراضيه ومياهه دون أي قيود اقتصادية. ويرفض العراق التدابير الاقتصادية غير المشروعة التي تطال الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى؛ وتعيق التنمية؛ وتعرقل الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في كوبا.

ويرحب العراق بجميع الجهود الدبلوماسية المبذولة للتوسط بين الولايات المتحدة وكوبا لحثهما على التفاوض والحوار بشكل يمهّد لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، ويرحب بأي جهود ترمي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين وتمكين الكوبيين من العودة لممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي دون أي قيود، الأمر الذي يتناغم مع سعي الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة لكافة الشعوب دون استثناء.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

لا تزال حكومة جامايكا ملتزمة التزاماً تاماً بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بها، فضلاً عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين لجميع الدول الأعضاء.

ولم تصدر حكومة جامايكا أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تمس سيادة أي دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة، وذلك حرصاً منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق

الأمم المتحدة والقانون الدولي وعملا بقرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتوافق جامايكا على أن فرض قوانين انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية يتعارض مع الميثاق روحا ونصا ويقوّض مبادئ تعددية الأطراف والسيادة والتجارة الحرة.

ولا تزال جامايكا قلقة إزاء الأثر الناجم عن تمديد تطبيق قانون التجارة مع العدو على كوبا من 14 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2020، وبذلك الإبقاء على الإطار القانوني الذي تقوم عليه سياسة الحصار المفروض على كوبا لعام 1962.

وتستند جامايكا في دعوتها القوية إلى إعادة إدماج كوبا بالكامل في هذا الجانب من الكوكب إلى رأيها القائل بأن الحصار ليس تدبيرا عقابيا ضد كوبا فحسب، بل يشكل أيضا عائقا أمام تميمتنا الإقليمية المشتركة.

ويتمثل هذا الموقف الوطني على المستوى المتعدد الأطراف، حيث ما فتئت جامايكا تؤيد باستمرار قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار 7/74، التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بالميثاق من خلال وقف تطبيق هذه التدابير العدائية.

وفي إطار المحافل الإقليمية، انضمت جامايكا إلى الدول الأعضاء الأخرى في تأكيد هذا الموقف. وتشمل هذه المحافل الاجتماع الحادي والثلاثين الذي يتخلل الدورات لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في شباط/فبراير 2020، الذي كررت فيه الدول الأعضاء الإعراب عن قلقها إزاء تعزيز الجزاءات الذي أعلن عنه بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون الذي يشدد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات على كوبا. وندد البيان بتطبيق القوانين والتدابير ذات الطابع الذي يتجاوز حدود الولاية الإقليمية والتي تتعارض مع القانون الدولي، واعتبر أنها غير مبررة.

وفي مؤتمر القمة الثامن لرابطة الدول الكاريبية المعقد في آذار/مارس 2019، كررت جامايكا أيضا في إعلان ماناغوا النداء الذي وجهته إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا وإلغاء قانون هيلمز - بيرتون ووقف إنفاذه خارج الحدود الإقليمية.

وتكرر جامايكا دعوتها إلى الرفع الكامل والفوري للحصار الذي لا يزال يخلف آثارا اجتماعية واقتصادية وخيمة على كوبا وشعبها.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[10 آذار/مارس 2020]

لم تسن حكومة اليابان ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 7/74.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق فيما يتعلق بقانون

الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 (المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يتسبب في مشاق لا مبرر لها بالنسبة للنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها مؤسسات أو يضطلع بها مواطنون من بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت تأييدا للقرار 7/74.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 شباط/فبراير 2020]

لم تطبق المملكة الأردنية الهاشمية أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74. وما فتئت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تصوت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في تحقيق تميزها حسب النمط الذي تريده لنفسها.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس بسيادة دولة أخرى.

ولم تقر كازاخستان قط أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أخرى، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقها أو تؤخرها.

وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 آذار/مارس 2020]

لم تُصدر حكومة كينيا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة 2 من القرار 7/74.

وتؤمن حكومة كينيا بنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وبذلك لا يمكن أن تؤيد القرارات الانفرادية التي تسعى لمحاصرة جمهورية كوبا وتسبب معاناة مستمرة للشعب الكوبي الصديق.

وينبغي ألا تدعم الأمم المتحدة أو تؤيد أبداً أي جزاءات أو أي حصارات دائمة، لا سيما عندما تؤدي هذه الجزاءات والحصارات إلى تقويض الأهداف العامة لكوبا المتمثلة في تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وإرساء السلام المستدام، وتحقيق التنمية المستدامة.

ولهذه الأسباب، لطالما صوتت كينيا لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إزالة هذا العبء الذي طال أمده عن كاهل الشعب الكوبي. ويستحق الشعب الكوبي فرصة لتقرير المصير والمشاركة الحرة في السوق العالمية، وفي غير ذلك من الاتجاهات والمناسبات الجارية، باعتباره أمة تعترف بها الأمم المتحدة على النحو الواجب.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 نيسان/أبريل 2020]

تؤكد حكومة جمهورية كيريباس من جديد تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/74، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تخل بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين كيريباس وكوبا أو أي بلد آخر في هذا الشأن.

ويلبي هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية وسيساهم بشكل إيجابي، عند تطبيقه، في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بصورة عامة.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 نيسان/أبريل 2020]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/74 وتشدد على ضرورة التقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك احترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبالإضافة إلى ذلك، لطالما صوتت دولة الكويت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

قيرغيزستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 شباط/فبراير 2020]

تلتزم جمهورية قيرغيزستان، في سياستها الخارجية، التزاماً صارماً بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتدعم جمهورية قيرغيزستان، من جانبها، باستمرار الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[6 آذار/مارس 2020]

تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد من جديد موقفها المتمثل في أن أي حصار تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولة واحدة فحسب، بل يخالف أيضاً المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبدأ تساوي الدول في السيادة، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين. ولذلك، لم تسن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74.

وفرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لا ينتهك القانون الدولي فحسب، بل يضع أيضاً قيوداً وعقبات شديدة في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. ومن هذا المنطلق، تدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا بأسرع ما يمكن.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 شباط/فبراير 2020]

تلتزم حكومة لبنان التزاماً تاماً بقرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ويستند لبنان في موقفه ذلك إلى مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وهذا هو الموقف الثابت الذي يتمسك به لبنان منذ أمد بعيد، ويستند إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تؤكد على ضرورة احترام سيادة الدول.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 نيسان/أبريل 2020]

تؤكد مملكة ليسوتو من جديد التزامها بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تنص، في جملة أمور، على تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور مملكة ليسوتو قلقٌ بالغ من الآثار الضارة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، تناشد ليسوتو الولايات المتحدة أن ترفع الحصار المفروض على كوبا.

ليبيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[7 أيار/مايو 2020]

تعرب حكومة جمهورية ليبيريا عن تأييدها للدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويستند ذلك التأييد إلى دوافع إنسانية في المقام الأول، خاصة وأن الحصار يسبب صعوبات لشعب كوبا.

ويتمشى موقف جمهورية ليبيريا في هذا الصدد مع الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي الذي يدعو إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وفي هذا الصدد، تتعاون ليبيريا مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأييد الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا والقرارات المتعلقة بذلك الموضوع.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]

[30 آذار/مارس 2020]

تعيد ليبيا التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الانفرادية التي تُفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد في حل الخلافات بين الدول بل يؤدي إلى تعقيدها وتقاعسها.

وصوتت ليبيا، انطلاقاً من موقفها المبدئي، لصالح قرار الجمعية العامة 7/74، تأكيداً على معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وهي تدعو إلى حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية بعيداً عن الإجراءات القسرية الانفرادية، التي تشكل خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان وعرقلة للجهود الهادفة إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

ولذلك، تحث ليبيا جميع البلدان على حل خلافاتها من خلال الحوار والتفاهم المشترك.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 كانون الثاني/يناير 2020]

لم تسن حكومة إمارة ليختنشتاين ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وعلاوة على ذلك، ترى حكومة إمارة ليختنشتاين أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمر لا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]

[2 آذار/مارس 2020]

لم تسن حكومة جمهورية مدغشقر ولم تطبق أي قوانين أو جزاءات اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد جمهورية كوبا.

وتؤيد مدغشقر أي تدابير رامية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 آذار/مارس 2020]

تود حكومة جمهورية ملاوي أن تسجل تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 آذار/مارس 2020]

تظل ماليزيا ثابتة في معارضتها للجزاءات والحصارات الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية بجميع أشكالها، فهي تنتهك قواعد القانون الدولي وتتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا يقف أثر هذه التدابير الاقتصادية الانفرادية عند حد المساس بحرية مزاولة الأعمال التجارية العابرة للحدود وبطابعها المنفتح، بل يعرقل أيضاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعامة السكان.

وفي هذا الصدد، تحث ماليزيا على الإنهاء الفوري للحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي أعاق تنمية ذلك البلد وسبّب للشعب الكوبي قدراً كبيراً من المعاناة. وتدعو ماليزيا كذلك جميع الأطراف إلى حل منازعاتها بالسبل الودية عن طريق الحوار والمفاوضات.

وستواصل ماليزيا دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء الجزاءات والحصارات الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية المفروضة على أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، وذلك تمشيا مع أحكام القرار 7/74 الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 آذار/مارس 2020]

تعارض جمهورية ملديف فرض أي نوع من الجزاءات على أي بلد دون ولاية صريحة من مجلس الأمن. ولذلك، لم تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة 7/74 الذي صوتت جمهورية ملديف تأييدا له.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[30 آذار/مارس 2020]

لطالما صوتت حكومة جمهورية مالي لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم يسبق لحكومة جمهورية مالي، التي تؤيد القرار 7/74 الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تأييدا تاما، أن سنت أي قوانين أو طبقت أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

ولا تزال مالي كما كانت في الماضي متمسكة بموقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[5 أيار/مايو 2020]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وعن معارضتها لهذا الحصار من جميع جوانبه.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها، وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

تكرر موريشيوس الإعراب عن التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم التعرض لها. وتمشيا مع هذه المبادئ، ووفقا للقانون الدولي، لم تصدر جمهورية موريشيوس أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي على كوبا.

ونقيم جمهورية موريشيوس علاقات ثنائية جيدة مع كوبا، وتظل منفتحة على تطوير علاقاتها التجارية مع جمهورية كوبا.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[23 آذار/مارس 2020]

ترى المكسيك أن اتخاذ أي تدابير انفرادية من جانب إحدى الدول بهدف إحداث تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في دولة أخرى يتنافى مع قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تكرر المكسيك رفضها القاطع للقوانين التجارية الانفرادية التي يُعَصَد بها أن تكون لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، وتعرب عن أسفها إزاء قرار حكومة الولايات المتحدة بأن تطبق، لأول مرة في التاريخ، الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الذي يسمح، منذ أيار/مايو 2019، لمواطني الولايات المتحدة بمباشرة إجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة ضد من ينتفعون من استخدام الممتلكات التي صادرتها الحكومة الكوبية بعد 1 كانون الثاني/يناير 1959.

والقصد من هذه الأحكام هو جعل أي شخص يزاول أنشطة تجارية أو مالية في كوبا لها علاقة بالممتلكات المصادرة، من أي جنسية كان، عرضة لرفع دعاوى قضائية عليه.

ويواجه الاقتصاد الكوبي حاليا تحديات كبيرة. وتتوه المكسيك بالجهود التي تبذلها كوبا لتعزيز الإصلاحات الرامية إلى إيجاد أسواق أكثر كفاءة، وزيادة الإنتاجية، وانتهاج سياسة استثمار أجنبي أكثر حداثة، بما يصب في مصلحة الشعب الكوبي.

وتتوه كذلك بالجهود التي تبذلها كوبا لضمان توفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والثقافة والرياضة، على الرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة ومن سياق التقشف.

وبالنسبة للمكسيك، فإن كوبا حليف استراتيجي. ويشهد كلا بلدينا عملية مكثفة لتجديد مؤسساتنا، في ضوء النماذج الجديدة التي أخذت تشكل ملامح السيناريو الجيوسياسي الجديد على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومن دواعي سرور المكسيك وكوبا أن تنتهجا سياسة خارجية قائمة على الدفاع عن تعددية الأطراف، والتعاون الدولي من أجل التنمية، والصداقة، واحترام جميع البلدان، والتسوية السلمية للمنازعات.

وتتجلى أوجه التشابه والتقارب بين بلدينا في جدول أعمال ثنائي قوي يغطي المجالين السياسي والاقتصادي ومجال التعاون. وفي السنوات الأخيرة، ما فتئنا نعمل على تنشيط حوارنا السياسي لإيجاد حلول مشتركة للتحديات التي نواجهها كمنطقة.

وفي عام 2019، انعقد الاجتماع السابع للآلية الدائمة للمعلومات والمشاورات بين المكسيك وكوبا، التي تشكل محفلنا الرئيسي لإجراء حوار سياسي، وانهقد الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل المعني بالهجرة والشؤون القنصلية، وأتاح لنا ذلك تعزيز الإجراءات المشتركة لمعالجة حالة الهجرة المعقدة في ذلك العام.

وأدى تقاربنا وجدول أعمالنا الثنائي الدينامي إلى تبادل الزيارات. ففي عام 2019، التقى وزيراً الخارجية مارسيلو إبرارد، وبيرونو رودريغيز أربع مرات. وبالمثل، أدى الرئيس ميغيل دياز - كانيل، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أول زيارة رسمية له إلى المكسيك منذ توليه رئاسة كوبا. ولم يتح لنا هذا الحوار السياسي الذي جرى على أعلى المستويات تعزيزاً لأواصر الصداقة والثقة بيننا فحسب، بل زاد أيضاً من تصميمنا على المضي قدماً معاً، كشركاء وحلفاء، وعلى تجديد أواصرنا من خلال بذل المساعي في ميادين جديدة.

وتمثل المكسيك حالياً خامس أكبر شريك تجاري لكوبا، وثاني أكبر شريك تجاري لها في المنطقة، وتزداد علاقاتنا التجارية المتنامية قوة.

وفي عام 2019، تم دعم الصادرات المحلية إلى كوبا عن طريق خطابات اعتماد صادرة عن المصرف الوطني في كوبا بضمان البنك الوطني للتجارة الخارجية في المكسيك. واستفاد من هذه الآلية ما مجموعه 23 شركة مكسيكية.

ويجري أيضاً إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتعاون في مجالات التعليم والعلم والثقافة. وتتزايد عمليات تبادل الزوار عاماً بعد عام: فهناك أكثر من 80 رحلة أسبوعية بين المكسيك وكوبا، وتتظم شركات الطيران المكسيكية رحلات جوية بين مدينة مكسيكو وهافانا أكثر من أي عاصمة أخرى في أمريكا اللاتينية. وترى المكسيك أن إقامة علاقات بين الجيران في الأمريكتين، على أساس الاحترام والتفاهم المتبادلين، ضرورية لنمو البلدان وتنميتها، ويتطلب ذلك المزيد من الانفتاح ومن التنقل الحر للأشخاص والسلع والتكنولوجيات والأفكار.

موناكو

[الأصل: بالفرنسية]

[3 آذار/مارس 2020]

وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ العامة للقانون الدولي، لم تصدر إمارة موناكو ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/74، الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[3 شباط/فبراير 2020]

وفقا للقرارات 2 إلى 4 من قرار الجمعية العامة 7/74، لم تصدر حكومة منغوليا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وتعيد منغوليا تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وقد دأبت حكومة منغوليا على معارضة مواصلة تطبيق التدابير الانفرادية التي تظل عقبة رئيسية أمام تنمية كوبا الاقتصادية والاجتماعية، وهي تكرر الإعراب عن تأييدها غير المشروط لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الجبيل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]

[5 آذار/مارس 2020]

أيد الجبل الأسود اتخاذ قرار الجمعية العامة 7/74 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم يعتمد الجبل الأسود ولم ينفذ أيًا من القوانين أو السياسات أو التدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/74، وتظل حكومة الجبل الأسود ملتزمة بتطوير التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[11 شباط/فبراير 2020]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد شجعت المملكة المغربية دائما إقامة علاقات ودية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن سنت أو طبقت أي قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74 أو تعاونت بشأن تطبيقها أو أسهمت فيه. ولهذا السبب، صوتت جمهورية موزامبيق لصالح القرار المذكور.

وتكرر حكومة موزامبيق الإعراب عن دعمها غير المشروط لأحكام قرار الجمعية العامة 7/74 وتناشد الأمم المتحدة التأكد من أن جميع الدول الأعضاء تأخذ هذا القرار في الاعتبار.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 آذار/مارس 2020]

خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، ضمت ميانمار صوتها مرة أخرى إلى المجتمع الدولي وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة 7/74 الداعي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتتمسك ميانمار بمقاصد ومبادئ العلاقات الدولية على النحو المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهي المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد عارضت ميانمار دائماً تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية وتسييس قضايا حقوق الإنسان، فهما أمران يتعارضان مع القانون الدولي.

وتأمل ميانمار في أن يؤدي تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا إلى فتح آفاق رحبة من السلام والازدهار للبلدين الجارين، وتأمل في أن تعم فوائد ذلك المنطقة بأسرها. وترى ميانمار أن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، وهو ما سيفضي إلى تهيئة بيئة اقتصادية مواتية تمكن كوبا من تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية، ومن ثمّ من تعزيز جهودها الرامية إلى الوفاء بالتعهد الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

وتأمل ميانمار في أن تتحلى الولايات المتحدة وكوبا بالحكمة والشجاعة والمقدرة اللازمة لمعالجة هذه المشكلة السياسية التي طال أمدها بينهما ولفتح فصل جديد من الصداقة والتعاون لما فيه خير شعبيهما، وذلك من خلال الحوار وبما يتماشى مع قواعد القانون الدولي وحسن الجوار.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 آذار/مارس 2020]

من حيث المبدأ، تؤكد جمهورية ناميبيا أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يشكل عقبة كبيرة أمام تنمية الإمكانات الكاملة للاقتصاد الكوبي وتحقيق الرفاه للشعب الكوبي، وكذلك أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية لكوبا والولايات المتحدة وبقية العالم.

وفي ضوء ما تقدم، تؤيد ناميبيا قرار الجمعية العامة 7/74 وتؤكد أن الرفع غير المشروط لهذه التدابير غير القانونية وغير المبررة يظل الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتطبيع العلاقات بين البلدين الشقيقين. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم بنفس القدر الإشارة إلى أن التدابير الحالية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة لا تساعد على تحقيق تقدم ملموس في تغيير الوضع.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 آذار/مارس 2020]

إن حكومة ناورو تلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك على وجه الخصوص المبادئ الأساسية المتمثلة في تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

وتؤكد حكومة ناورو من جديد كذلك تأييدها وامتنالها الكاملين لقرار الجمعية العامة 7/74 بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 آذار/مارس 2020]

تلتزم حكومة نيبال التزاماً صارماً بأحكام قرار الجمعية العامة 7/74 وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 آذار/مارس 2020]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/74. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ونحن نكرر توجيه تلك الدعوات. وليست لدى نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا، وهي ترحب بالخطوات المتخذة صوب التطبيع، بما في ذلك رفع الحصار.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[12 شباط/فبراير 2020]

تؤكد نيكاراغوا من جديد التزامها بتعددية الأطراف وبحق شعوبنا في التنمية، من خلال تعزيز علاقات ودية وقائمة على الاحترام مع جميع شعوب العالم والدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام القانون الدولي.

وترى نيكاراغوا أنه لا يمكن التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهها شعوبنا إلا من خلال اتحاد شعوبنا، وانتهاج سياسات الصداقة والتضامن والتجارة والتعاون مع الدول الأخرى، وضمان الصالح العام.

وتدافع نيكاراغوا بإخلاص عن عالم تسوده ثقافة السلام، ويُصان فيه احترام قواعد التعايش الإنساني باللجوء إلى التسوية السلمية للمنازعات بين الدول. ولهذا السبب، نؤكد من جديد على مشروعية الدفاع عن سيادة شعوبنا وسلامتها الإقليمية واستقلالها وحقوقها في تقرير المصير.

وتشديد الحصار المفروض على شعب وحكومة كوبا الشقيقة، من خلال اعتماد الأمر التوجيهي المعنون "المذكرة الرئاسية بشأن الأمن القومي المتعلقة بتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا" في 16 حزيران/يونيه 2017، من جانب الإدارة الحالية للولايات المتحدة، هو أمر يُؤسف له ويمثل انتكاسة خطيرة في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا.

ويؤثر هذا الحصار سلبا ودون مبرر على اقتصاد الشعب الكوبي وحقوقه في التنمية والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ويشكل تحديا خطيرا في وجه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهدافها، ويتسبب في خسائر ويضر بالعلاقات المالية والاقتصادية الدولية لكوبا.

والتزامنا برفع هذا الحصار المفروض على كوبا وإنهاءه ثابت ولا يتزعزع؛ وقد تبين الطابع اللاإنساني للحصار بشكل جلي من تقارير الأمين العام ذات الصلة بالموضوع، التي تتضمن أمثلة على الضرر الذي وقع بالفعل ولا يمكن إصلاحه.

ولشعب كوبا، شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب، الحق في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دون تدخل خارجي أو تدابير اقتصادية قسرية أو جزاءات أو حصار؛ ويجب إنهاء الحصار المفروض على كوبا من دون أي شروط على الإطلاق.

وقد أعربت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي باستمرار عن رفضها القاطع للحصار، كما تبين ذلك من التصويت الأخير على هذا القرار، في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حيث صوتت لصالحه 187 دولة عضوا من أصل 193 دولة.

ويقع على عاتق الأمم المتحدة واجب تاريخي وأخلاقي هو إدانة ورفض تشديد الحصار وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وتدعو حكومة نيكاراغوا على وجه الاستعجال إلى احترام قرارات الأمم المتحدة والامتنال لها، ووضع حد لهذه السياسة الخاطئة التي تُطبّق ضد كوبا، وإرساء أسس الحوار القائم على الاحترام، من أجل حل القضايا الثنائية المعلقة بين البلدين على أساس المساواة والمعاملة بالمثل واحترام سيادة كوبا واستقلالها.

النيجر

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 نيسان/أبريل 2020]

تلتزم حكومة النيجر التزاماً قوياً باحترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة بين الدول، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولم يحدث قط أن اتخذت أي تدابير منافية لأحكام قرار الجمعية العامة 7/74، الذي اتخذ في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

بل على العكس من ذلك، تقيم جمهورية النيجر علاقات طيبة مع جمهورية كوبا منذ أن وقّعتا اتفاقاً عاماً للتعاون بين البلدين في عام 1994. ومنذ ذلك الحين، ازداد واتسع نطاق هذا التعاون والأنشطة التي يغطيها. ويجري البلدان مشاورات ثنائية بانتظام، وهو ما يشهد على الإرادة السياسية لمسؤولي البلدين في تعزيز أواصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين.

والحقيقة المفزعة هنا هي أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لا يزال يسبب المعاناة للشعب الكوبي بشكل مروع، ويعرقل تنميته الاقتصادية والاجتماعية منذ أكثر من نصف قرن.

ولذلك، تدعو النيجر بقوة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، ومع انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث تكافح جميع البلدان من أجل حماية صحة مواطنيها، ولجميع الأسباب المذكورة أعلاه، إلى الرفع الفوري لهذا الحصار الذي عفا عليه الزمن، ليتسنى لكوبا الحصول على المعدات والخدمات اللازمة لمواجهة الجائحة.

وتعتقد النيجر اعتقاداً راسخاً أن رفع الجزاءات سيكون عاملاً أساسياً في تطبيع العلاقات الثنائية الودية بين كوبا والولايات المتحدة، لما في ذلك مصلحة شعبيهما.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[3 نيسان/أبريل 2020]

تقيم حكومة نيجيريا الاتحادية علاقات ودية مع جميع الدول، ولا تؤيد اتخاذ تدابير انفرادية لتسوية الخلافات السياسية. وبناء على ذلك، تكرر نيجيريا تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا. ونيجيريا متفائلة لأن تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة إدارة الرئيس باراك أوباما كان خطوة في الاتجاه الصحيح صوب إنهاء الحصار.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2020]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/74. ولا تصدر النرويج ولا تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار. ولا تطبق النرويج أي قانون تجاري أو اقتصادي يقيد أو يثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا. وتعارض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث. وتعرب النرويج عن أسفها إزاء قرار الولايات المتحدة المتصل من التزامها منذ أمد طويل بتعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، وتشجع الولايات المتحدة وكوبا على العمل نحو تطبيع علاقاتهما الثنائية بغية إنهاء الحصار.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[5 شباط/فبراير 2020]

تمثل حكومة عمان لقرار الجمعية العامة 7/74 وتنفعه، ولا تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2020]

تحتزم باكستان احتراماً كاملاً لقرار الجمعية العامة 7/47 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[19 آذار/مارس 2020]

تواصل حكومة جمهورية بنما تنفيذ الاتفاقات التي تعزز العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية والتعاون المتبادل مع جمهورية كوبا، الأمر الذي يمكن أن يساعد على الحد من آثار التدابير التقييدية المفروضة على ذلك البلد. ولذلك، تؤكد بنما من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/74 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويساور حكومة بنما القلق إزاء أي تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم آثار تطبيق الحصار على جمهورية كوبا، بما في ذلك التدابير التي تؤثر على صحة الشعب الكوبي وعلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتقيم بنما، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ودولة داعية إلى السلام، علاقات صداقة وتعاون مع جميع الدول على أساس شمول الجميع واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، وكذلك احترام حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام السيادة، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساساً في نطاق الولاية المحلية للدول.

ودأبت جمهورية بنما تاريخياً، بوصفها بلداً يشجع على الحوار والتسوية السلمية للمنازعات، فضلاً عن التجارة الحرة والشفافية في التجارة الدولية، على التصويت لصالح قرار الجمعية العامة الذي يدعم رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي تجدد التزامها بوضع حد لهذا التدبير المفروض على ذلك البلد.

وتكرر جمهورية بنما تأكيد دعمها لرفع هذا الحصار، على أساس أن من شأن ذلك أن يسهم في اندماج جمهورية كوبا بالكامل في المنطقة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها، ولذلك فهي تدعم إعداد تقرير شامل عن تنفيذ القرار 7/74.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 أيار/مايو 2020]

تكرر بابوا غينيا الجديدة تأكيد تأييدها الثابت لقرار الجمعية العامة 7/74، الذي يشدد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وبناء على ذلك، فإن بابوا غينيا الجديدة تعارض أي تطبيق خارج الحدود الإقليمية للقوانين والأنظمة التي تنتهك سيادة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا تطبق بابوا غينيا الجديدة حالياً أي تدابير تقييدية، تشريعية أو سياساتية أو أخرى، ضد كوبا. بل على العكس من ذلك، تشجع بابوا غينيا الجديدة على إقامة علاقات بناءة وودية بين كوبا والولايات المتحدة بما يتسق مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[23 آذار/مارس 2020]

تؤيد جمهورية باراغواي تأييدها تاماً للتنفيذ الفعال لقرار الجمعية العامة 7/74، وفقاً لموقفها التاريخي المتمثل في الامتناع عن سن أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار.

وترفض، في هذا الصدد، أي قانون محلي تمس آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة الدول الأخرى والقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

وتلتزم حكومة باراغواي، وعياً منها بحالتها كبلد نام غير ساحلي، بالمبادئ المكرسة في دستورها بشأن العلاقات الدولية، وتؤكد من جديد التزامها بالاحترام المطلق للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق

الأمم المتحدة، وللقانون الدولي، وتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، ضمن مبادئ أخرى منصوص عليها في مختلف الصكوك القانونية الدولية.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[24 شباط/فبراير 2020]

تكرر بيرو تأكيد التزامها التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وترى بيرو أن تطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية، كما يتضح من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، يشكل عملاً انفرادياً يتنافى مع الميثاق والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام 1992، عندما صوتت بيرو لصالح قرار الجمعية العامة 19/47 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، حافظت حكومة بيرو على سياسة خارجية ثابتة وصوتت على نحو متتال لصالح جميع القرارات المتعلقة بهذه المسألة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وترى بيرو أن هذه التدابير القسرية الانفرادية تضر بالنمو الاقتصادي لكوبا وتعيق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وتعرب حكومة بيرو عن قلقها بشأن الآثار الضارة الناجمة عن هذه التدابير فيما يتعلق بنوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالي الإمدادات الغذائية والصحة والخدمات الأساسية الأخرى، من جراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمانات الخاصة والغذاء والدواء والتكنولوجيا وغير ذلك من الإمدادات الضرورية لتنمية البلد.

وترى بيرو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع الديناميات الإقليمية السياسية. وتواصل بيرو تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي مع كوبا، وما فتئت تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على ذلك البلد.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 آذار/مارس 2020]

تؤيد الفلبين قرار الجمعية العامة 7/74 تأييداً تاماً، وتكرر تأكيد التزامها بالتقيد به.

والفلبين لم تفرض ولا تعترم فرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى مع القرار 4/74.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[31 آذار/مارس 2020]

إن موقف دولة قطر بشأن القرار لم يطرأ عليه أي تغيير، حيث تدعم دولة قطر القرار دعماً كاملاً. وهي تدعم كذلك بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي وتقوم بتطبيقها في سياستها الخارجية، وتتبع سياسة الالتزام التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وظلت تدعو إلى عدم فرض أي إجراءات قسرية انفرادية. وبناءً عليه، فإن دولة قطر لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المشار إليه.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 نيسان/أبريل 2020]

دأبت حكومة جمهورية كوريا، منذ عام 1999، على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ولذلك، لم تطبق جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74.

جمهورية مقدونيا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

[9 آذار/مارس 2020]

لم تطبق جمهورية مقدونيا الشمالية ولم تفرض بصورة انفرادية أي حصار أو جزاءات، وتؤكد مجدداً أنها تنفذ قرار الجمعية العامة 7/74 تنفيذاً كاملاً.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[27 آذار/مارس 2020]

حافظ الاتحاد الروسي على موقف مبدئي ثابت فيما يتعلق بالقرار، حيث بذل جهوداً محددة الهدف وانضم إلى الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي في إدانة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ودعا إلى رفعه بالكامل.

ونعتقد أن من غير المجدي ومن العقيم أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية على حصارها التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، الذي يمثل أحد مخلفات الحرب الباردة ويشكل، إلى جانب محاولات إحياء مبدأ مونرو، مفارقة تاريخية لا تبررها الحالة الراهنة بأي حال من الأحوال؛ ويعوق التعاون الإقليمي والدولي المستدام؛ ويتعارض مع أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونحن نعتبر هذا النظام غير الشرعي القائم منذ ما يقرب من 60 عاماً، انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومثالا صارخا على التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية

الإقليمية، والتي تمنع دولة ذات سيادة من اتباع نموذجها الإنمائي الخاص بها دون تدخل خارجي، وانتهاكا لحق الشعب الكوبي غير القابل للتصرف في حياة كريمة.

وإن التشديد غير المسبوق من جانب إدارة ترامب للعقوبات المفروضة على الجزيرة عن طريق تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية، وفرض العديد من القيود المالية والقيود على التأشيرات، وحظر الرحلات الجماعية للمواطنين الأمريكيين إلى الجزيرة لأغراض تعليمية، وحظر الرحلات البحرية الأمريكية إلى الموانئ الكوبية، وتعليق رحلات الطيران المنتظمة والمستأجرة التي تسيرها شركات الطيران الأمريكية إلى جميع مطارات كوبا، باستثناء المطار الموجود في هافانا، وتعليق الصادرات من السلع المصنعة التي تتجاوز نسبة مكوناتها الأمريكية 10 في المائة هي أمور تعرّض الأمن الغذائي وأمن الطاقة في البلد للخطر وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن الحملة الرامية إلى النيل من مصداقية عمل الأطباء الكوبيين والقيود المفروضة على صناعة المستحضرات الصيدلانية البيولوجية تشكل تهديدا لصحة الآلاف من الناس العاديين في جميع أنحاء العالم.

ويلحق الحصار المفروض على كوبا أضرارا فادحة باقتصاد الجزيرة ويزيد من صعوبة مساعي السلطات الكوبية لإدخال تغييرات كبيرة عليه. فالعبء ثقل، ولا سيما على شعب كوبا، لأنه يحد من تمتع أفرادهم بحقوقهم المشروعة في حياة كريمة وفي الأمن الاجتماعي التام، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

والتدابير الاقتصادية الانفرادية لها آثار مدمرة بوجه خاص في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وهو ما أكدته عدد من البلدان وقادة المنظمات الدولية. وبما أن بعض هذه البلدان محروم من الحصول على التسهيلات الائتمانية في حالات الطوارئ والمواد الضرورية وسلاسل القيمة، فقد يُدفع إلى الحافة إذا لم تتوافر لديه الموارد الكافية لتعزيز نظم الرعاية الصحية لديه ودعم الصناعة والأعمال التجارية والمواطنين العاديين.

ومن المهم بنفس القدر مقارنة هذه المشكلة من حيث مسألة تعافي الاقتصادات الوطنية الخاضعة للجزاءات، مثل الاقتصاد الكوبي، بعد انتهاء الأزمات. وإن البلدان الكبرى التي تفرض عقوبات غير قانونية، والجهات الدائنة الدولية الرئيسية الخاضعة لنفوذها، تقوم عن طريق مد يد العون إلى حلفائها بحرمان جمهورية كوبا وغيرها من البلدان التي لا تروق لها من الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، والتقسيم الدولي للعمل، وأسواق العمل، وفوائد التعاون الإقليمي، مما يحرمها من مصادر مهمة للتنمية.

وإن الحملة التي تشن على الأطباء الكوبيين هي حملة مقيتة بشكل خاص نظرا إلى التحديات الصحية العالمية.

ونحن على اقتناع بأن تجربة كوبا، التي تحظى باحترام يليق بها في العالم، مثال واضح على عدم كفاية السياسة الاستعلائية المتبعة إزاء كوبا وعدم جدواها وقصورها.

وتعتقد روسيا أن رفع الحصار لن يفيد شعب كوبا والولايات المتحدة فحسب، بل سيساعد أيضا بصورة أعم، على تحسين العلاقات الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتمشيا مع سياستنا التي لم تتغير والتي تسترشد بمبادئ القانون الدولي، نعتقد أن من الأهمية بمكان مواصلة التصويت لصالح مشروع القرار ذي الصلة الصادر عن الجمعية العامة الداعي إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2020]

لم يتغير موقف حكومة جمهورية رواندا بشأن القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وقد صوتت رواندا، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لصالح قرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وتنفذ حكومة جمهورية رواندا قرار الجمعية العامة 7/74 تنفيذا تاما، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتؤكد مجددا تأييدها لهذا القرار؛ وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار. وتؤكد حكومة رواندا أنه لا توجد موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعرقل حرية العبور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

سانت كيتس ونيفيس

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

تؤيد حكومة سانت كيتس ونيفيس اتخاذ الجمعية العامة قرارها 7/74 الذي يسعى لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة جمهورية كوبا وشعبها.

وما زال الحصار يشكل حتى الآن أكبر عقبة أمام التجارة بالنسبة للشعب الكوبي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية بعيدة المدى على الاقتصاد وعلى الحياة اليومية للكوبيين. وهذه الحالة ليست مؤسفة فحسب، بل تتعارض أيضا بشكل مباشر مع ميثاق الأمم المتحدة وحرية التجارة والملاحة. وتشكل انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي والعلاقات السلمية بين الدول.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن رفع الحصار سيعزز اقتصاد كوبا ويمكن شعبها. ولذلك، ندعو الولايات المتحدة إلى سحب الجزاءات المفروضة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، التي تعزز الحصار.

ونسلم بأن هناك عقارا طورته كوبا يُستخدم حاليا لعلاج مرضى جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا شك في أن ذلك يدل على قدرة كوبا على الإسهام بشكل مجدٍ في النهوض بالصحة العالمية.

وفي هذا السياق، تدعو سانت كيتس ونيفيس إلى تجديد الحوار بين هافانا وواشنطن، بوصف ذلك وسيلة لإنهاء هذا الحصار الذي عفا عليه الزمن.

وتواصل حكومة سانت كيتس ونيفيس التضامن مع كوبا حكومة وشعبا؛ وتصوت مرة أخرى لصالح القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"؛ وتعيد تأكيد موقفها بأن الوقت قد حان لإنهاء هذا الحصار الذي طال أمده.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

تؤكد حكومة سانت لوسيا من جديد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، فضلا عن التعايش السلمي بين الأمم. وتتقيد سانت لوسيا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تقيدا تاما بالمبدأ القانوني الدولي المتعلق بممارسة الدول الأعضاء لسيادتها بما يخدم مصالحها المشروعة، وحريتها في مزاوله النشاط التجاري أو التبادل التجاري أو التعاون الاقتصادي.

وتواصل سانت لوسيا الامتثال لهذه الالتزامات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهي لم تصدر أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى من شأنها انتهاك سيادة دولة أخرى أو مصالحها الوطنية المشروعة، أو تقييد حرية النشاط التجاري والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

وتعترف سانت لوسيا مع التقدير بالتعاون الاقتصادي والتعليمي والتقني المستمر مع كوبا في إطار السعي إلى تعزيز التنمية والاستدامة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي تمشيا مع التعاون بين بلدان الجنوب. وتعترف سانت لوسيا كذلك بالدعم الهائل الذي تقدمه كوبا إلى دائرة الصحة الوطنية في سانت لوسيا، بما في ذلك الدعم الرامي إلى مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وبناء على ذلك، تكرر حكومة سانت لوسيا تأكيد دعمها لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 آذار/مارس 2020]

تواصل حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي هذا الصدد، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين مجددا تأييدها الثابت لقرار الجمعية العامة 7/74.

وخلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، وللمرة الثامنة والعشرين على التوالي، نُظر في مشروع قرار معنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". واعتمد القرار 7/74 بتصويت مسجل بأغلبية 187 صوتا مقابل 3 أصوات، مع امتناع عضوين عن التصويت.

وقد تعزز توافق آراء المجتمع الدولي ومعارضته للحصار منذ اتخاذ القرار 19/47 في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1992.

ورغم الحصار، يعمل الأطباء الكوبيون في عشرات من البلدان حول العالم توجد بها حالات إصابة مؤكدة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وليس تصدي الأفرقة الطبية الكوبية لجائحة كوفيد-19 إلا أحد الأمثلة على الجهود التي تبذلها كوبا لتعزيز توفير الرعاية الصحية في المناطق التي تحتاج إليها في جميع

أنحاء العالم. وقد قامت جمهورية كوبا مؤخراً، في 26 و 27 آذار/مارس 2020، بنشر 16 فرقة طبية كوبية في سانت فنسنت وجزر غرينادين لمكافحة جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل حكومة جمهورية كوبا تزويد سانت فنسنت وجزر غرينادين بعقار إنترفيرون ألفا-2ب لمساعدتها في مكافحة مرض كوفيد-19.

وتجدد سانت فنسنت وجزر غرينادين رفضها لفرض قوانين تتجاوز الحدود الإقليمية، وفرض تدابير انفرادية وغير قانونية، تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما المبادئ المتصلة بتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد التزامها بتعددية الأطراف وتدعو إلى إجراء حوار فعلي وتعاون بناء بين الطرفين المعنيين بغرض رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 نيسان/أبريل 2020]

تؤكد حكومة دولة ساموا المستقلة من جديد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتؤكد تبعاً لذلك أنها لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74.

وتؤكد حكومة ساموا من جديد تأييدها المستمر للقرارات السنوية الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 شباط/فبراير 2020]

تعارض جمهورية سان مارينو دائماً وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، ومن ثم فهي تناهض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 آذار/مارس 2020]

تؤيد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مرة أخرى تأييداً تاماً مضمون قرار الجمعية العامة 7/74 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وتنتهج سان تومي وبرينسيبي سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي وهي ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وما زالت حكومة سان تومي وبرينسيبي ترفض فرض أي قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

ولذلك تدعو سان تومي وبرينسيبي إلى التعجيل برفع الحصار المفروض حالياً على جمهورية كوبا، ونحن نعتقد أن ذلك سيخلف أثراً إيجابياً هائلاً على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سان تومي وبرينسيبي دعمها المستمر للقرار السنوي الصادر في الجمعية العامة بشأن هذا البند والتصويت باستمرار لصالح هذا القرار في الجمعية العامة.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 نيسان/أبريل 2020]

تقيم المملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولم تطبق المملكة العربية السعودية أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يترتب عليها حظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تعرب المملكة العربية السعودية عن التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشير إلى دعمها لقرار الجمعية العامة 7/74 وتؤكد ذلك الدعم مجدداً.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]

[6 نيسان/أبريل 2020]

ستواصل السنغال، وفقاً لالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الامتثال لأحكام القرار 7/74، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[4 آذار/مارس 2020]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، تنفذ قرار الجمعية العامة 7/74 تنفيذاً كاملاً، وهي لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير أو إجراءات من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وما فتئت جمهورية صربيا تؤيد في الجمعية العامة القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، وما فتئت تصوت لصالحها.

وتدعو جمهورية صربيا إلى إنهاء الحصار، وهي بذلك تعبّر عن الرغبة التي تحدد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 شباط/فبراير 2020]

تعرب حكومة جمهورية سيشيل مرة أخرى عن تأييدها التام لقرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتنتهج سيشيل سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي وتلتزم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما بمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتظل حكومة سيشيل ثابتة في رفضها لفرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق مثل هذه القوانين والتدابير، لأنها تمس بسيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها، وحرية التجارة والملاحة.

ومع ذلك، ترحب حكومة سيشيل بالمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة وكوبا بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين وتشجع هذه المحاولات. وما برحت سيشيل ترى أن العلاقة المتوترة بين الولايات المتحدة وكوبا غير مواتية لتحقيق التنمية المستدامة لشعب الولايات المتحدة أو شعب كوبا.

ولذلك تحث سيشيل، في هذا السياق، على الإسراع برفع الحصار المفروض حالياً على جمهورية كوبا، وتعتقد أن ذلك سيخلف أثراً إيجابياً هائلاً على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سيشيل دعمها المستمر للقرار السنوي الذي يتخذ بشأن هذا البند في الجمعية العامة وستواصل التصويت لصالحه.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 آذار/مارس 2020]

تؤكد جمهورية سيراليون من جديد التزامها الكامل بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وتقيم جمهورية سيراليون علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. وقد صوتنا في الماضي لصالح جميع القرارات الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتكرر جمهورية سيراليون دعوتها إلى الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي لا يزال يؤثر سلباً على رفاه الشعب الكوبي. ولذلك، تؤكد سيراليون من جديد تأييدها الكامل والصريح لقرار الجمعية العامة 7/74، الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا.

وجمهورية سيراليون متفائلة إزاء الخطوات التي اتخذت في الماضي لتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. ونحن على ثقة بأنه سيتم البناء على ما أُحرز من تقدم.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]

[5 شباط/فبراير 2020]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/74. وما انفكت سنغافورة تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتوصوت لصالحها منذ عام 1995.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2020]

تدعو جزر سليمان، في إطار تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/74، إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1962، وذلك وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعرب جزر سليمان عن تقديرها للروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعبا، وبما تبديه من قدرة على الصمود والسخاء لكفالة التعليم وتوفير المأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراستهم هناك، وذلك رغم المشقات المفروضة عليها.

الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 شباط/فبراير 2020]

ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74، وذلك وفقا للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان جملة أمور منها حرية التجارة والملاحة.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 آذار/مارس 2020]

أعادت وزيرة العلاقات الدولية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا، ناليدي باندور، في بيانها الذي ألقته خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019، التأكيد على تضامن جنوب أفريقيا الثابت مع حكومة كوبا وشعبها، وأدانته استمرار الجزاءات الانفرادية المفروضة على كوبا. وفي الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أيدت حكومة جنوب أفريقيا أيضا إلى جانب 186 دولة، القرار 7/74 المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وجنوب أفريقيا، بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، ستعزز أواصر الصداقة والتضامن التي تربط بين القارة وكوبا، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم الدولي من أجل إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وتكرر جنوب أفريقيا أيضا التأكيد على تأييدها للبيان الصادر عن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، بشأن إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، خلال الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد، المعقودة في أديس أبابا، إثيوبيا، في 10 شباط/فبراير 2020.

وتدين جنوب أفريقيا التدابير الأخيرة الرامية إلى تشديد الحصار المفروض على كوبا، بما في ذلك تعليق رحلات الطيران المستأجرة العامة، اعتبارا من 10 آذار/مارس 2020، بين أي مطار في الولايات المتحدة وكوبا، باستثناء مطار خوسيه مارتى الدولي. وهذا التدبير هو الأحدث من ضمن جزاءات، عددها 190 جزاء، فرضتها حكومة الولايات المتحدة منذ عام 2017، وتشمل تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996، وإغلاق الخدمات القنصلية في سفارة الولايات المتحدة في هافانا، وإلغاء التراخيص القائمة لتأجير الطائرات إلى شركات الطيران الكوبية المملوكة للدولة، وتعليق رحلات البواخر السياحية، واضطهاد سفن الناقلات التي تنقل النفط إلى كوبا.

وتظل جنوب أفريقيا متضامنة مع كوبا وشعبها، على الرغم من الضغوط المتزايدة التي تمارسها إدارة الولايات المتحدة على هافانا.

وتشكل الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة عقبات رئيسية تعرقل دخول شركات جنوب أفريقيا في معاملات تجارية مع كوبا. ومع ذلك، لا تزال العلاقات بين جنوب أفريقيا وكوبا تمثل نموذجا ناجحا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أعربت جنوب أفريقيا مجددا عن التزامها ببرامج التعاون الثنائي القائمة مع كوبا، فضلا عن السعي إلى إيجاد مجالات تعاون جديدة، مثل تطوير الهياكل الأساسية، والزراعة، والعلم والتكنولوجيا.

لكن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يبقى أكبر عقبة تعرقل سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتزيد القيود الاقتصادية والمالية الصارمة، والتهديدات الصادرة بتشيدها، من تعقيد المصاعب والمعاناة التي يعيشها الشعب الكوبي.

ولذلك، تنتهز جنوب أفريقيا هذه الفرصة لتشديد بالبلدان التي اتخذت تدابير للتخفيف من الآثار المحددة لقانون هيلمز - بيرتون، وتطلب إلى البلدان التي تمثل أطرافا ثالثة أن تدعم كوبا وشعبها عن طريق إلغاء القوانين أو الأنظمة المحلية التي لا تزال تعرقل تنمية كوبا وشعبها، أي كانت، وفقاً لقرار الجمعية العامة 7/74.

وعلاوة على ذلك، ننثي على كوبا لما أبدته من تضامن ولما تحلت به من روح التعاون الدولي خلال ذروة تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد دعا الأمين العام إلى توفير استجابة عالمية وإلى التضامن بغض النظر عن المنطقة الإقليمية والجنسية والعرق والدين والنظام السياسي والاقتصادي والحالة من حيث التنمية والسن. ورغم المصاعب والتحديات، كانت كوبا مرة أخرى على قدر الحدث، وأرسلت أفرقة طبية إلى البلدان التي تحتاج إلى المساعدة في إنقاذ الأرواح. ولم ينسحب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر كوبا عن انتهاج سياستها الدولية المتمثلة في تقديم الدعم لمن يحتاجون إليه. وهذا العمل الإنساني المتقاني يزيد بدرجة أكبر من أهمية الدعوة إلى إنهاء سنوات الظلم هذه التي دامت لأكثر من 60 عاما.

وتتأشد جنوب أفريقيا المجتمع الدولي مجدداً مضاعفة جهوده للتشجيع على إقامة حوار بناء وشفاف بين كوبا والولايات المتحدة، بهدف تحقيق أهداف جميع القرارات التي سبق أن اتخذتها الجمعية العامة بشأن المسألة، ولضمان المزيد من التقدم المستدام لشعب كوبا.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2020]

تعرب جمهورية جنوب السودان من جديد عن قلقها البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. واتساقاً مع آراء غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتمشياً مع قرارات الاتحاد الأفريقي AU/Res.1/Assembly (XVII) و AU/Res.1/Assembly (XIX) و AU/Res.1/Assembly (XXI)، تدعو جمهورية جنوب السودان إلى رفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي منذ أكثر من نصف قرن. وترى جمهورية جنوب السودان أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو عمل انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وترى جمهورية جنوب السودان أن هذه التدابير القسرية تضر بالنمو الاقتصادي في كوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وفي هذا الصدد، تدعو جمهورية جنوب السودان إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 آذار/مارس 2020]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية، ضد أي بلد، بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يقوض سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تصدر سري لانكا أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد القرارات الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، وتبنّت الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[9 آذار/مارس 2020]

أيد السودان القرار 7/74 تأييداً تاماً وصوت لصالحه في الجمعية العامة.

ويعود إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية السودان وكوبا إلى عام 1969. وصادف عام 2018 الذكرى السنوية التاسعة والأربعين لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين. وأحرزت العلاقات الثنائية خطوة إلى الأمام باعتماد سفير جمهورية السودان لدى فنزويلا سفيراً لدى كوبا في آذار/مارس 2014. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين.

وتنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ولمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويعارض السودان، تمثيلاً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظراً لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكاً للميثاق. وفي سبيل هذه الغاية، يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال الذي اعتمد في إطاره القرار 7/74، ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية على نحو يمس بسيادة أي دولة أخرى. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتسبب في خسائر فادحة ومعاناة جسيمة للشعب الكوبي وينتهك حقوق ومصالح كوبا المشروعة، لكونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً لمبادئها السامية والنبيلة.

ولا يزال السودان نفسه ينتظر التنفيذ الكامل للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2017 برفع الجزاءات الانفرادية الاقتصادية والمالية والتجارية عنه، لا سيما فيما يتعلق بتسهيل إجراء المعاملات المصرفية والمالية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا يزال السودان ينتظر أيضاً الرفع الفوري لاسمه من قائمة الدول الراضية للإرهاب.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار 7/74، أحالت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة إلى الهيئات المتعددة الأطراف المعنية ابتغاء حشد الدعم اللازم للقضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 آذار/مارس 2020]

تظل جمهورية سورينام ملتزمة التزاماً راسخاً بالمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام مبادئ القانون الدولي. وترى سورينام أنه ينبغي دائماً احترام تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحق الأمم في تحقيق التنمية وفقاً للمسار الذي ترسمه لنفسها. وتزداد أهمية الالتزام بهذه المبادئ بشكل خاص في عصر أصبح فيه المستوى العالي من الترابط والاعتماد المتبادل بين النظم العالمية والروابط المتصلة بها يؤثر تأثيراً متزايداً ومتنامياً في مدى قدرة البلدان على جني الإيرادات.

وتلاحظ سورينام أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عقود يتعارض مع هذه المبادئ والقواعد ويؤدي إلى نتائج عكسية في العلاقات التجارية.

وفي حين اعتُبر التقارب بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2015 أمراً مشجعاً ومواتياً لتحقيق تفاهم أفضل وتحسين العلاقات بين الدولتين، فإن إعلان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 عن عزمها على تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، الذي يسمح بمباشرة إجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة ضد الكيانات الكوبية، يعكس مسار تلك العملية، لأنه يشدّد الحصار الاقتصادي ويمدّد آثاره التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية ويوسّع الهوة بين المواقف المتباينة للدولتين.

وكما جرى التأكيد مراراً في العديد من المحافل الدولية، تشكل التجارة محركاً للنمو الاقتصادي المستدام وهي ضرورية للقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي. ولذلك تدعو سورينام إلى رفع الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي يضر بجميع قطاعات الاقتصاد في كوبا، ويحرم الشعب الكوبي من استخدام كامل إمكانات موارده، ومن ثم فهو يسد مساره الإنمائي.

وتعرب سورينام مرة أخرى عن تضامنها مع كوبا، حكومة وشعباً، وتسجل أن حكومة جمهورية سورينام لم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير تؤثر على الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لشعب كوبا وحكومتها، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/74.

سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]

[1 نيسان/أبريل 2020]

كما كان الحال في السنوات الماضية، أعربت سويسرا في عام 2019 عن تأييدها قرار الجمعية العامة المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وترى سويسرا أن التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية المتخذة ضد جمهورية كوبا تترتب عليها عواقب سلبية على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وتزيد من صعوباته الاقتصادية. ولهذه الأسباب ينبغي إلغاؤها.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[13 آذار/مارس 2020]

إشارةً إلى الرسالة الموجهة إلى البعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة، من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمانة العامة، برقم (DPPA/AD/2020/1) تاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2020، واستناداً إلى قرار الجمعية العامة 7/74 المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا"، فإنني أكتب لكم هذه الرسالة التي تتضمن الملاحظات والتقييمات الوطنية لحكومة الجمهورية العربية السورية تجاه هذه المسألة الهامة:

- تُجَدِّد الجمهورية العربية السورية التزامها التام بكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وآخرها قرار الجمعية العامة 7/74.
- تُعَبِّر الجمهورية العربية السورية، الدولة العضو والمؤسس للأمم المتحدة، عن تمسكها والتزامها التامين بتطبيق مضامين الفقرتين 2 و 3 من منطوق القرار 7/74، وهي تعتبر نفسها غير معنية ولا ملزمة بأي من التدابير الاقتصادية غير الشرعية والقسرية أحادية الجانب التي تفرضها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الشعب الكوبي منذ عام 1962 وحتى اليوم.
- إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يخرق قرارات الجمعية العامة التي ترفض بشكل عام التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها بعض الحكومات على دول أخرى، باعتبارها وسيلة من وسائل القسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.
- تدين الجمهورية العربية السورية وترفض، من حيث المبدأ، قيام بعض الحكومات والتجمعات الإقليمية وما دون الإقليمية، بفرض أية تدابير قسرية أحادية الجانب على بلدان أخرى، سواء أكانت اقتصادية أو تجارية أو مالية. ولقد أثبتت تجارب عالمنا أن الهدف الوحيد لهذه التدابير القسرية هو قسر الدول النامية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإخضاعها لسياسات ومصالح حكومات الدول والكيانات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري.
- كما هو معلوم، فإن الإدارة الأمريكية الحالية لجأت إلى إعادة فرض وتشديد الكثير من تدابير الحصار الاقتصادي الجائر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام 1962، حيث قامت هذه الإدارة الأمريكية بتفعيل الباب الثالث مما يسمى "قانون هيلمز بورتون" الذي كان يقوم أصلاً منذ عقود على عقيدة سياسية متطرفة ولا أخلاقية، مضمونها أن القوة العسكرية والنفوذ الاقتصادي اللذين تملكهما الولايات المتحدة الأمريكية يمنحانها القدرة والسلطة لفرض الهيمنة المتوحشة على شعوب العالم وعلى الدول النامية، وذلك من خلال استخدام الإجراءات الاقتصاديةية القسرية أحادية الجانب.

- غني عن القول إن سياسة فرض الحصارات الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الحكومات والتجمعات الإقليمية والجغرافية تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتُخالف أهداف وغايات "خطة التنمية المستدامة لعام 2030" وتعرق تحقيق شعارها بأن لا يتخلف أحد عن الركب وأن التنمية والرفاه هما جزء من الحقوق الأساسية لجميع شعوب العالم دون تمييز أو قيد.
- تعتقد حكومة بلادي بكل شفافية أن الوقت قد حان حتى تنتظر الأمانة العامة بشكلٍ جدي في اقتراح الجمهورية العربية السورية الخاص بتضمين تقارير الأمين العام ذات الصلة بموضوع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، توصيات عملية وواقعية تكفل تنفيذ هذه القرارات.
- تُطالب الجمهورية العربية السورية الأطراف الدولية كافة والهيئات الأممية المختصة باحترام الالتزامات التي نصّت عليها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بموضوع فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وتُشير الحكومة السورية بشكلٍ خاص إلى قرار الجمعية العامة [200/74](#) الذي تحت فيه المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعّالة لوضع حدٍ لاستخدام تدابير اقتصادية قسرية انفرادية ضد البلدان النامية لم تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية، أو تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتُخل بالمبادئ الأساسية للنظام التجاري الحر والمتعدد الأطراف.
- تُشير الحكومة السورية بشكلٍ خاص إلى الفقرة 4 من منطوق قرار الجمعية العامة [200/74](#)، والتي تضمنت الطلب من الأمين العام "رصد ما يفرض من تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للقسط السياسي والاقتصادي ودراسة أثر تلك التدابير في البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها في التجارة والتنمية". كما تُشير الحكومة السورية إلى نص الفقرة 5 من منطوق ذات القرار، والتي تضمنت تكليفاً للأمين العام بأن يُقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز بوجه خاص على ما للتدابير الاقتصادية الانفرادية من آثار على تحقيق التنمية المستدامة.
- تُذكّر الجمهورية العربية السورية بأن الشعب السوري لا يزال إلى اليوم هدفاً للعديد من الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ودولٍ أخرى. ولقد تسببت هذه التدابير القسرية العدائية، والتي يعود تاريخ فرض الكثير منها إلى أربعة عقود مضت، بخسائر فادحة في الاقتصاد السوري. غير أن الأسوأ هو الذي يحصل اليوم، إذ بعد معاناةٍ مريرة استمرت أكثر من تسع سنوات بسبب الإرهاب الذي استهدف سورية، فإن الحكومات التي تفرض هذا الحصار الاقتصادي على سورية تسعى عبر تشديده الآن إلى عرقلة استعادة الاقتصاد السوري قدرته على الإنتاج والتعافي، بما يؤثر مباشرةً على حياة المواطنين وتمتعهم بحقوقهم في الخدمات الأساسية، بما في ذلك عرقلة تهيئة الظروف والمناخات الملائمة لعودة اللاجئين والمُهجّرين السوريين إلى بيوتهم، وعرقلة إطلاق عملية إعادة البناء والتعافي.

- للتوضيح، فإن هذه الإجراءات القسرية غير الشرعية تحول دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد والخدمات الأساسية، كالغذاء والدواء والتعليم والمعدات الطبية والوقود، ولوازم الزراعة والصناعة، ومعدات وقطع الطيران المدني ومعدات الاتصالات. كما تمنع هذه الإجراءات الحكومة السورية والقطاع الخاص فيها من إمكانية التعاون أو العمل مع طرف ثالث، حيث تعيق هذه التدابير قيام أي مؤسسة خاصة أو جهة أجنبية بالتعاقد مع الحكومة السورية، خشية أن تطالها عقوبات مالية ومصرفية وحظر التعامل معها من قبل الدول التي تفرض هذه الإجراءات الأحادية. وبالمحصلة، تُعرقّل هذه الإجراءات الظالمة استيراد أهم الاحتياجات الأساسية للسوريين، وإبرام عقود الصيانة وإعادة التأهيل، وهي تُعرقّل اليوم القيام بإطلاق مشاريع إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية، وتحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
- إن عدم وجود آليات وأدوات قانونية دولية تكفل الطعن في الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب يعني بقاء القرارات السنوية للجمعية العامة وتقارير الأمين العام ذات الصلة، رغم أهميتها، بلا فاعلية حقيقية. وبالنتيجة، فإن تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيبقى بلا آفاق حقيقية.

لقد آن الأوان لوضع حدٍ لسياسة الحصار الاقتصادي اللاأخلاقية ضد كوبا والجمهورية العربية السورية وغيرهما من الدول، إذ لم يعد مقبولاً في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب أن تلجأ حكومات بعض الدول إلى ممارسات قائمة على استخدام القوة الاقتصادية والتجارية والمالية لقهر الشعوب واستغلال أوضاعها الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بغية إخضاعها أو تدميرها.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2020]

تؤكد حكومة جمهورية طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/74، المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وطاجيكستان، بوصفها جزءاً من المجتمع الدولي، تدعو إلى التقيد بمبادئ القانون الدولي وتؤكد أن حرية كل أمة في تقرير مسار تنميتها حق أساسي لها. ولذلك، تعتبر طاجيكستان التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة أمراً غير مقبول.

وتعتقد طاجيكستان أن القيود الاقتصادية والتجارية والمالية تضر دائماً باقتصاد البلد المعني، مما يؤثر على رفاه الناس ومقومات عيشهم.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات من قبيل الإرهاب ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ والتراجع الاقتصادي، يتعين على البلدان أن تعمل معاً لمواجهة التحديات العالمية.

وتتعارض هذه القيود الاقتصادية والتجارية والمالية مع مبادئ الأمم المتحدة وتضع عقبات تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 شباط/فبراير 2020]

ما فتئت الحكومة التايلندية الملكية منذ عام 1994 تؤيد باستمرار قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا.

وتعارض تايلند قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي في الواقع إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد، وسبب المعاناة لشعبه.

ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل ولا تزال تايلند تعارض وضع هذه القوانين أو التدابير.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 آذار/مارس 2020]

تلتزم تيمور - ليشتي التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي هذا الصدد، تكرر تيمور - ليشتي الإعراب تأكيد موقفها المؤيّد لقرار الجمعية العامة 7/74، وتؤكد مجددا أنها لم تصدر أو تطبق أيًا من القوانين أو التدابير من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي بشدة استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وتعرب عن تأييدها للرفع الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ويعتقد أن فرض التدابير المذكورة سيعيق قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويضعف تطبيق ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]

[21 نيسان/أبريل 2020]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، سعت توغو دائما إلى تعزيز احترام المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها. وبالمثل، تؤيد توغو بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية. وبناءً على ذلك، ترفض توغو بشكل منهجي اللجوء إلى أي تدابير انفرادية لممارسة الضغوط على الدول. ولذلك لم يحدث قط

أن أصدرت توغو أو طبقت أي قوانين أو أنظمة تمسّ بسيادة دول أخرى أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو على تأييد مبادرات الحكومة الكوبية الرامية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا الحصار يجب إنشاؤه، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في إحراز المزيد من التقدم صوب استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وهو هدف تؤيده جمهورية توغو تأييدا كاملا. وتأمل توغو في أن يتواصل على وجه السرعة التقارب الذي بدأ مع استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في عام 2015.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 نيسان/أبريل 2020]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74. وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 آذار/مارس 2020]

لا تزال حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاما تاما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولا تزال الحكومة ثابتة على رأيها المتمثل في أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الداخلية التي يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية هي أعمال تتعارض مع المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق والقانون الدولي. وبناءً عليه، فإن ترينيداد وتوباغو، ووفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي، لا تطبق تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد دول أخرى.

ومنذ عام 1972، الذي أُقيمت فيه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تحتفظ حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بعلاقة متعددة الأوجه مع جمهورية كوبا، يعد الاقتصاد أحد أبعادها الهامة. وما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز الحوار البناء من أجل التعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يشكل عقبة رئيسية تعترض تحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد.

ورحبت ترينيداد وتوباغو بإعادة فتح قناة الحوار الصريح والمباشر بين كوبا وعضو نافذ ومحترم من أعضاء المجتمع الدولي. غير أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً مع فرض عقوبات اقتصادية جديدة في عام 2017 وفرض مزيد من القيود على السفر والسياحة والتحويلات المالية.

وتعيد ترينيداد وتوباغو تأكيد تأييدها للتراجع عن هذه التدابير وتهيب بعضو المجتمع الدولي المسؤول والذي يحظى باحترام كبير أن يعمل مع كوبا لإقامة علاقة ثنائية متطورة ومفتوحة، على أساس الاحترام المتبادل والتساوي في السيادة. وتؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً موقفها بأن تحقيق هذه العلاقة بالكامل سيظل بعيد المنال ما لم يُرفع الحصار. ويجب أن يشكل هذا الهدف البالغ الأهمية أولوية بالنسبة لكلا البلدين حكومةً وشعباً.

ولذلك تجدد ترينيداد وتوباغو بقوة دعوتها منذ زمن طويل إلى إعادة دمج كوبا دمجاً كاملاً في النظام الدولي وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[24 شباط/فبراير 2020]

تؤكد تونس من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا السياق، أيدت تونس القرار 7/74، وكذلك جميع قرارات الجمعية العامة السابقة التي تدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. وتجدر الإشارة إلى أن تونس لا تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية ذات تأثير يتجاوز الحدود الإقليمية. وبالتالي، فإنها لم تعتمد ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 آذار/مارس 2020]

لا توجد في جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/74. وتعرب تركيا عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للناس، وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

[26 آذار/مارس 2020]

تعيد حكومة تركمانستان مرة أخرى تأكيد موقفها الداعم لقرار الجمعية العامة 7/74 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتؤكد تركمانستان من جديد مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي مبادئ مكرسة أيضاً في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتعتبر تركمانستان أن استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي يناقض المبادئ الأساسية للقانون الدولي وكذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ويتعارض مع صكوك قانونية دولية أساسية أخرى.

فالحصار المفروض بشكل انفرادي على جمهورية كوبا يحول دون تنمية الاقتصاد الكوبي ويشكل عقبة كبيرة تحول دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع دول منفردة من استخدام الجزاءات الاقتصادية والتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان مستقلة أخرى، بما في فيها كوبا.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

تكرر حكومة توفالو موقفها القائل بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع ضرورة تعزيز الحوار ودعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين جميع الدول. ولا تزال هذه الممارسة التمييزية في مجال التجارة تؤثر سلباً على الظروف المعيشية وحقوق الإنسان، وكذلك على الجهود التي تبذلها كوبا حكومةً وشعباً لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة.

ولم تصدر حكومة توفالو ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا، وهي تؤيد تأييداً كاملاً إنهاء الحصار المفروض على كوبا في مجالات الاقتصاد والتجارة والمالية تمشياً مع الطلب الصريح الذي ما فتئت توجهه الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيتيح ذلك لجمهورية كوبا زيادة توطيد وتعزيز تعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو.

ولذلك، تسلط حكومة توفالو الضوء على أهمية إصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا، الذي سيكون خطوة مشرفة، بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السيادة والمساواة بين جميع الدول والشعوب. وتود توفالو أيضاً أن تعرب عن تقديرها للمنح الدراسية التي قدّمتها كوبا لطلاب الطب في توفالو.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

لدى أوغندا علاقات ثنائية ودية وتعاون وثيق مع شعب كوبا وحكومتها، وفقاً للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أن يساور المجتمع الدولي القلق لأن الحصار المفروض على كوبا لم يؤدّ، بعد عقود من تنفيذه، إلى أي إنجازات بارزة، سوى التسبب بصعوبات اقتصادية للشعب الكوبي طوال المدة التي ظل فيها قائماً.

ولذلك، تؤيد أوغندا تأييداً كاملاً رفع الحصار المفروض على كوبا في مجالات الاقتصاد والتجارة والهجرة والمجالات المالية، تمثلياً مع الطلبات الصادرة عن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[10 شباط/فبراير 2020]

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة 7/74، الذي اعتمد بأغلبية 187 صوتاً.

وتتصرف الإمارات العربية المتحدة وفقاً لالتزاماتها بموجب مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتشدد دولة الإمارات العربية على أنه ينبغي لجميع الدول أن تتمتع بكامل الحرية في التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية وفقاً للقانون الدولي. ولذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا. وعلاوة على ذلك، لا تتغاضى الإمارات العربية المتحدة عن تطبيق هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 أيار/مايو 2020]

تدعو المملكة المتحدة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ففي رأينا لا يخدم الحصار أي غرض مفيد. بل يؤثر سلباً على المستويات المعيشية للشعب الكوبي ويعوق التنمية السياسية والاقتصادية للبلد.

وعلى وجه الخصوص، يخلف الحصار، من خلال القيود التي يفرضها على التحويلات المالية والسياحة والسفر من الولايات المتحدة وإليها، أثراً سلبياً على القطاع الخاص الناشئ في كوبا الذي يشكل تطويره أمراً بالغ الأهمية للآفاق الاقتصادية للجزيرة. وتحد القيود المفروضة على سفر المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة وعلى سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا من احتكاك الشعب الكوبي بمواطني الولايات المتحدة ومن تلاقح القيم والأفكار والتفاهم الاجتماعي والثقافي.

وتؤدي آثار الحصار المتجاوزة للحدود الإقليمية، ولا سيما تفعيل البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، إلى منع وتقييد قدرة الشركات الأجنبية، بما فيها الشركات البريطانية، على الاضطلاع بأعمال تجارية مشروعة وقانونية في كوبا. وتعتبر المملكة المتحدة أن هذه الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتتواصل الدفاع بقوة عن حق الشركات البريطانية في الاتجار مع كوبا والاستثمار فيها. ومن ثم، حمايةً لمصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في المملكة المتحدة من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي سنّته، أصدرت

المملكة المتحدة تشريعاً مُبطلاً يحظر الامتثال لقانون هيلمز - بيرتون ويتضمن أحكاماً تنص على رفع دعاوى مضادة أمام محاكم المملكة المتحدة ضد المدعين من الولايات المتحدة.

وتعرب المملكة المتحدة مرة أخرى عن خيبة أملها العميقة إزاء ما قرره الولايات المتحدة من تفعيل البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون في نيسان/أبريل 2019. ونعتبر أن محاولة منع الشركات الأجنبية من الاضطلاع بأعمال تجارية مشروعة في كوبا هو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي وانتهاك للاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في 18 أيار/مايو 1998. ووفقاً لهذا الاتفاق، تخلى رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون عن تطبيق البابين الثالث والرابع لأكثر من 20 عاماً. وندعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار وتنفيذ الجانب الذي يخصها من اتفاق 18 أيار/مايو 1998.

وتعتقد المملكة المتحدة أن الحوار والعمل مع كوبا ومع شعبها، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاق ثنائي جديد بشأن الحوار والتعاون السياسيين، هما أفضل سبيل للتشجيع على زيادة احترام حقوق الإنسان الأساسية ولتحقيق التقدم الاقتصادي في كوبا. ونرى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يزيد من صعوبة تحقيق هذه الإصلاحات التي تخدم مصالح الشعب الكوبي الفضلى.

وفي السياق المحدد لجائحة كوفيد-19، نرى أن الحصار يشكل عائقاً إضافياً أمام كوبا، ويؤدي إلى تفاقم الأضرار التي قد تلحقها الجائحة بصحة الشعب الكوبي ورفاهه.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[28 آذار/مارس 2020]

كان للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة آثار سلبية للغاية على الاقتصاد الكوبي وعلى رفاه الشعب الكوبي عموماً.

وتواصل جمهورية تنزانيا المتحدة الدعوة إلى الإلغاء الكامل وغير المشروط لجميع الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها من الجزاءات المفروضة على كوبا.

وتشدد تنزانيا على أن رفع الحصار لن يمهّد الطريق أمام ازدهار العلاقات الاقتصادية بين كوبا والولايات المتحدة فحسب، بل سيعزز أيضاً علاقاتهما في جميع الجوانب الأخرى.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[13 شباط/فبراير 2020]

صوتت أوروغواي لصالح قرار الجمعية العامة 7/74 لأنها ترى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا يتعارض مع القانون الدولي وينتهك المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويستند موقف أوروغواي إلى مبادئ احترام القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل، والتسوية السلمية للمنازعات، التي تشكل حجر الزاوية في سياستها الخارجية.

وبناء على ذلك، فإن أوروغواي لم تسن أو تطبق أي أحكام تؤثر في المساواة في السيادة أو في قرارات الدول الأخرى، وهي تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، أدانت أوروغواي بقوة أي نظرية تدعم أو تبرر تطبيق القوانين المحلية خارج الولاية الإقليمية، باستثناء ما يندرج منها تحت القانون الدولي، وأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة تشكل إجراء انفراديا من جانب دولة ما لفرض جزاءات استجابة لقرارات سيادية تتخذها دولة أخرى في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو غيرها من المجالات.

وتعارض أوروغواي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا: فهو ليس انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل هو أيضا عائق شديد أمام رفاه الشعب الكوبي، ويؤدي إلى نقص ومعاناة للسكان ويقيّد الحق المشروع في التنمية.

وتحث أوروغواي كلا الطرفين على استئناف الحوار الذي سيجتري التحرك نحو تسوية المشاكل المتعلقة بين هذين البلدين في قارتنا.

أوزبكستان

[الأصل: بالروسية]

[25 شباط/فبراير 2020]

تؤيد جمهورية أوزبكستان قرار الجمعية العامة 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتعيد تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وتمتثل أوزبكستان امتثالاً تاماً لأحكام هذا القرار ولم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجته.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 أيار/مايو 2020]

تؤكد حكومة فانواتو من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/74، الذي دعت فيه الجمعية العامة للسنة الثامنة والعشرين على التوالي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتكرر فانواتو تأكيد التزامها بالعمل وفقاً لالتزاماتها بموجب مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك صون تساوي الدول في السيادة وحرية التجارة والملاحة على الصعيد الدولي.

ولذلك، فإن فانواتو تؤيد تماماً رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[16 آذار/مارس 2020]

إن تطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية ينتهك الحقوق السيادية والاستقلال السياسي للدول الأخرى وحقوق الإنسان لمواطنيها. وتدافع جمهورية فنزويلا البوليفارية عن هذا الموقف التزاماً بالمبادئ والقيم المكرسة في دستورها الوطني، ومن بينها النزعة الإنسانية، والتعاون، والتضامن فيما بين الشعوب، والالتزام الراسخ بالتوجه السلمي، مهتديةً في ذلك بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

ولذلك، تدين حكومة فنزويلا تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لتلك التدابير ضد جمهورية كوبا، لما يمثل ذلك من ممارسة عفا عليها الزمن تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، كما تنتهك تلك التدابير حرية التجارة والملاحة وقواعد النظام التجاري الدولي. وتؤكد فنزويلا من جديد أيضاً إدانتها تطبيق أحكام قانوني توريتشييلي وهيلمز - بيرتون اللذين تتجاوز آثارهما حدود الولاية الإقليمية، واللذين تسببا في إلحاق أضرار إضافية فادحة باقتصاد جمهورية كوبا لمدة ما يقارب 30 عاماً، وذلك في إطار علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الثالثة ومع الكيانات الفرعية التابعة لشركات الولايات المتحدة على حد سواء.

وما فتئت فنزويلا تؤيد القرارات المتعلقة بهذا الموضوع والتي اعتمدتها أغلبية ساحقة واستثنائية في الجمعية العامة منذ عام 1991. وبالمثل، أصدرت فنزويلا وأيدت إعلانات في محافل دولية أخرى تشجب هذه الأعمال، التي هي بحكم تعريفها عدائية وبالتالي تقوض التعايش السلمي بين الأمم والشرعية الدولية.

وتأسف الحكومة البوليفارية للانتكاسة التي بدت في موقف حكومة الرئيس دونالد ترامب في عدد من المناسبات، عندما أعربت عن نيتها إعادة تأكيد نهج التدخل بمختلف أشكاله في الشؤون الداخلية لجمهورية كوبا بوصفه أحد عناصر سياساتها تجاه ذلك البلد الشقيق. وترى فنزويلا ضرراً في وضع سياسات دولة وتنفيذها استناداً إلى اتهامات متحيزة لا أساس لها.

وأدت سياسة المواجهة التي جرى الترويج لها وتطبيقها على مدى عقود من الزمن إلى الإضرار برفاء هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن انتهاك حقوق الإنسان المكفولة لمواطنيه. وفي هذا السياق، تحت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة الأمريكية على الامتثال الفوري لقرارات الجمعية العامة 19/47 و 16/48 و 9/49 و 10/50 و 17/51 و 10/52 و 4/53 و 21/54 و 20/55 و 9/56 و 11/57 و 7/58 و 11/59 و 12/60 و 11/61 و 3/62 و 7/63 و 6/64 و 6/65 و 6/66 و 4/67 و 8/68 و 5/69 و 5/70 و 5/71 و 4/72 و 8/73 و 7/74 التي مثلت لحظات اعتمادها علامات تاريخية مميزة في الأمم المتحدة من حيث عدد الأصوات المؤيدة.

وبناء على ذلك، تود فنزويلا أن تسلط الضوء على ما تم الإعراب عنه في إعلان مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - المعاهدة التجارية للشعوب، المعقود في هافانا في 14 كانون الأول/ديسمبر 2019، والذي يؤكد اتخاذ الجمعية العامة مؤخراً القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على

كوبا“ بأغلبية 187 صوتاً مؤيداً، مما يدل مرة أخرى على عزلة حكومة الولايات المتحدة من جانب الأغلبية الساحقة، في سياق مجتمع دولي ملتزم بالحقيقة والعدالة واحترام القانون الدولي.

وتمشياً مع تلك النداءات القوية، ترفض فنزويلا رفضاً قاطعاً التدبير الذي أعلنته وزارة خارجية الولايات المتحدة القاضي بالسماح، في المستقبل القريب وبموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، برفع دعاوى قضائية أمام محاكم الولايات المتحدة، حصراً ضد الشركات الكوبية المدرجة فيما يسمى 'قائمة الكيانات الكوبية المقيدة' التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة منذ عام 2017. ومن الواضح أن هذا التدبير يرمي إلى تشديد الحصار وتوسيع نطاق آثاره التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية. وعلى سبيل المثال، أصبح من المعروف مؤخراً أن مديري عدة شركات أجنبية لها مصالح في كوبا قد تلقوا رسائل من وزارة الخارجية تحظر الدخول إلى أراضي الولايات المتحدة، حتى في الحالات التي يكون فيها لهذه الشركات فروع في جمهورية كوبا فقط، وذلك في توسيع لنطاق حق النقض المعلن بالفعل ضد الشركات المذكورة على وجه التحديد.

وبالمثل، يشكل منع المواطنين الكوبيين من السفر انتهاكاً لحقوق الإنسان وانتكاسة واضحة في عملية تطبيع العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينبغي أن يُعتبر في حد ذاته رسالة تحذيرية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بسبب نوع العلاقة السلبية المطروح من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحالية.

وفي الواقع، إذ تكرر حكومة فنزويلا تأكيد إدانتها لاستمرار هذا التدبير الذي عفا عليه الزمن والمخالف للقانون الدولي، فإنها تشدد على أن هذه الإجراءات لا تساعد إطلاقاً في تهيئة المناخ المؤاتي للحوار والتعاون الذي يجب أن يسود العلاقات الدولية بين البلدان المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومع قرار الجمعية العامة 2625 (د-25) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وهو الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970.

وواصلت فنزويلا، من خلال إدانتها التدابير الجنائية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا، الامتثال لقرار الجمعية العامة 7/74. وتدعو فنزويلا الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى، في ضوء التزامها الأخلاقي والمادي بالتقيد الصارم بالقانون الدولي، إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، الذي يؤثر بطابعه المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية على جميع الدول التي تقيم علاقات اقتصادية ومالية وتجارية مع ذلك البلد. ومن شأن تغير موقف الولايات المتحدة أن يثبت التزامها بالشرعية الدولية واحترامها لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل المطالبة بوضع حد لممارسة تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى تقييد الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقاً للحق في تقرير المصير، نظامها السياسي والاجتماعي بما يتماشى مع ظروف وخصوصيات بلدانها وشعوبها. وينبغي عدم حرمان الشعوب تحت أي ظرف من الظروف من سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها.

وختاماً، تجدد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وبناءً عليه، تكرر دعوتها لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتثال لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها 28 قراراً، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا بصورة غير قانونية منذ ما يقرب من ستين عاماً.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[3 آذار/مارس 2020]

دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء العمل بسياساتها وقوانينها المتعلقة بالحصار والحظر الاقتصادي والتجاريين والماليين المفروضين على كوبا، وآخر تلك القرارات هو القرار 7/74، الذي اتخذ بأغلبية 187 صوتاً.

وتشكل سياسة الحصار التي تطبقها الولايات المتحدة على كوبا انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كما تتعارض مع الرغبة المشتركة للدول المتمثلة في إقامة علاقات دولية متساوية، بصرف النظر عن النظم السياسية واستناداً إلى احترام حق كل دولة في اختيار مسار التنمية الخاص بها.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتؤمن بأن الأمم المتحدة ستتخذ قريباً مبادرات وتدابير عملية لتتجهل بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

وترى فييت نام أنه ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا مواصلة الحوار والمبادرات من أجل تعزيز العلاقة بين البلدين، بروح من التفاهم، وعلى أساس احترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للأخرى. وتطلب فييت نام إلى الولايات المتحدة التجهل بالإنهاء التام للحصار والجزاء الاقتصادية المفروضين على كوبا. فمن شأن ذلك أن يأتي بمنافع متبادلة لشعبي كوبا والولايات المتحدة، ويسهم بشكل كبير في صون السلم والاستقرار، فضلاً عن تعزيز التعاون في الأمريكتين والعالم.

ومرة أخرى، تعيد فييت نام تأكيد صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى المحبة للسلم والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز الآثار الناجمة عن سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة المذكورة أعلاه.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 شباط/فبراير 2020]

تؤكد حكومة الجمهورية اليمنية مجدداً إيمانها القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالسيادة الوطنية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والتعايش، وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتؤيد الجمهورية اليمنية الجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد وسائل كفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/74، الذي يرمي إلى اعتماد المجتمع الدولي تدابير فعالة لوضع حد لاستخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر الاقتصادي والسياسي ضد البلدان النامية.

وتتمتع الجمهورية اليمنية منذ قرابة أربعة عقود بعلاقات دبلوماسية ممتازة مع جمهورية كوبا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعى اليمن دون توقف إلى تطوير تلك العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين. وأبرم اليمن عددا من اتفاقيات التعاون الثنائي مع جمهورية كوبا الشقيقة بشأن مسائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية وطبية. ونتيجة لذلك، جمع بينهما تعاون نشط في عدد من المجالات.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 آذار/مارس 2020]

تواصل جمهورية زامبيا معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي على كوبا. وقد أصبحت الجزاءات المفروضة منذ 60 عاما تدل على المعاناة التي تلحقها دولة على نحو غير قانوني وجائر بدولة أخرى عن طريق اتخاذ التدابير القسرية الانفرادية.

وفي العام الماضي وحده، كلف الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الشعب الكوبي أكثر من 4,5 بلايين دولار، وهي موارد كان يمكن أن تذهب إلى تعزيز خطة التنمية المستدامة للبلد الكوبي وشعبه الباسل. ومن المؤسف أيضا أنه بدلا من تخفيف الجزاءات، هناك أدلة على تشديدها.

ونتيجة لذلك، لا تزال كوبا تعاني في الوقت الحاضر حرمانا من الموارد في قطاعات مثل الصحة والسياحة والصناعة والزراعة وإنتاج الأغذية والتعليم والرياضة والثقافة.

ولذلك، تعرب زامبيا عن تضامنها مع الشعب الكوبي، وتدعو الولايات المتحدة وجميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن سن وتطبيق قوانين أو تدابير تتعارض مع التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يؤكد من جديد، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 آذار/مارس 2020]

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة 7/74 والقرارات السابقة بشأن هذا الموضوع، تود حكومة جمهورية زمبابوي أن تؤكد من جديد موقفها الثابت المتمثل في حث الولايات المتحدة الأمريكية على احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتتالية عن طريق القيام دون قيد أو شرط بإنهاء التام للجزاءات غير المبررة المفروضة على كوبا.

وترى زمبابوي أن فرض تدابير قسرية انفرادية اقتصادية وغير اقتصادية يأتي بآثار عكسية ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي ويعيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان في البلدان الخاضعة للجزاءات التعسفية. ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يثقل كاهل شعب كوبا. وقد سبب معاناة إنسانية خطيرة وأعاق بشدة قدرة حكومة كوبا على تنفيذ برامجها الاقتصادية.

وتؤكد زمبابوي من جديد أن فرض تدابير اقتصادية قسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية، لا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويهدد بشدة تدفق التجارة والاستثمار. ونود الإعراب عن قلقنا العميق إزاء تزايد إصدار وتطبيق التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية التي تستخدمها بعض البلدان والجهات المرتبطة بها ضد دول أخرى، كما نود الإعراب عن رفضنا لها. فهذه التدابير تعرقل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالكامل، وتشكل انتهاكا للقانون الدولي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو حكومة زمبابوي حكومة الولايات المتحدة إلى تشجيع إجراء حوار بناء مع كوبا وإقامة علاقات حسن الجوار مع حكومة كوبا في وقت يسعى المجتمع الدولي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بنجاح من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 أيار/مايو 2020]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا. بل على العكس من ذلك، اتبع الكرسي الرسولي سياسة ثابتة تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وقد دعا الكرسي الرسولي باستمرار، ولا يزال يدعو، إلى توطيد علاقات ذات منفعة متبادلة بين كوبا والمجتمع الدولي بأسره، من خلال بناء الجسور، وزيادة مشاركة المجتمع المدني الهادفة، وفتح سبل جديدة للحوار وتعزيز القائم منها بالفعل.

وفي هذا السياق، يأمل الكرسي الرسولي أن يشهد في أقرب وقت ممكن إنهاء للحصار الذي كانت له عواقب إنسانية طوال عقود من الزمن، لا سيما على الفئات الأكثر إقصاء في كوبا، وقد تسبب في عزلة كوبا الاقتصادية، لا سيما في ضوء الظروف الراهنة التي تصيب فيها جائحة كوفيد-19 البشرية جمعاء. وكما ذكر البابا فرنسيس في رسالته إلى روما وكل العالم بمناسبة عيد الفصح، يعتقد الكرسي الرسولي أن إنهاء الحصار سيسهم في مزيد من الوئام والعلاقات الأخوية بين شعبي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك يحث الكرسي الرسولي كلا من كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على المثابرة في متابعة عملية تطبيع العلاقات بينهما، ويشجع زعماءهما السياسيين على الاضطلاع بمسؤوليتهم في قيادة هذه العملية.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 آذار/مارس 2020]

تعرب دولة فلسطين عن تضامنها مع جمهورية كوبا ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تضم صوتها إلى الغالبية العظمى من الدول في الدعوة إلى إنهاء فوري لهذا الحصار الجائر.

ودولة فلسطين - التي لا تزال تعاني من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية والبيئية الواسعة النطاق الناجمة عن الاحتلال الأجنبي غير القانوني القائم منذ قرابة

53 عاماً، بالإضافة إلى الحصار اللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة، في انتهاك جسيم للقانون الدولي والذي تترتب عليه بالنسبة لشعبنا ولجميع أطراف مجتمعنا عواقب تعجز عن وصفها الكلمات - تؤكد من جديد معارضتها الشديدة للحصار العقابي المفروض على كوبا. ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل للنداءات والجهود الرامية إلى إنهاء هذا الحصار، الذي لا يزال يلحق أثراً مدمراً للغاية بكوبا وشعبها وحقوقهما، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وفي التنمية.

وتؤكد دولة فلسطين من جديد موقفها المبدئي الداعم لقرار الجمعية العامة 7/74 وسائر القرارات ذات الصلة، كما تؤكد تمسكها بالمواقف ذات الصلة التي أكدتها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، من بين جهات أخرى، والتي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وندعو إلى بذل جهود جادة من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار الهام، بما يتسق مع القانون الدولي ومع احترام سيادة الدول واستقلالها وحرية التجارة والملاحة.

ونعرب عن أسفنا العميق لما حدث من عكس مسار التطورات الإيجابية التي جرت في السنوات الأخيرة، والاستعاضة عنها بتشديد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، واقتران ذلك بتصعيد لهجة الخطاب، مما أدى إلى تقويض الحوار والخطوات البالغة الأهمية التي اتخذت في السابق لإنهاء الحصار وتشجيع التطبيع. ولذلك، فإننا نضم صوتنا مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في دعوته إلى رفع هذا الحصار حتى تتمكن كوبا من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي الطبيعي دون عراقيل، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة التي هي حق تحتاج إليه كوبا وجميع الدول من أجل ضمان الرخاء والاستقرار لشعوبها وبلدانها.

ودولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تؤكد أنها لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/74. وعلاوة على ذلك، تقيم دولة فلسطين علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا؛ وتظل متضامنة مع كوبا حكومةً وشعباً؛ وستواصل العمل على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعاون والصداقة بين بلدينا.

ثالثاً - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية]

[5 آذار/مارس 2020]

لم توقع كوبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبالتالي فهي ليست عضواً في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإضافةً إلى ذلك، لا تستضيف كوبا أي مرافق تابعة لنظام الرصد الدولي في إطار هذه المعاهدة. وفي 18 حزيران/يونيه 2015، منحت اللجنة التحضيرية كوبا مركز المراقب، مما مكنها من حضور اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية دون أن تحق لها المشاركة في عملية اتخاذ القرار. وبوصف كوبا دولة غير موقعة، فهي ليست حالياً من الدول التي تتلقى معدات أو دعماً تقنياً فيما يتعلق بإنشاء مركز وطني للبيانات من شأنه أن يتيح لها سبل الوصول إلى البيانات التي يجمعها نظام الرصد الدولي، وهي لا تشارك حالياً بصفة منتظمة في برامج بناء القدرات أو برامج التدريب ذات

الصلة التي تنفذها المنظمة. وبالتالي، في سياق قرار الجمعية العامة 7/74، لم تنشأ حالة يمكن فيها للحصار القائم أن يؤثر عمليا على تنفيذ مشاريع المنظمة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإسبانية]

[9 نيسان/أبريل 2020]

1 - الأداء العام للاقتصاد الكوبي في عام 2019 والتوقعات لعام 2020

في عام 2019، نما اقتصاد كوبا بنسبة 0,5 في المائة وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتُمثّل هذه النسبة تباطؤا كبيرا مقارنة بالنمو البالغ 2,2 في المائة المسجل في عام 2018. وكان السبب الرئيسي لهذا التباطؤ هو تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي أثر بشكل رئيسي على تدفق الزوار والتحويلات المالية وإمدادات الوقود. وقد تقاوم تشديد الحصار بسبب الأزمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وهي الشريك التجاري الرئيسي لكوبا. وأشارت تقديرات الحكومة الكوبية في تقريرها الأخير عن الحصار، الذي يغطي الفترة بين نيسان/أبريل 2018 وآذار/مارس 2019، إلى أن الأثر السنوي بلغ 4,313 بلايين دولار (ما يعادل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا)، وأن الخسائر بلغت حتى ذلك الحين ما مجموعه 138,840 بليون دولار بالأسعار الجارية.

وفيما يتعلق بعام 2019، أشارت تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن العجز المالي للدولة بلغ نحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من نسبة 8,3 في المائة التي لوحظت في عام 2018. وأدى انتعاش صادرات بعض السلع الأولية، ولا سيما السكر والنيكل، إلى جانب الجهود المبذولة لاستبدال الواردات من السلع، إلى تحسّن في ميزان السلع، ولكن تراجع صادرات الخدمات وانخفاض تدفق التحويلات المالية أدى إلى تراجع في ميزان الحساب الجاري. وبالنظر إلى المشاكل المستمرة في توريد السلع الاستهلاكية على مدار العام، نفترض أنه كانت هناك زيادة في التضخم في عام 2019 مقارنة بنسبة 2,4 في المائة التي شهدتها عام 2018، على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وفي حين ظلت نسبة البطالة عند 1,7 في المائة في عام 2018، زاد معدل المشاركة في سوق العمل بنحو نصف نقطة مئوية ليصل إلى 63,8 في المائة، مما عكس مسار الاتجاه السلبي الذي لوحظ منذ عام 2015. ويعزى ذلك إلى زيادة بنسبة 2 في المائة في عدد الأشخاص العاملين في القطاع غير الحكومي، وهو ما عوّض الانخفاض الطفيف في عدد العاملين في القطاع الحكومي.

وتشير توقعاتنا إلى أن معدل المشاركة قد يرتفع مرة أخرى في عام 2019 بفضل الحوافز المتاحة عن طريق زيادة الأجور في أنشطة القطاع المدرج في الميزانية. وفي إطار سياسة تعديل الأجور المتخذة في سياق تحديث النموذج الاقتصادي، زيدت في تموز/يوليه 2019 أجور ما يقرب من 1,5 مليون عامل في القطاع الاقتصادي المدرج في الميزانية، ليصل متوسط الأجر في هذا القطاع إلى 1 065 بيسو، مما يمثل زيادة بنسبة 68 في المائة عن متوسط 634 بيسو المعمول به حتى حزيران/يونيه. وشهد الحد الأدنى للأجور في القطاع المدرج في الميزانية زيادة كبيرة بنسبة 77 في المائة ليصل إلى 400 بيسو شهريا.

وفي ضوء التباطؤ الاقتصادي العالمي، وبالنظر إلى الأثر الناجم عن تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، تتوقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيناريو أساسيا⁽⁴⁾ سيشهد فيه اقتصاد كوبا نموا سلبيا بنسبة 0,8 في المائة في عام 2020. وفي سيناريو يفترض أثرا معتدلا لجائحة كوفيد-19⁽⁵⁾، تشير توقعاتنا الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لكوبا سينخفض بنسبة 1,75 في المائة؛ في حين سينخفض النشاط الاقتصادي بنسبة 2,5 في المائة في سيناريو يفترض أثرا متوسطا⁽⁶⁾، و 3,3 في المائة في سيناريو يفترض أثرا عاليا⁽⁷⁾. ويمكن أن تتحسن هذه التقديرات في حال ارتفاع الطلب العالمي على الخدمات الطبية الكوبية في مواجهة جائحة كوفيد-19.

2 - تدابير الحصار الرئيسية المتخذة منذ حزيران/يونيه 2019

يؤثر تشديد الحصار المفروض على كوبا على المصادر الرئيسية للبلد من إيرادات القطع الأجنبي، وهي: (أ) التعاون الطبي الدولي؛ و (ب) التحويلات المالية؛ و (ج) السياحة. هذا بالإضافة إلى تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، وفرض عقوبات على شركات النفط الأجنبية المرتبطة بكوبا.

1-2 التعاون الطبي الدولي

في 20 حزيران/يونيه 2019، أسندت وزارة خارجية الولايات المتحدة تصنيفا أدنى لكوبا (المستوى 3) في تقريرها عن قائمة البلدان المسؤولة عن الاتجار بالبشر⁽⁸⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الجزيرة الكاريبية كانت خلال الفترة 2015-2018 من بين البلدان المدرجة في قائمة المراقبة من المستوى 2 حسب التقرير. والسبب في هذا القرار، وفقا لوزارة الخارجية، هو أن التعاون الطبي الكوبي في العالم يرقى إلى "الاتجار بالبشر والعمل القسري".

وفي 26 أيلول/سبتمبر 2019، وجهت وزارة الخارجية نداء عاما إلى جميع البلدان لاستعراض برنامجها للتعاون الطبي مع كوبا بعناية، إذ اعتبرت أن الأطباء الكوبيين يتعرضون للاتجار بالبشر والرق

(4) يعكس هذا السيناريو حالة كانت سائدة قبل الأزمة الصحية الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط الدولية.

(5) يفترض هذا السيناريو نموا إيجابيا في الولايات المتحدة (1 في المائة)؛ ومتوسط سعر قدره 45 دولارا لبرميل النفط؛ وتباطؤا طفيفا في النمو في كوبا خلال الربع الأول، وانخفاضا حادا في الربع الثاني وانتعاشا معتدلا في الربع الثالث والربع الأخير من عام 2020؛ وانتعاشا في الاستثمارات؛ وانخفاضا بنسبة 50 في المائة في الأنشطة الإنتاجية لمدة شهر واحد بسبب كوفيد-19.

(6) يفترض هذا السيناريو نموا صغريا في الولايات المتحدة؛ ومتوسط سعر قدره 35 دولارا لبرميل النفط؛ وتباطؤا طفيفا في النمو في كوبا في الربع الأول، وانخفاضا حادا في النمو في الربع الثاني وانتعاشا معتدلا في الربع الثالث والربع الأخير من عام 2020؛ وانتعاشا معتدلا في الاستثمارات؛ وانخفاضا بنسبة 50 في المائة في الأنشطة الإنتاجية لمدة شهرين بسبب كوفيد-19 (من تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستخدام نماذجها الاقتصادية القياسية اعتبارا من 23 آذار/مارس).

(7) يفترض هذا السيناريو نموا سلبيا في الولايات المتحدة (ناقص 5,1 في المائة)؛ ومتوسط سعر قدره 25 دولارا لبرميل النفط؛ وتباطؤا طفيفا في النمو في كوبا خلال الربع الأول، وانخفاضا حادا في الربع الثاني وانتعاشا معتدلا في الربع الثالث والربع الأخير من عام 2020؛ وانتعاشا طفيفا في الاستثمارات؛ وانخفاضا بنسبة 50 في المائة في الأنشطة الإنتاجية لمدة ثلاثة أشهر بسبب كوفيد-19.

(8) يُسند التقرير تصنيفا للبلدان المدرجة في قائمة البلدان المسؤولة عن الاتجار بالبشر، التي تتراوح بين الأقل خطورة والأكثر خطورة: المستوى 1، المستوى 2، قائمة المراقبة من المستوى 2، المستوى 3 والحالات الخاصة (الصومال وليبيا واليمن مدرجة في تقرير عام 2019 في هذه الفئة).

المعاصر. وتقيد وزارة الخارجية في الإحاطة التي قدمتها في ذلك التاريخ بما يلي: "نحث حكومات البلدان المضيفة والمجتمع المدني على دراسة الممارسات في البعثات الطبية التابعة لكوبا في بلدانهم وكفالة حماية حقوق العاملين في مجال الرعاية الصحية". وتلاحظ أيضا أن برنامج التعاون الطبي الكوبي يوظف ما يصل إلى 50 000 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في أكثر من 60 بلدا، وهو مصدر دخل رئيسي لكوبا⁽⁹⁾. وتشير وزارة الخزانة في الولايات المتحدة إلى أن الحكومة الكوبية تحصل على 7,2 بلايين دولار سنويا لقاء تصدير الخدمات، بما يشمل البعثات الطبية. غير أن هذه الإحاطة لا تأتي على ذكر الفعالية التي يتسم بها نموذج التعاون هذا والفوائد الكبيرة المتأتية منه، التي دفعت عددا كبيرا جدا من الدول إلى إبرام هذه الاتفاقات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، قررت حكومة إكوادور إنهاء اتفاقات التعاون الطبي التي أبرمتها مع كوبا، قبل بضعة أيام من تاريخ انتهائها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أمرت بوليفيا جميع عمال المعونة الكوبيين بمغادرة البلاد في أقرب وقت ممكن. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البرازيلية قامت على نحو انفرادي قبل بضعة أشهر بخرق الاتفاق الثلاثي للتعاون الطبي الموقع في عام 2013.

2-2 الحواجز الجديدة المتعلقة بالهجرة والقيود المفروضة على إرسال التحويلات المالية إلى كوبا

على الرغم من أن التشريع الحالي يحظر السفر من الولايات المتحدة إلى كوبا لأغراض السياحة، يسمح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالسفر إلى كوبا في إطار 12 فئة، وهي: (1) الزيارات العائلية؛ و (2) المهام الرسمية لحكومة الولايات المتحدة والحكومات الأجنبية وبعض المنظمات غير الحكومية؛ و (3) النشاط الصحفي؛ و (4) البحوث المهنية والاجتماعات المهنية؛ و (5) الأنشطة الدينية؛ و (6) العروض العامة، والعيادات، وحلقات العمل، والمشاركة في الأحداث الرياضية أو غير ذلك من أنواع المسابقات والمعارض؛ و (7) تقديم الدعم للشعب الكوبي؛ و (8) الرحلات الجماعية التثقيفية للقاء الناس⁽¹⁰⁾؛ و (9) المشاريع الإنسانية؛ و (10) أنشطة المؤسسات الخاصة أو المؤسسات البحثية أو التعليمية؛ و (11) تصدير أو استيراد أو نقل المعلومات أو المواد الإعلامية؛ و (12) بعض المعاملات الخاصة المتعلقة بعمليات التصدير المأذون بها. ومع ذلك، ألغت وزارة الخزانة في حزيران/يونيه 2019 فئة الرحلات الجماعية التثقيفية للقاء الناس (وهي الفئة التي شهدت أكبر عدد من الطلبات في إطار الفئات الـ 12 المسموح بها).

وبالإضافة إلى ذلك، قيدت وزارة الخزانة في أيلول/سبتمبر 2019 قيمة التحويلات المالية العائلية المرسلة في حد أقصى هو 1 000 دولار في كل ربع (لم تكن هناك قيود في السابق) وألغت فئة التحويلات المالية من التبرعات. وعلاوة على ذلك، أنهت وزارة الخزانة استخدام معاملات "المرور العابر"، وهي فئة

(9) يمكن الاطلاع على مضمون الإحاطة على الرابط التالي: www.state.gov/a-call-to-action-first-hand-accounts-of-abuses-in-cubas-overseas-medical-missions/

(10) وفقا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يجب أن يحرص المسافرون الذين يستخدمون هذا الترخيص على الاحتفاظ بجدول زمني كامل لأنشطة التبادل التعليمي الرامية إلى تعزيز الاتصال بالشعب الكوبي، أو دعم المجتمع المدني في كوبا، أو تعزيز استقلال الشعب الكوبي عن السلطات الكوبية.

كانت تتيح للمصارف تجهيز بعض التحويلات المالية التي تنتهي خارج الولايات المتحدة. ووفقاً لتقديرات وزارة الخارجية، تبلغ التحويلات النقدية من الجالية الكوبية 3,5 ملايين دولار سنوياً⁽¹¹⁾.

3-2 القيود المفروضة على السياحة إلى كوبا

في حزيران/يونيه 2019، أعلنت وزارة الخزانة عن طريق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه لن يؤذن للطائرات الخاصة والطائرات التابعة للشركات، والسفن السياحية، والمراكب الشراعية، وقوارب الصيد، وغيرها من الطائرات والسفن المماثلة بالسفر إلى كوبا⁽¹²⁾. وخلال الشهر نفسه، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضاً فرض جزاءات على المجموعات السياحية الدولية المتخصصة، وهي Expedia و Hotelbeds USA و Cubasphere، لانتهاكها اللوائح المتعلقة بالجزاءات الاقتصادية المفروضة على كوبا.

ومنذ 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، حظرت وزارة الخارجية جميع الرحلات التجارية المقررة بين الولايات المتحدة وكوبا، باستثناء الرحلات المتجهة إلى هافانا (عاصمة البلد) أو الآتية منها. وعليه لن يسمح بتسيير الرحلات الجوية إلى المطارات الدولية التالية: إغناسيو أغرامونتي في كاماغوي؛ وهاردينيس ديل ري في كايو كوكو؛ وفيلو أكونيا في كايو لارغو؛ وخايمي غونزاليس في سيينفويغوس؛ وفرانك باييس في هولغين؛ وسييرا مايسترا في مانزانيلو؛ وخوان غولبرتو غوميز في ماتانزاس؛ وأبيل سانتاماريا في سانتا كلارا؛ وأنطونيو ماسيو في سانتياغو دي كوبا⁽¹³⁾. وحظرت أيضاً في 10 كانون الثاني/يناير 2020 الرحلات الجوية المستأجرة المتجهة إلى تلك المطارات الكوبية التسعة⁽¹⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 2017، وتحت إدارة الرئيس دونالد ترامب، وضعت وزارة الخارجية قائمة بالشركات والكيانات الكوبية التي لا يجوز لأي مواطن أمريكي مزاوله أعمال تجارية معها. ومنذ ذلك الحين، طالت القائمة ليصبح عدد الشركات والكيانات الكوبية المشمولة بالحظر الآن أكثر من 230 شركة وكياناً⁽¹⁵⁾؛ وترتبط معظم هذه الشركات والكيانات بقطاع السياحة، ولا سيما الفنادق. وترد في القائمة شركة هاباغوانيكس السياحية (Tourism Company Habaguanex) ومجموعة غابيوفا السياحية (Gaviota Tourism Group)، وهما المجموعتان السياحيتان الكوبيتان الرئيسيتان، كما ترد وكالات سياحية أخرى، وكذلك المراسي الرئيسية، واثنان عشر محلاً لبيع التذكارات، و 118 من أهم الفنادق في البلد. وعليه، يُحظر على مواطني الولايات المتحدة استخدامها وإلا فرضت عليهم غرامات باهظة.

(11) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع وعلى الأرقام ذات الصلة على الرابط التالي لوزارة الخارجية:

<https://www.state.gov/u-s-relations-with-cuba/>

(12) يمكن الاطلاع على الوثيقة الرسمية على الرابط التالي: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/cuba_fact_sheet_20190604.pdf

(13) يمكن الاطلاع على البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية على الرابط التالي: <https://www.state.gov/united-states-restricts-scheduled-air-service-to-cuban-airports/>

(14) يمكن الاطلاع على البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية على الرابط التالي: <https://www.state.gov/united-states-further-restricts-air-travel-to-cuba/>

(15) يمكن الاطلاع على قائمة بهذه الشركات والكيانات الكوبية على الرابط التالي: <https://www.state.gov/cuba-sanctions/cuba-restricted-list/>

وعلاوة على ذلك، أعلنت حكومة الولايات المتحدة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 اتخاذ تدابير اقتصادية قسرية انفرادية جديدة ضد كوبا. ويؤثر تنفيذ هذه التدابير على قطاع الطيران المدني الكوبي، ولا سيما الخطوط الجوية الكوبية (Cubana de Aviación). وبناء على ذلك، أخطرت شركات الإيجار التابعة لبلدان ثالثة شركة الطيران الوطنية بإنهاء عقود الإيجار التي سبق توقيعها. ونتيجة لذلك، تعيّن إلغاء رحلات دولية إلى الوجهات التالية: كانكون وكراكاس ومكسيكو سيتي وفور دو فرانس وبوانت آ بيتر وبورت أو برانس وسانتو دومينغو⁽¹⁶⁾.

وكان لهذه التدابير أثر سلبي على قطاع السياحة الكوبي. ووفقا للمعلومات الواردة من المكتب الوطني للإحصاء والمعلومات في كوبا، انخفض عدد الزوار الدوليين الوافدين في الفترة من كانون الثاني/إلى كانون الأول/ديسمبر 2019 بنسبة 9,3 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018. وتجدر الإشارة إلى أن هذا هو أول انخفاض منذ 12 عاما. وفي عام 2018، بلغ عدد السياح 4,7 ملايين سائح، ولكنه لم يبلغ سوى 4,2 ملايين سائح في عام 2019. وشهد عدد الزوار الوافدين من الولايات المتحدة (التي تمثل ثالث أكبر عدد زوار بعد كندا والجمالية الكوبية في الخارج) انخفاضا كبيرا، مع انخفاض في عام 2019 بنسبة 21,9 في المائة مقارنة بعام 2018. وفي الآونة الأخيرة، انخفض عدد الزوار الدوليين في كانون الثاني/يناير 2020 بنسبة 19,6 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من عام 2019. وانخفض عدد الزوار من الولايات المتحدة بنسبة 68,8 في المائة خلال الفترة نفسها.

4-2 تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون

يسمح الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا، المعروف أكثر باسم قانون هيلمز - بيرتون، لمواطني الولايات المتحدة (بمن فيهم الأمريكيون من أصل كوبي الذين اكتسبوا هذا المركز قبل آذار/مارس 1996، أي تاريخ نشر القانون) ممن صادرت الحكومة الكوبية ممتلكاتهم اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 1959، بتقديم مطالبات في محاكم الولايات المتحدة ضد أي شخص، بغض النظر عن جنسيته، "يتجر" عن علم أو عمدا في تلك الممتلكات.

وقد أثار قانون هيلمز - بيرتون، منذ سنّه، اعتراضات شديدة من جانب العديد من حلفاء الولايات المتحدة وشركائها التجاريين مثل كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي. ورأوا في الباب الثالث تطبيقا لقانون الولايات المتحدة خارج حدود الولاية الإقليمية، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وفي حين يمكن أن تنظم الدول القومية سلوك الجهات الأجنبية إذا كان لذلك السلوك "أثر كبير داخل إقليمها"، فإن بلدانا كثيرة دفعت بأن قيام رعايا غير الولايات المتحدة باستخدام الممتلكات المصادرة في كوبا لا صلة كافية له بالولايات المتحدة. ودفعت أيضا بأنه بقدر ما يلزم الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون الأجانب بالاختيار بين التعامل مع الولايات المتحدة أو التعامل مع كوبا، فإن هذا القانون يفرض "مقاطعة ثانوية" على كوبا.

وفي استجابة للمعارضة القوية التي أبدتها العديد من حلفاء الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وللشواغل إزاء انتهاكات القانون الدولي، علّقت الإدارات المتعاقبة للولايات المتحدة بشكل مستمر تطبيق

(16) يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة على الرابطين التاليين: <https://www.bis.doc.gov/index.php/policy-guidance/country-guidance/sanctioned-destinations/cuba>

و <http://www.cubadebate.cu/noticias/2019/10/23/bloqueo-de-eeuu-obliga-a-empresas-de-terceros-paises-a-cesar-contratos-de-arrendamiento-con-cubana-de-aviacion/#.Xmp7DXJKiUk>

الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون كل ستة أشهر، وذلك منذ دخوله حيز النفاذ في تموز/يوليه 1996. ومع ذلك، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو في 17 نيسان/أبريل 2019 أن الرئيس ترامب لن يعلق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون لأي فترة زمنية أخرى.

واعتمدت كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي رداً على ذلك تدابير لمواجهة ومنع تطبيق الباب الثالث. وفي اليوم الذي أعلن فيه الوزير بومبيو عن نية الرئيس ترامب إنهاء تعليق الباب الثالث، أصدرت كندا والاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً يدين بشدة هذا التدبير. وأصدر الاتحاد الأوروبي مجموعة لوائح "مانعة" تحظر في جملة أمور على الأفراد والشركات الأوروبية الاعتراف بالأحكام الصادرة عن الولايات المتحدة في الدعاوى المرفوعة بموجب الباب الثالث وتنشئ أسباباً لإقامة دعاوى في المحاكم الأوروبية من أجل استرداد الأضرار والتكاليف التي جرى تكبدها نتيجة لتطبيق الباب الثالث من القانون. وسنت الأرجنتين وكندا والمكسيك قوانين مماثلة.

وُقِّدَ حتى الآن أكثر من 24 مطالبة بموجب القانون رفضت المحاكم ثلاث منها. فعلى سبيل المثال، رفضت المحاكم الدعوى المرفوعة ضد شركة Mediterranean Shipping Company Cruises لاستخدامها ممتلكات مصادرة في كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، استبعدت المحاكم دعوى قضائية رُفعت ضد شركة Norwegian Cruise Line النرويجية، لاستخدامها أرصفة تابعة لشركة Havana Corporation Docks في ميناء هافانا. وبالإضافة إلى ذلك، رفضت محكمة اتحادية في جنوب فلوريدا دعوى جماعية ضد شركة الفنادق الإسبانية Meliá Hotels International، ومنصة Trivago، والكيانات التابعة للدولة الكوبية، وهي مجموعة Caribe Grupo Hotelero Gran، وشركة Grupo de Turismo Cubanacán Tourism and Commerce Corporation، ومجموعة Gaviota. وبالإضافة إلى ذلك، سحبت أسرة أمريكية طوعاً دعوى قضائية ضد مجموعة Navarra Hotel (NH) Group، وهي سلسلة فنادق إسبانية، لاستخدامها فندق Capri Hotel في هافانا. وقد حدث ذلك بعد أن قدمت مجموعة NH Hotel Group طلباً برفض الدعوى.

5-2 العقوبات المفروضة على شركات النفط الأجنبية المرتبطة بكوبا

يتولى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إدارة برامج مختلفة للجزاءات. ويمكن أن تكون الجزاءات واسعة النطاق أو محددة الهدف وأن تستخدم تجميد الأصول والقيود التجارية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة. وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشمولة في برنامج الجزاءات هي فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك، لدى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجددة أموالهم، التي تشمل الأفراد والشركات التي تملكها أو تسيطر عليها بلدان خاضعة للجزاءات أو تتصرف نيابة عنها. وعليه، وبعد صدور أوامر تنفيذية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018⁽¹⁷⁾ وآب/أغسطس 2019⁽¹⁸⁾، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في أيلول/سبتمبر 2019 جزاءات على عدة كيانات نفطية في بنما وقبرص مسؤولة عن توريد الوقود إلى كوبا

(17) يمكن الاطلاع على هذا البيان التنفيذي على الرابط التالي: www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/venezuela_co_13850.pdf

(18) يمكن الاطلاع على هذا البيان التنفيذي على الرابط التالي: www.treasury.gov/resource-center/sanctions/programs/documents/13884.pdf

(وهي كيانات يفترض أنها فنزويلية الأصل)⁽¹⁹⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، وُضعت ست ناقلات نفط أجنبية أخرى على القائمة المذكورة أعلاه لقيامها بنقل النفط إلى كوبا⁽²⁰⁾. وكان لهذه التدابير آثار شديدة على اقتصاد الجزيرة الكاريبية، ولا سيما في مجالات التصنيع والبناء والزراعة وإنتاج الأغذية وتوزيعها والنقل العام. وبالإضافة إلى ذلك، توقفت بعض الاستثمارات مؤقتاً مع الاضطراب إلى وضع خطة لتقنين البنزين.

3 - ملاحظات ختامية

أدت الجزاءات الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا إلى آثار سلبية على اقتصاد الجزيرة الكاريبية لأنها تستهدف مصادرها الرئيسية من إيرادات القطع الأجنبي وهي: التعاون الطبي الدولي، والتحويلات المالية، والسياحة. وبالإضافة إلى ذلك، يزيد تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون من صعوبة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب الخوف من الأعمال الانتقامية. وعلاوة على ذلك، أجبرت الجزاءات المفروضة على شركات النفط المرتبطة بكوبا حكومة الجزيرة الكاريبية على تفعيل خطة للطوارئ، نظراً للندرة النسبية للوقود التي كان لها أثر سلبي على دينامياتها الاقتصادية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة على سكان كوبا. واتخذت حكومة كوبا تدابير طوارئ للتخفيف من حدة الآثار المترتبة على النشاط الاقتصادي ومواجهتها، بالإضافة إلى التدابير التي نُفذت بالفعل من خلال تحديث النموذج الكوبي⁽²¹⁾. ومن حيث المبدأ، زيد متوسط الأجور والحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الاقتصادي المدرج في الميزانية، وكذلك معاشات الضمان الاجتماعي التي تقل عن 500 بيسو شهرياً، وذلك من أجل تعزيز الاستهلاك الخاص.

ومن جهة أخرى، نُفذت السلطات الكوبية مجموعة من التدابير (ما مجموعه 28 تدبيراً) لزيادة مرونة أداء المؤسسات الاشتراكية المملوكة للدولة ولتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والإنتاجية. وتشمل هذه التدابير ما يلي: (أ) تيسير توافر العملات الأجنبية للشركات المصدرة؛ و (ب) إنشاء مؤسسة مالية لتعزيز تطوير الأعمال التجارية، بما يكفل رأس المال المتداول ويسمح بإنشاء السلاسل الإنتاجية؛ و (ج) تعديل إجراءات تمويل أنشطة التنمية والبحث والتدريب من الأرباح المتأتية بعد اقتطاع الضرائب، التي تعتبر استثمارات لا نفقات؛ و (د) التثبيت من أن الجهات المصدرة - وبدايةً الكيانات التي تعمل في قطاع السياحة والتي تخدمها وزارة السياحة، والمنظمة الرائدة لإدارة الأعمال، وهي مجموعة Empresarial de Grupo Tabaco de Cuba، وغيرها من الجهات، تحصل على بعض المنتجات والخدمات الوطنية، حيث تدفع 50 في المائة من قيمتها، وتنفيذ آليات مالية تسمح للشركات التي تضطلع بأنشطة التصدير أو الإنتاج لفائدة الجهات المصدرة بالحصول على التمويل⁽²²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الحكومة بذل جهود كبيرة

(19) يمكن الاطلاع على النشرة الصحفية الصادرة عن وزارة الخزانة في الولايات المتحدة على الرابط التالي: <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm784>.

(20) يمكن الاطلاع على النشرة الصحفية الصادرة عن وزارة الخزانة في الولايات المتحدة على الرابط التالي: <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm841>.

(21) المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب والثورة التي نشرت في نيسان/أبريل 2011، والتي وضعت خريطة الطريق لتحديث النموذج الاقتصادي الكوبي.

(22) يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للتدابير على الرابط التالي: <https://www.mep.gob.cu/sites/default/files/Documentos/Informe%20de%20Ministro%20de%20MEP%20%20ANPP%20diciembre%202019.pdf>.

لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحقيقاً لهذه الغاية، استحدثت نقطة خدمات موحدة لتسهيل عملية الموافقة على الاستثمارات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، حررت الحكومة الكوبية استخدام دولارات الولايات المتحدة في المتاجر التي تباع فيها المنتجات ببيسو قابل للتحويل، وهو عملة محلية، فألغت بذلك الحاجة إلى تحويل الدولار. والهدف من ذلك هو دعم بيع السلع الاستهلاكية المستوردة وجعلها أيسر تكلفة للسكان، بحيث تصبح أسعار المنتجات أكثر تنافسية.

وتشديد الحصار على كوبا يعوق بشكل كبير الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي وحكومته لتحقيق التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد خلف استثمار الحصار أثراً هيكلياً على الاقتصاد الكوبي من حيث تمويل التنمية والاستثمار والنمو والإنتاجية. وسيكون من الصعب للغاية تجاوز الأضرار. وتواجه كوبا في الوقت الحاضر وضعا بالغ التعقيد، حيث تتفاقم الآثار الهيكلية للحصار وتشديده بفعل حالة الطوارئ الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 نيسان/أبريل 2020]

الحالة العامة: آثار الحصار على قطاعات الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق على النحو التالي:

(أ) تشير التقديرات إلى أن إنتاج الأرز في كوبا في عام 2019 قد انخفض بنسبة 16 في المائة عن مستواه في عام 2018، ليصل إلى 385 000 طن (أو 257 000 طن بما يقابله من الأرز المقشور)، حيث أدى التزايد في نقص المواد الكيميائية الزراعية والوقود والآلات إلى تقلص المساحات المزروعة. وتشير التوقعات الأولية للإنتاج في عام 2020 في الجزيرة إلى أن وتيرة انتعاش الناتج تحدها القيود المستمرة التي تحول دون توافر المدخلات الأساسية، على الرغم من استمرار الجهود الرامية إلى تحسين مستويات الإنتاجية والهياكل الأساسية؛

(ب) كان إنتاج البلاد من الذرة في عام 2019 أقل من المتوسط البالغ 360 000 طن. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى تقلص المساحات المزروعة استجابة لانخفاض الطلب على العلف الحيواني، مما يعكس انخفاض عدد الأبقار والدواجن؛

(ج) يُقدَّر إنتاج كوبا من الحبوب في عام 2019 بنحو 617 000 طن بما يقابله من الأرز المقشور، أي بانخفاض عن متوسط السنوات الخمس السابقة بنحو 12 في المائة. ويعكس هذا الانخفاض أساساً انكماشاً في عمليات نثر البذور بسبب نقص المدخلات الزراعية، إلى جانب انخفاض الطلب على العلف الحيواني؛

(د) انخفضت الواردات من الحبوب، التي تغطي نحو ثلثي الاحتياجات المحلية للبلد، انخفاضاً كبيراً منذ النصف الثاني من عام 2018 بسبب تشديد العقوبات. ومن المتوقع أن يستورد البلد 1,5 مليون طن من الحبوب في السنة التسويقية 2019-2020 (من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه)، أي أقل

من متوسط السنوات الخمس السابقة بأكثر من 25 في المائة. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يؤدي تدني الإنتاج وانخفاض الواردات دون المتوسط إلى انخفاض في توافر الحبوب المستخدمة في الأغذية والأعلاف في البلد. وينبغي مواصلة النظر في آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية والصناعة الغذائية من منظورين مختلفين يتمثلان في ما يلي:

(أ) تقضي استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات التصدير (أي البن، والعسل، والتبغ، والكركد الحي، ومنتجات تربية الأحياء المائية) إلى أقرب الأسواق، أي الولايات المتحدة، إلى خسائر كبيرة، بسبب الاضطرار إلى بيع تلك المنتجات لأسواق أبعد، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف التسويق والتوزيع، وهو ما يؤثر سلباً على إيرادات كوبا من القطع الأجنبي وعلى قدرتها على شراء المنتجات الأساسية، ولا سيما الأغذية؛

(ب) إن ارتفاع تكاليف المدخلات اللازمة للإنتاج في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية (الوقود؛ وقطع غيار المعدات الزراعية؛ وعلف الحيوانات؛ ومنتجات الصحة النباتية والصحة الحيوانية والأسمدة؛ والمنتجات من قبيل مبيدات الأعشاب، والمبيدات الحشرية القليلة السمية، وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية؛ والأدوية البيطرية، وعُدد تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات في الولايات المتحدة) يؤدي إلى خفض الربحية وتدني قدرة كوبا على تلبية الاحتياجات المحلية من الأغذية.

وبصفة عامة، تترتب على الحصار آثار سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك على إمداداتها من الغذاء والمنتجات الزراعية. وتتمثل إحدى الضائقات التي تواجهها حكومة كوبا في العملية الجارية لتحقيق إمكاناتها الاقتصادية في النقص الحاد في العملة الأجنبية. والمصدر الرئيسي للإنفاق بالعملة الأجنبية هو مشتريات المنتجات الزراعية، التي تبلغ تكلفتها حوالي 800 مليون دولار سنوياً.

ويؤثر الحصار على استيراد المنتجات الغذائية للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات الموجهة للبرامج الاجتماعية، نظراً لأنه يقيد كمية تلك المنتجات وجودتها، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفتات السكانية الضعيفة. ويقدر الضرر الاقتصادي الإجمالي الذي لحق بالقطاع الزراعي في الفترة من نيسان/أبريل 2018 إلى آذار/مارس 2019 بمبلغ 345 454 714 دولاراً.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على التمويل الخارجي المتعدد الأطراف للبرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وما يتصل بذلك من عدم توافر الموارد لتصليح المعدات والبنى التحتية الزراعية وتحديثها.

وفي عام 2016، وقّعت كوبا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم بشأن الزراعة والمجالات ذات الصلة. وكان من المتوقع أن تعزز هذه المذكرة التعاون في قضايا من قبيل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والصحة النباتية والحيوانية، والمعايير، وحفظ الغابات. وفي عام 2017، وقّع البلدان مذكرة تفاهم بهدف تحسين التعاون في مجالات صحة الحيوانات والنباتات وحمايتها وتطبيق الحجر الصحي عليها. وعلاوة على ذلك، ولأول مرة منذ عقد من الزمن وفي أعقاب مشروع القانون الزراعي الذي أصدرته الولايات المتحدة في

عام 2018، أزيلت الولايات المتحدة بعض القيود المفروضة على تمويل التجارة الزراعية مع كوبا⁽²³⁾. ومع ذلك، عمقت تدابير تشديد الحصار التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة الحالية من الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي في كوبا.

ويمتد التأثير المباشر للحصار ليطال حتى عمليات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإن كانت المنظمة مستثناة منه رسمياً. فالتأخيرات في سداد المدفوعات إلى موظفي منظمة الأغذية والزراعة (حتى ولو كانت باليورو) وإلى موردي مشتريات المشاريع، أو وقف هذه المدفوعات، يقللان من رغبة الموردين في البيع إلى مكتب المنظمة في كوبا ويؤديان إلى زيادة تكلفة الشراء من الموردين القلائل المتبقين.

آثار الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

الحبوب

تشير تقديرات إنتاج الحبوب في كوبا في عام 2019 (بما يعادله من الأرز المقشور) إلى ناتج يبلغ مستواه 617 000 طن. وقد أدى النقص المتزايد في المواد الكيميائية الزراعية والوقود والآلات إلى عرقلة زراعة الأرز في عام 2019، وهو ما أدى إلى محصول أرز يدنو بكثير عن المتوسط ويبلغ 385 000 طناً (257 000 طن، على أساس الأرز المقشور). وتشير التوقعات الأولية المتعلقة بإنتاج موسم عام 2020 إلى أن محصول الأرز سيبلغ 410 000 طن (273 000 طن، على أساس الأرز المقشور)، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 6 في المائة مقارنة بمحصول عام 2019، لكنه يدنو بكثير عن محصول عام 2013 الذي بلغ 673 000 طن (449 000 طن، على أساس الأرز المقشور). وتعكس هذه التوقعات المتواضعة نسبياً توقعات بأن العراقيل التي واجهت توافر المدخلات الأساسية ستحد من وتيرة انتعاش الإنتاج. ويصدق هذا الأمر حتى لو نجح توزيع المدخلات على مناطق الأرز على وجه الأولوية، إلى جانب زيادة استخدام الجر الحيواني والأسمدة العضوية ومبيدات الآفات، في وقف المسار النزولي الذي تشهده عمليات الزراعة في عام 2020. وعلاوة على ذلك، تتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز مستويات الإنتاجية في الجزيرة، في إطار برنامج البلد الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو الدافع الذي أدى أيضاً إلى زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية للرعي والصرف الصحي والتخزين والمعالجة.

وعلى الرغم من استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة لتحرير الإنتاج المحلي وتعزيزه، لا تزال كوبا تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الأرز. وقد تزايد هذا الاتجاه حدة نتيجة للانتكاسات التي واجهها الإنتاج خلال السنوات الأخيرة. وتشير التقديرات إلى أن واردات الأرز بلغت في السنة التقويمية 2019 أعلى مستوى لها منذ أربع سنوات، حيث بلغت 514 000 طن، ويتوقع استيراد 550 000 طن آخر في عام 2020 لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية. وتوفر فييت نام جلّ احتياجات البلد من الأرز من خلال صفقات مبرمة بين الحكومتين تسمح لكوبا بتأجيل مدفوعات ما تشتريه. وعادة ما يغطي الكميات المتبقية من تلك الاحتياجات بلدانٌ مصدّرة في أمريكا الجنوبية هي أوروغواي، والبرازيل، وغيانا. وبسبب القيود التي يفرضها الحصار على خيارات الدفع والتمويل، وتقديم مصدري الأرز الآخرين شروطاً أيسر، لم يُشحن أي أرز تقريباً من الولايات المتحدة إلى كوبا منذ عام 2008. ولم يتغير هذا الاتجاه في أعقاب الأحكام التشريعية التي أقرت في الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2018 والتي رفعت القيود المفروضة على استخدام مزارعي

Congressional Research Service, "Cuba: US policy overview", 5 March 2019 (23).

الولايات المتحدة الأموال الحكومية للمساعدة في تسويق الصادرات الزراعية إلى كوبا. ومع ذلك، يؤيد قطاع الأرز في الولايات المتحدة تخفيف الحصار، لأن الاعتقاد السائد فيه هو أن الميزة التجارية التي يوفرها القرب الجغرافي للبلدين يمكن أن تساعد الولايات المتحدة على توفير ما يصل إلى 30 في المائة من واردات كوبا من الأرز في غضون عامين من رفع الحصار.

وفي حالة الذرة، وهي الحبوب الخشنة الوحيدة المستوردة، يُتوقع أن تصل المشتريات الخارجية إلى حوالي 350 000 طن في الفترة من تموز/يوليه 2019 إلى حزيران/يونيه 2020، ويمثل ذلك انخفاضا كبيرا مقارنة بمتوسط السنوات الخمس السابقة. وقد تظل واردات القمح أيضا دون معدلها المتوسط، حيث قد تبلغ قرابة 650 000 طن. وعموما، تشكل واردات الحبوب قرابة ثلثي الاستهلاك المحلي الإجمالي.

البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كلياً على الاستيراد لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية والدقيق النباتي. وفيما يتعلق بالبذور الزيتية، أغلب السلع الأساسية المستوردة هي فول الصويا وزيت الصويا ودقيق الصويا. وعندما دخل الحصار الأمريكي حيز النفاذ، أصبحت الأرجنتين والبرازيل الموردين الرئيسيين لفول الصويا ومشتقاته. ويقوم كل من كندا والمكسيك بشحن كميات صغيرة إلى كوبا من حين لآخر. وقد استوردت كوبا منتجات البذور الزيتية المستخرجة من غير فول الصويا من عدة مصادر منها الأرجنتين، والصين، وكندا، والمكسيك، والاتحاد الأوروبي. وفي عام 2002، استؤنف استيراد فول الصويا ومشتقاته من الولايات المتحدة. وفي ذلك العام، وعقب تنفيذ قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز الصادرات الذي أصدرته الولايات المتحدة، ونتيجة للقرب الجغرافي، أصبحت الولايات المتحدة المورد الرئيسي لفول الصويا وزيت الصويا ودقيق الصويا إلى كوبا، وحلت وارداتها إلى حد كبير محل واردات المناطق الأخرى. ولكن في النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، حلت عروض أكثر تنافسية من الأرجنتين والبرازيل جزئياً محل مبيعات الولايات المتحدة إلى كوبا من فول الصويا ومنتجات الصويا. ولم يتضح بعد أثر استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2015 على التدفقات التجارية. وفي عام 2016، استعادت واردات فول الصويا من الولايات المتحدة مكانتها، وفي عام 2018، صارت الولايات المتحدة الجزء الأكبر من تلك الواردات، لكن في عام 2019، حلت المشتريات من كندا جزئياً محل شحنات الولايات المتحدة. وفي المقابل، انخفض ورود شحنات دقيق الصويا من الولايات المتحدة إلى الصفر في عام 2018، على الرغم من أنه شهد انتعاشاً في عام 2019. وظل ورود شحنات زيت فول الصويا من الولايات المتحدة متدنياً وغير منتظم في عام 2019، حيث أصبحت البرازيل، حسب التقارير، المورد الرئيسي لذلك الزيت إلى كوبا.

السكر الخام

بعد ثمانية مواسم متتالية من النمو، تقلص إنتاج السكر الخام في كوبا بنسبة 42 في المائة في الفترة 2017/2018، مقارنةً بالفترة 2016/2017، حيث انخفض إلى 1,1 مليون طن، وهو أدنى مستوى يُسجل له على الإطلاق. ويُعزى هذا الانخفاض الحاد إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمحصول من جراء إعصار إيرما، الذي ضرب البلاد في أواخر عام 2017. وقد تعافى إنتاج السكر في الفترة 2018/2019 ليصل إلى 1,3 مليون طن، بفضل حصاد محصول أكبر من قصب السكر، على الرغم من الظروف الجوية

غير المواتية. وتشير التوقعات الأولية للفترة 2020/2019 إلى أن إنتاج كوبا من السكر قد يزيد بنسبة 20 في المائة، على الرغم من نقص إمدادات الطاقة.

وعلى جانب الطلب، من المتوقع أن يظل استهلاك السكر مستقرًا نسبيًا عند 0,53 مليون طن، وهو ما سيؤدي، بالاقتران مع ارتفاع الإنتاج المحلي، إلى توافر مليون طن متاح لسوق التصدير. وتشمل الجهات الرئيسية لصادرات السكر الصين والاتحاد الأوروبي. وطوال سنوات عديدة، كان القطاع الفرعي المحلي للسكر يدار بواسطة نظام معقد يقوم على آليات دعم الأسعار، وسقوف الإنتاج، وقيود الاستيراد ويهدف إلى إبقاء أسعار السكر مرتفعة. وعلى الرغم من بذل عدد من المحاولات على مر السنين لإصلاح هذا القطاع الفرعي، فقد أبقي المشرعون على هذا النظام لحماية العاملين في مجالي زراعة السكر وتكريره. وتطمح الحكومة إلى تحسين كفاءة هذا القطاع الفرعي، عن طريق تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر المركز على قطاع صناعة السكر.

اللحوم

بعد أن شهد إنتاج اللحوم في كوبا انخفاضاً بنسبة 3,3 في المائة في عام 2018 (وفقاً لأحدث البيانات التي قدمتها شعبة الإحصاءات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة)، من المتوقع أن يكون هذا الإنتاج قد تعافى جزئياً في عام 2019، ليصل إلى ما يفوق بقليل 350 000 طن (بما يعادله من وزن الذبائح). وفي السنوات الأخيرة، أصبح من الصعب بشكل متزايد التوسع في إنتاج اللحوم نتيجة لعدة عوامل. والعقبات المباشرة التي تحول دون ذلك هي عدم كفاية المدخلات الزراعية التي تشمل الطاقة، والمستحضرات الصيدلانية البيطرية، والآلات الزراعية، وقطع الغيار. وتزيد القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات من صعوبة بناء الهياكل الأساسية المتصلة بالزراعة ومن زيادة الإنتاجية.

ولم يتمكن إنتاج اللحوم من التعافي بشكل كامل من آثار إعصار إيرما، الذي دمر القطاع، لا سيما إنتاج لحوم الدواجن. وقد اضطر البلد إلى زيادة وارداته نتيجة لعدم نمو الإنتاج في ظل ارتفاع الطلب. وفي عام 2019، استوردت كوبا 445 000 طن من منتجات اللحوم، كان معظمها من الدواجن، تليها لحم الخنزير ولحم البقر. واستوردت كوبا أكثر من 60 في المائة من وارداتها من اللحوم في عام 2019 من الولايات المتحدة، واستوردت معظم ما تبقى من بلدان أمريكا اللاتينية. وتُستورد من الخارج نسبة عالية من اللحوم المستهلكة في البلد، وهو ما يكلف مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

منتجات الألبان

حسب التقديرات، بلغ إنتاج الحليب في كوبا في عام 2019 حوالي 585 000 طن، وهو ما يمثل زيادة طفيفة نسبتها 0,5 في المائة مقارنة بعام 2018. وقد انخفض الإنتاج الإجمالي للحليب في كوبا مع مرور الوقت. ففي عام 2000، أنتج البلد 615 000 طن من الحليب، وفي عام 2010، ارتفع ذلك إلى 633 000 طن، لكن الإنتاج لم يصل إلى هذه المستويات منذ ذلك الوقت. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى الانخفاض الحاد الذي شهده قطاع الألبان على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه التوسع في الإنتاج عراقيل تتمثل في نقص القدرة على إدخال التحسينات الجينية، وارتفاع تكاليف علف الحيوانات، ومحدودية توافر الوقود ومعدات النقل. وتزيد القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات من صعوبة بناء الهياكل الأساسية المتصلة بالزراعة ومن زيادة الإنتاجية. ونظراً لحالات

النقص في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الوطنية من الألبان، تواصل كوبا استيراد كميات كبيرة من منتجات الألبان بلغت في عام 2019 ما قدره 538 000 طن (بما يعادله من الحليب)، ومعظمها مساحيق حليب، وتُستورد من موردين في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا. وبلغ الإنفاق على مسحوق الحليب وحده في عام 2019 ما يفوق 130 مليون دولار، ويمثل ذلك نسبة كبيرة من النقد الأجنبي المتوافر لدى البلد. وسيطلب ضمان الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية في البلد تطوير قطاع الألبان.

المنتجات السمكية

المنتجات السمكية مهمة بالنسبة للأمن الغذائي في كوبا باعتبارها مصدرا للتغذية وللإيرادات المتأتية من الصادرات. وفي عام 2018، بلغ إنتاج مصائد الأسماك 22 590 طناً، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 5 في المائة مقارنة بعام 2017 وانخفاضاً بنسبة تفوق 91 في المائة مقارنة بمستوى الذروة الذي وصل إليه الإنتاج في عام 1986 (238 900 طن)، عندما كان متاحاً للبلد أن يصطاد السمك في المياه البعيدة أيضاً. وإمكانات توسيع أنشطة مصائد الأسماك محدودة، ولذلك يتم التركيز على نهج للإدارة يسمح باستعادة الأرصد السمكية التي ربما عانت من الصيد المفرط. وكوبا عضو في هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي، وهي الهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك التي تعزز التعاون الدولي من أجل إدارة الأرصد السمكية والمحافظة عليها بصورة مستدامة. وقد اعتمدت الهيئة في دورتها الأخيرة، في تموز/يوليه 2019، سبع توصيات إقليمية متعلقة بإدارة مصائد الأسماك، وخطة العمل الإقليمية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (للفترة 2019-2029)، وغير ذلك من التوصيات والقرارات الهامة لدعم الإطار الإقليمي لمصائد الأسماك وإدارة المحيطات وتغير المناخ وغيرها من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وتشارك كوبا في المناقشات الإقليمية المتعلقة بإعادة توجيه الهيئة من الناحية الاستراتيجية، وقد شاركت، مع بلدان أعضاء أخرى، في وضع خريطة طريق تهدف إلى وضع نموذج لكيان أو ترتيب إقليمي يُعنى بإدارة مصائد الأسماك في المنطقة التي تشملها الهيئة. وعلى الصعيد الوطني، تعد كوبا حالياً مشروعاً متوسط الحجم يموله الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، ويهدف إلى تحسين إدارة وحماية الموائل البحرية في خليج غواكانايابو، ويركز أساساً على تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك.

وتتمثل أكبر المجالات الواعدة للتوسع في الإنتاج المحلي للأسماك في تربية الأحياء المائية، التي شهدت بعض التقلبات خلال السنوات القليلة الماضية. فقد بلغ الإنتاج 29 200 طن في عام 2018 (يقال ذلك عن إنتاج عام 2017 بنسبة 8 في المائة). وتتكون جميع الصادرات السمكية تقريباً من منتجات عالية القيمة، وعلى وجه الخصوص من المنتجات المجمدة من الكركند والروبيان، التي يشهد الطلب عليها في السوق الدولية. غير أن الحصار يحول دون إمكانية النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة التي تعد إحدى أهم الأسواق وأكبر مستورد للأسماك والمنتجات السمكية في العالم. ونتيجة لذلك، تُضطر كوبا إلى التصدير إلى وجهات أبعد، فتتكبد تكاليف أعلى عن التسويق والتوزيع. وفي عام 2018، بلغت الصادرات ما يقدر بنحو 74 مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2017. وسجلت واردات الأسماك، التي تتكون بصورة رئيسية من منتجات سمكية منخفضة القيمة، زيادة بنسبة 8 في المائة في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وبلغت، حسب التقديرات، 40 مليون دولار.

المساعدة التقنية التي تقدّمها منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم لحكومة كوبا، ولا سيما في تعزيز التنمية الريفية ومصادر الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة المؤسسات الكوبية في تنظيم عدة مؤتمرات ومناسبات دولية في مجالات من قبيل الزراعة المستدامة، والزراعة العضوية، والإنتاج الحيواني، ومراقبة الصحة الحيوانية؛ والتعاونيات والزراعة الأسرية؛ ومصادر الأسماك وما يتصل بها من سياسات؛ والحراجة والتنوع البيولوجي؛ والبيئة وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تساعد المنظمة الخبراء الكوبيين في تقديم المساعدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وفي حضور الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية. ويؤثر الحصار أيضا على لوجستيات السفر وحجوزات الطيران.

وقد جرى تقديم الدعم السياساتي والتقني لتحديث السياسة الزراعية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على قطاع الألبان نظرا لأنه يشكل أحد أهم مكونات سلة الأغذية، فضلا عن كونه محركا اقتصاديا رئيسيا لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الريفية. وركزت المساعدة التقنية على تقييم مستوى إنتاجية المنظمات الصناعية بأشكالها المختلفة وعلى مساعدة الحكومة على التوصل إلى توصيات متعلقة بالسياسة العامة لتعزيز الهيكلة الصناعية لقطاع الألبان الوطني.

وقدمت منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين من أجل استحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آلية وطنية لنظام المعلومات من أجل تطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. ويشارك الوفد الكوبي بشكل منتظم، عن طريق اللجنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وفريقها العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في وضع إطار السياسة العامة لخطة العمل العالمية الثانية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وكذلك في وضع المؤشرات والغايات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية.

وتُسدّى المشورة فيما يتعلق بسياسات القطاع الزراعي والسياسات الزراعية البيئية، وتوفير فرص العمل لشباب الأرياف، ووضع برامج التكثيف المستدام، بالاستناد إلى ما تنفذه منظمة الأغذية والزراعة من مشاريع تجريبية في مجال سلاسل القيمة الخاصة بالحبوب والحليب ولحم البقر. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة حاليا بمساعدة كوبا في مشاريع تركز على إصلاح البيئة والحفاظ عليها، ولا سيما فيما يخص المناظر الطبيعية الخاضعة للتنظيم البشري، وبناء القدرة على مجابهة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

آثار الحصار في المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا

نتيجة للحصار الذي تتعرض له كوبا، تتأثر المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في البلد فيما يتعلق بشراء المعدات والإمدادات التي تكمل المساعدة التقنية، حيث يتعين استيراد الموارد التي يمكن جلبها من الولايات المتحدة من أسواق أبعد مسافة وبأسعار وتكاليف شحن أعلى بكثير. ولو تسنى الشراء من الولايات المتحدة لكانت العمليات أقل كلفة بكثير ولأمكن تقديم الدعم لمزيد من الأنشطة من خلال الميزانية المتاحة.

وأثرت آخر تدابير الحصار التي فُرضت على كوبا، والتي يمكن بموجبها مقاضاة شركات البلدان الثالثة التي تتاجر مع كوبا أمام محاكم الولايات المتحدة، تأثيرا سلبيا على التبادل التجاري لكوبا حيث أدت

إلى تراجع شديد في عدد الشركاء التجاريين الذين يعملون في البلد. وقد ترك ذلك أثراً مباشراً على عمليات الشراء التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا في إطار مشاريعها للتعاون التقني. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك إجماع شركة Toyota Gibraltar عن تسليم مركبات، مما كان له تأثير مباشر على تنفيذ مشاريع المنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك، يعرقل تنفيذ المشاريع ارتفاع تكاليف نقل الواردات، وإلغاء عقود النقل البحري من جانب شركات النقل. وقد أدى هذا الأمر الأخير إلى حدوث تأخيرات في وصول البضائع، حيث كان من اللازم العثور على شركات نقل جديدة. وخفّضت شركتا الشحن البحري MSC و Hapag-Lloyd، اللتان ليست لهما سفن خاصة بهما، طاقتهما الاستيعابية وحجم البضائع المنقولة إلى كوبا.

وفي ظل الحصار، تعرقل الظروف السائدة عمليات تسديد المدفوعات والمعاملات المصرفية من وإلى الموردين الذين يقدمون خدمات إلى مشاريع التعاون وإلى مكتب المنظمة القطري. ويتجلى ذلك في رفض المصارف إجراء تحويلات من منظمة الأغذية والزراعة لتغطية المبيعات المخصصة لكوبا؛ كما يتجلى في عدم قدرة الموردين على أن يقدموا إلى كوبا منتجات حصلوا عليها من شركات أخرى في أمريكا الشمالية؛ وفي عدم قدرتهم على تحويل الأموال إلى كوبا لدفع تكاليف الخدمات المتعاقد عليها في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، ترفض المصارف إجراء معاملات تجارية ومالية بدولار الولايات المتحدة وبعملة أخرى مع الشركات الكوبية، ويعرقل ذلك دفع تكاليف إصدار الشهادات للمنتجات الكوبية الواعدة التي يمكن أن تلاقي رواجاً كبيراً عند تسويقها في أوروبا.

ولا يزال موظفو المنظمة يتضررون من الإجراءات المكلفة والطويلة التي تتطوي عليها العمليات المصرفية.

ويرد أدناه موجز لآثار الحصار السلبية على بعض القطاعات التي تقدم لها المنظمة المساعدة التقنية وقطاعات أخرى مدرجة ضمن إطار برنامجها القطري.

فقد وقعت الخسائر فيما يلي بصورة أساسية:

- (أ) الفرق في الأسعار نتيجة التغيرات في أسواق الاستيراد؛
- (ب) التكاليف الإضافية المتصلة بتأمين الشحن؛
- (ج) التكاليف الإضافية المترتبة على تجميد الأصول؛
- (د) الأضرار النقدية؛
- (هـ) الخسائر المتكبدة بسبب تعذر الحصول على أحدث التكنولوجيات من الولايات المتحدة؛
- (و) تغيير وجهة الصادرات.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 آذار/مارس 2020]

تخضع المساعدة التي تقدّمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) إلى جميع الدول الأعضاء فيها، بما في ذلك كوبا، لأحكام المادة الثالثة - جيم من نظامها الأساسي التي تنص على ما يلي: "تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدّمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي".

بيد أن الحصار القائم لا يزال يطرح صعوبات معيّنة تعيق تنفيذ برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا. فعلى سبيل المثال، يتأثر شراء المعدات، والمواد الاستهلاكية، ومواد من قبيل المواد الكيميائية، والكواشف، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، والمصادر الإشعاعية ذات الاستخدامات الطبية والصناعية، وتقنيات تعقيم الحشرات، بمحدودية عدد البائعين المستعدين والقادرين على توريدها و/أو شحنها إلى البلد. وعلاوة على ذلك، يتعذر الحصول على شهادات المستخدم النهائي لبعض المعدات.

وخلال العام الماضي، فُرضت أيضا بعض القيود على مشاركة المواطنين الكوبيين في الدورات التدريبية التي تنظمها الوكالة، وتستمر الصعوبات التي تُواجه في استخدام تكنولوجيات المعلومات بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت.

وتحاول الوكالة، وفقا للمادة المذكورة أعلاه من نظامها الداخلي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، بهدف استيفاء شروط برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 آذار/مارس 2020]

في الدورة الأربعين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي، المعقودة في الفترة من 24 أيلول/سبتمبر إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، استعرضت اللجنة الاقتصادية ورقة قدمتها كوبا بشأن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. وأعدت كوبا، في الورقة التي قدمتها، التأكيد على أن التدابير الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة وتتجاوز حدودها الإقليمية تعرقل التنمية الاقتصادية المستدامة فيما يتعلق بالنقل الجوي الدولي، ولها وقع شديد على البلدان النامية خاصة. وذكرت كوبا أن لمنظمة الطيران المدني الدولي دورا ينبغي لها أن تنهض به فيما يتعلق بإعلاء مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التمييز، والاحترام المتبادل، وتكافؤ الفرص، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو) وميثاق الأمم المتحدة. وردا على ورقة كوبا، أكدت الولايات المتحدة موقفها القائل بأن منظمة الطيران المدني الدولي ليست المحفل المناسب لمناقشة الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، وأشارت إلى أن الجزاءات يُقصد بها استهداف سلوك معين وستُطبّق إلى حين أن يتوقف ذلك السلوك. وأضافت الولايات المتحدة أنها ستواصل الوفاء بجميع التزاماتها الدولية لضمان سلامة وأمن الطيران الدولي.

ولاحظت اللجنة في استنتاجاتها أن المسائل التي أثارها كوبا دقيقة وسياسية وحساسة؛ وأن الدولتين المعنيتين لهما آراء جازمة بشأن هذه المسائل؛ وأن اللجنة ليست في وضع يمكّنها من إيجاد حل لها. وبناء على ذلك، أدرجت اللجنة المناقشات التي دارت بشأن هذه المسألة في تقريرها المقدم إلى الجلسة العامة. وقررت اللجنة أيضا أن تعرض الأمر على رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، الذي سبق له أن بذل مساعيهِ الحميدة في هذه المسائل.

وذكرت الجمعية العمومية، في قرارها 40-9 (المرفق (أ)، القسم الأول، الفقرة 3)، أنها "تحث الدول الأعضاء على أن تتفادى اتخاذ تدابير انفرادية تتجاوز حدود الولاية الإقليمية قد تؤثر سلبا على النمو المنتظم والمستدام والمتسق للنقل الجوي الدولي، وأن تتأكد من ألا يتم تطبيق السياسات والتشريعات المحلية على النقل الجوي الدولي دون مراعاة خصائصه على النحو الواجب".

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت كوبا مشاركتها النشطة في ثلاثة مشاريع إقليمية تتفّذ من خلال مكتب التعاون التقني التابع للمنظمة. وكانت تلك المشاريع تهدف إلى توفير المساعدة الإدارية في تنظيم وإدارة أمانة لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني، وتعزيز تنفيذ نظم الملاحة الجوية القائمة على الأداء في منطقة البحر الكاريبي بما يحقق السلاسة في نظام إدارة حركة الملاحة الجوية العالمية. وكانت المشاريع تهدف، في الوقت نفسه، إلى إنشاء وتشغيل نظام إقليمي لمراقبة السلامة يشمل تقديم الدعم التقني واللوجستي والإداري اللازم وفقا لأحكام اتفاقية شيكاغو ومرفقاتها. ولم توضع أي مشاريع ثنائية مع كوبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 أيار/مايو 2020]

يشترك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا في تمويل ثلاثة مشاريع في جمهورية كوبا، هي مشروع التنمية الريفية للتعاونيات في المنطقة الشرقية، ومشروع تنمية تعاونيات الثروة الحيوانية في المنطقة الوسطى الشرقية، ومشروع تنمية تعاونيات الزراعة الحرجية، وقد وافق عليها المجلس التنفيذي للصندوق في أيلول/سبتمبر 2013، وكانون الأول/ديسمبر 2016، وأيلول/سبتمبر 2019 على التوالي. وتتفّذ وزارة الزراعة الكوبية هذه المشاريع التي وُضعت لتقديم خدمات الدعم الزراعي إلى صغار المنتجين الريفيين، بمن فيهم النساء والشباب وغيرهم من الفئات المعرضة بشدة للصدمات الاقتصادية الخارجية والآثار المترتبة على تغير المناخ.

وبسبب أثر التدابير الحالية التي اتخذتها الولايات المتحدة، لا تزال المشاريع المدعومة من الصندوق في كوبا تواجه تأخيرات نتيجة لشح العملات الأجنبية وطول إجراءات الاستيراد وارتفاع تكاليف الواردات. وقد اتخذت الولايات المتحدة جملة إجراءات منها فرض تدابير على شركات الشحن البحري التابعة لبلدان ثالثة التي تنقل شحنات من بلدان أخرى إلى كوبا، وهو ما يعوق تدفق النفط والمواد الغذائية وسائر المواد التجارية التي تمس إليها الحاجة لتلبية الاحتياجات اليومية لمواطني كوبا وللمقيمين فيها، ولا سيما الفئات الأشد ضعفا التي تعيش في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، لا يزال الحصار يعرقل إجراء معاملات مالية من قبل كوبا ولا يزال يعوق قدرتها على تصدير واستيراد المواد اللازمة التي تدعم فرص التنمية الزراعية والريفية، فضلا عن التنمية البشرية عموما.

وتُلاحظ في القطاعين الزراعي والريفي أوجه القصور التالية:

- تقادم المعدات الزراعية (مثل الجرارات ونظم الري ومضخات المياه) ونقص قطع الغيار.
- ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج اللازمة للإنتاج والتصنيع والتوزيع في قطاع الزراعة وتربية المواشي (مثل الوقود والأعلاف الحيوانية والبذور والأسمدة ومبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات والمستحضرات الطبية البيطرية) ونقص تلك المدخلات.
- عدم كفاية فرص الحصول على التمويل بالعملية الصعبة لاستيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج.
- محدودة إمكانية الوصول إلى موردي التكنولوجيات الزراعية الجديدة.
- محدودة الفرص المتاحة لتصدير بعض المنتجات الزراعية.

وتترتب على أوجه القصور هذه عواقب منها انخفاض مستويات الإنتاجية، وانخفاض كمية الإنتاج الغذائي المحلي وجودته وقدرتها التنافسية، والاضطرار إلى استيراد كميات كبيرة من الأغذية لتلبية احتياجات السكان.

وبالإضافة إلى ذلك، تبذل كوبا حالياً جهوداً مضنية، على غرار العديد من الدول الأخرى، للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 واحتواء انتشارها، والتحكم في آثارها الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغنا أن الحكومة الكوبية قد أغلقت المدارس والفنادق، ومنعت جميع من ليسوا من مواطني البلد أو المقيمين فيه من الدخول، وهو ما أدى إلى شل الاقتصاد القائم على السياحة. غير أن قدرة كوبا على مواجهة هذه الجائحة تعوقها، خلافاً لمعظم الدول، القيود التي فرضتها الولايات المتحدة والتي تزايدت تدريجياً في السنوات الأخيرة. فحتى قبل قدوم الجائحة، كان الاقتصاد الكوبي يعاني من حالات نقص مزمن.

وكانت الظروف الأولية السائدة في البلد في الربع الأول من عام 2020 سيئة بالفعل بسبب عدة عوامل هي: (أ) تزايد التدابير الناجمة عن الحصار الذي استمر أثناء الجائحة؛ و (ب) تسجيل انخفاض في السياحة الدولية في نهاية كانون الثاني/يناير 2020 بنسبة 19,6 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019؛ و (ج) لجوء البلد المستمر، منذ أكثر من ستة أشهر، إلى استخدام 50 في المائة من احتياطياته من الوقود؛ و (د) ظروف الجفاف المعقدة التي تسود في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي؛ و (هـ) تقلص الإنتاج الزراعي للسلع الأساسية (الأغذية والخضروات والأرز والذرة ولحم الخنزير والحليب) في عام 2019 مقارنة بالسنوات السابقة.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها كوبا، فقد أرسلت فرقاً طبية إلى جميع أنحاء العالم للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19. وحتى الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل، نشرت كوبا أكثر من 1 000 مهني طبي في 20 بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط. وقد نُشر غالبية أخصائيي الرعاية الصحية هؤلاء في المناطق الأشد تضرراً لمكافحة الفيروس مباشرة.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2020]

جرى تشديد الحصار في السنوات الأخيرة وأدى ذلك إلى وضع عراقيل شديدة في وجه إمكانات التنمية في كوبا، وكان له تأثير شديد على ظروف حياة الشعب الكوبي. ومن بين تلك الآثار، على سبيل المثال لا الحصر:

- لا تزال القيود المفروضة على التحويلات المالية تقضي إلى فرض عبء ضريبي كبير غير مباشر على المرتبات التي يُحصل عليها خارج البلد بصورة مشروعة وتُرسل لكي تتفقها الأسر المعيشية في تلبية احتياجات إنسانية أساسية كالغذاء، والملبس، والتعليم، والسكن، والمياه، والصرف الصحي.
- لا تزال القيود المفروضة على التجارة والمعاملات المالية تمثل عقبة كبيرة وتكلفة إضافية في مجال تطوير الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل، بالنظر إلى أن توفير العمل اللائق يتوقف إلى حد كبير على الاستثمار الإنتاجي والوصول إلى التمويل.
- يترتب على محدودية فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا مواجهة مزيد من الصعوبات في تنمية المشاريع وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤدي تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون إلى تشديد الحصار من خلال الإضرار بالفرص المتاحة لمستثمري البلدان الثالثة فيما يتعلق بمزاولة أعمال تجارية والاستثمار في كوبا؛ وإيجاد مصادر جديدة لفرص العمل؛ والعمل اللائق في كوبا.

والآثار المباشرة وغير المباشرة التي يخلفها الحصار على الاقتصاد الكوبي لا يقتصر وقعها على الشركات وحدها، بل ي طال أيضا، وحتى بصورة أكبر، عمال تلك الشركات والسكان بوجه عام. ويساور منظمة العمل الدولية قلق بالغ إزاء الآثار الواقعة على الأطفال والعمال وكبار السن. وسيؤدي إنهاء الحصار إلى تحويل الخسارة الإجمالية الناجمة عنه إلى فرصة للاستثمار الإنتاجي وإيجاد فرص العمل.

وكوبا عضو نشط في منظمة العمل الدولية وعضو مناب في مجلس إدارتها. وترى منظمة العمل الدولية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[21 نيسان/أبريل 2020]

تشارك كوبا، بصفتها دولة عضوا في المنظمة البحرية الدولية، في اجتماعات هيئات المنظمة وتستفيد من برامج التعاون التقني المتاحة (البرامج الإقليمية للمنظمة المتعلقة بدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك البرامج العالمية، حسب الاقتضاء).

وتقيم المنظمة علاقات تعاون مع جميع الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية، بما فيها كوبا. وتتعاون المنظمة، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، تعاوناً وثيقاً مع "الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين"، التي تضم أمريكا الجنوبية وبنما وكوبا والمكسيك.

وتسترشد المنظمة في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية المتبعة في المنطقة، والتي يجري تنقيحها كل خمس سنوات، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد تناولت البلدان الأعضاء في الشبكة التشغيلية مسائل من قبيل معايير السلامة وجوانب التدريب وحماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، حيث نُظِمَ العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة. وعملاً بسياسات اللامركزية التي تعتمد عليها المنظمة، يوجّه معظم الدعم المقدم من المنظمة من خلال الشبكة التشغيلية بموجب مذكرة تفاهم موقعة مع أمانة الشبكة. وبموجب هذا الصك، تُنَاط بالشبكة التشغيلية مسؤولية إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحددها البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وتتلقى كوبا أيضاً مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز إقليمي مقره كوراساو يهدف إلى مساعدة بلدان المنطقة على منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والتصدي لها. ولم تواجه المنظمة صعوبات في تنفيذ أي من الأنشطة المتعلقة بالمشاريع المذكورة أعلاه نتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

المنظمة الدولية للهجرة

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2020]

انضمت كوبا إلى عضوية المنظمة الدولية للهجرة خلال دورة مجلس المنظمة الـ 108 في عام 2017. غير أن الشراكة بين كوبا والمنظمة بدأت قبل انضمام ذلك البلد إلى عضويتها. فعلى سبيل المثال، دعمت المنظمة جهود الاستجابة التي بذلتها السلطات الكوبية لمواجهة إعصار ماثيو في عام 2016 وإعصار إيرما في عام 2017 عن طريق توزيع مواد غير غذائية على السكان المتضررين من الإعصارين.

وشاركت كوبا بنشاط في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت الحكومة الكوبية مشاركين لحضور الدورة الدراسية للبلدان الأمريكية بشأن الهجرة الدولية في مار ديل بلاتا بالأرجنتين على مدار السنوات السبع الماضية.

وقد شاركت المنظمة في عملية إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024 وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري.

وفي عام 2019، نفذت المنظمة مشروعاً ممولاً من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وقدمت المنظمة، من خلال هذا المشروع، مساعدات إنسانية طارئة إلى الأسر المقيمة في مرافق الدولة أو في منازل أقربائها أو أصدقائها في أعقاب العاصفة التي ضربت العاصمة الكوبية في بداية آذار/مارس. وساعد المشروع 3 800 فرد، أو 950 أسرة، أي ما يمثل نسبة 38 في المائة من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم.

ولا يزال مكتب المنظمة في كوبا يشارك في الفريق التقني للطوارئ التابع للأمم المتحدة، وهو فريق مؤلف من اختصاصيين من منظومة الأمم المتحدة يقَدِّم الدعم إلى الفريق القطري.

وفي شباط/فبراير 2020، بدأت المنظمة مشروعاً جديداً متعلقاً بإدارة الهجرة، بالاشتراك مع وزارة الداخلية الكوبية، وبميزانية إجمالية قدرها 200 000 دولار. وقد مَوَّلَ هذا المشروع الصندوق الإنمائي التابع للمنظمة. وستقدم المنظمة، في إطار المشروع، المساعدة التقنية إلى السلطات الحكومية الكوبية، بسبل منها عقد حلقات عمل تدريبية لموظفي الهجرة وإدارة الحدود لتحسين قدرتهم على اكتشاف ومكافحة تزوير وثائق السفر، وتحسين نظم إصدار جوازات السفر، فضلاً عن عمليات التبادل التقنية على الصعيد الإقليمي مع الخبراء الكوبيين في مجال إدارة الحدود. وسوف تُقدِّم المزيد من المساعدة من خلال عقد حلقات عمل لتدريب المدربين، لموظفين مختارين من موظفي الحدود، بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وبشأن كيفية الحصول على بيانات مناسبة مصنفة حسب نوع الجنس والعمر.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المنظمة تقديم خدمات المساعدة في مجال العودة الطوعية إلى المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، وكذلك المساعدة في إعادة توطين اللاجئين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تواجه المنظمة أي صعوبات في تنفيذ أنشطتها.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 آذار/مارس 2020]

خلال الفترة محل النظر، تلقى الاتحاد الدولي للاتصالات، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 7/74، المراسلتين التاليتين من الممثل الدائم لكوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا: مذكرة مؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2019، ومذكرة مؤرخة 11 شباط/فبراير 2020، وكانتا كلتاهما موجهتين إلى الأمين العام للاتحاد.

مكتب شؤون الفضاء الخارجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

كوبا دولة عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام 2001. وقد شاركت ما بين عامي 1994 و 2001 في أعمال اللجنة ولجنتيها الفرعيتين، وفقاً لممارسة اللجنة المتمثلة في التناوب على شغل مقاعد العضوية. ومنذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حضرت كوبا بانتظام دورات اللجنة ولجنتيها الفرعيتين بصفة مراقب.

وفي عام 1990، اشتركت كوبا ومكتب شؤون الفضاء الخارجي في تنظيم حلقة عمل عقدت في هافانا عن موضوع "الاتصالات الفضائية من أجل التنمية". وفي عام 2012، استفاد خبراء كوبيون من المشاركة في حلقة عمل عقدت في بوينس آيريس بعنوان "إسهام قانون الفضاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (انظر A/AC.105/1037).

ويُذكر أن منطقة البحر الكاريبي ترتفع فيها احتمالات حدوث كوارث نتيجة للأخطار الطبيعية، من قبيل الأعاصير، والأمواج السنامية، والمدود العاصفية، والزلازل، والانهيّارات الأرضية، وحالات الجفاف، والفيضانات، وموجات الحر الشديد. وإزاء الأزمات المتعددة التي حدثت على مر السنين، وضعت حكومة كوبا نظام إنذار فريداً من نوعه يتسم بالكفاءة ويغطي جميع أرجاء البلد. ومع ذلك، يمكن أن يسهم استخدام وكالة الحماية المدنية الكوبية للبيانات الساتلية، ونُظم تحديد المواقع والملاحة الدقيقة أو الاتصالات الساتلية الحديثة، في تحسين أداء نظام الإنذار، ويمكن أن يسمح في الوقت نفسه بتعزيز التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لمواجهتها. وسيكون إدماج هذه الأدوات في النُظم القائمة في كوبا أيسر بكثير في حال حدوث مشاركة منظمة بشكل جيد من جانب جميع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات الإدارة في كوبا.

ويكفل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، الذي ينفّذه مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وصول جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى جميع أشكال المعلومات الفضائية وتمكينها من تطوير القدرة على استخدام تلك المعلومات دعماً لمراحل دورة إدارة الكوارث كلها. ويحقق البرنامج رسالته من خلال التركيز على أن يكون بوابة للحصول على المعلومات الفضائية من أجل دعم إدارة الكوارث، وذلك باعتباره جسراً يربط بين الأوساط المعنية بإدارة الكوارث وإدارة المخاطر والفضاء، وميسراً لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. ويحظى البرنامج بدعم من 23 مكتباً من مكاتب الدعم الإقليمية (توجد 5 مكاتب منها في أمريكا اللاتينية)، وتتسم جميعها بأهمية بالغة في تمكين البرنامج من تحقيق رسالته.

وإيفاد بعثة استشارية تقنية تابعة للبرنامج يضم فريق خبراء دولي من الناطقين بالإسبانية لكي يجري مشاورات مع كيانات رئيسية في كوبا لديها مسؤوليات أو أدوار محتملة في الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، لن يسمح بتقييم القدرات الحالية فحسب، بل سيسمح أيضاً بتقييم أولويات العمل. ويمكن التخطيط لهذه البعثة وإيفادها في عام 2021 أو 2022، رهناً بتوفر التمويل، بهدف تقديم توصيات واضحة لكي تنتظر فيها حكومة كوبا.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

[5 أيار/مايو 2020]

لا تزال كوبا تتمتع بمستوى عال من التنمية البشرية. ففي عام 2019، احتل البلد، على الرغم من التحديات الإنمائية التي تواجهه، المرتبة الثانية والسبعين في مؤشر التنمية البشرية، محققاً بذلك تقدماً بمرتبة واحدة مقارنة بالعام السابق. ويشكل النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 أولوية وطنية والتزاماً من جانب الدولة الكوبية. ويكرّس هذا الالتزام في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة حتى عام 2030، التي تتسجم مع أهداف التنمية المستدامة. وعقب صدور القرار 2018/233 عن وزارة الاقتصاد والتخطيط، أنشئ فريق وطني معني بأهداف التنمية المستدامة، وكُلّف بتوضيح أوجه الترابط بين الخطة الوطنية وخطة عام 2030. ويضم الفريق كيانات حكومية رئيسية، مثل وزارة الخارجية، ووزارة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، والمكتب الوطني للإحصاء والإعلام، إلى جانب مراكز البحوث والكيانات دون الوطنية وممثلي المجتمع المدني، من أجل رصد وتقييم تنفيذ خطة عام 2030. وتقدر الأرقام الوطنية أن للحصار أثراً مباشراً على حوالي 65 في المائة من جوانب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وواصلت حكومة كوبا تنفيذ عملية تحويلية لتحديث نموذجها الاقتصادي ركزت على الأولويات الوطنية، من قبيل الكفاءة الاقتصادية، والإنتاجية، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وتشجيع الصادرات، وسياسات الاستعاضة عن الواردات. وأعلنت السلطات الوطنية عن التزامها الراسخ بالحفاظ على معايير التنمية الاجتماعية، وينعكس تنفيذ ذلك الالتزام في تخصيص قرابة 30 في المائة من الميزانية للقطاعات الاجتماعية أسوةً بمعايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

واعتمدت الجمعية الوطنية دستوراً جديداً في نيسان/أبريل 2019. ويعزز هذا الدستور حقوق المواطنين وحقوق الإنسان، ويعترف بأنواع مختلفة من الملكية، ويضع هياكل جديدة للحكومة، ويؤكد من جديد الدور المحلي في التنمية، من بين أمور أخرى. وفي هذا السياق، تدعم منظومة الأمم المتحدة جهود السلطات الوطنية الرامية إلى التصدي للمساائل المستجدة والتحديات الإنمائية.

وفي أعقاب الولاية التي أسندتها الجمعية العامة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أعدت منظومة الأمم المتحدة في كوبا، بالشراكة مع حكومة كوبا، إطاراً للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، إيماناً ببداية عقد العمل لتنفيذ خطة عام 2030 في كوبا. ويحدد الإطار الاستجابة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة لدعم الحكومة في تنفيذ خطة عام 2030، بما يتماشى مع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة حتى عام 2030، مع تحقيق النتائج الرئيسية التالية: الحكومة الفعالة، والتحول الإنتاجي، والاهتمام بالبيئة وإدارة مخاطر الكوارث، والتنمية البشرية المنصفة. ويخلف الإطار الجديد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (للفترة 2014-2019).

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم منظومة الأمم المتحدة في كوبا الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها. فكوبا معرضة لكوارث دورية، مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف. كما أنها معرضة لمخاطر الزلازل. وفي كانون الثاني/يناير 2020، وقع زلزال بقوة 7,7 درجات في قاع البحر بين جنوب كوبا وشمال غرب جامايكا وشعر الناس به في المدن الكوبية، بما فيها سانتياغو دي كوبا، رغم أنه لم يخلف أثراً بالغاً على الهياكل الأساسية أو الناس.

ومع أن العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة شهدت تحسناً عندما أعاد البلدان العلاقات الدبلوماسية بينهما في تموز/يوليه 2015، فقد أبطلت التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب العديد من التدابير التي اتخذتها الإدارة السابقة للحد من القيود التي يفرضها الحصار. وأثر ذلك سلباً على المجتمع الكوبي، ولا سيما في مجال التجارة والأنشطة المالية، كما أثر أيضاً على عمليات الأمم المتحدة في البلد. ونجمت آثار سلبية شديدة عن التدابير التي اتخذت في عام 2019 لتوسيع نطاق حظر إجراءات مالية مباشرة مع أكثر من 200 كيان وكيان فرعي، كما نجمت عن التغييرات في معاملات "المرور العابر" المالية، وإلغاء السماح بإجراء تحويلات على سبيل التبرع. وتأثرت العلاقات الثنائية كذلك بتدابير من قبيل تعليق تقديم الخدمات القنصلية للمواطنين الكوبيين الراغبين في السفر إلى الولايات المتحدة، وتخفيض عدد موظفي السفارة، والتغييرات التي طرأت على السياسة العامة المتعلقة بمدد التأشيرات الممنوحة للمواطنين الكوبيين. وبالإضافة إلى ذلك، نجم أثر سلبي أيضاً عن تشديد القيود المفروضة على السفر، مثل إلغاء فئة السفر في إطار "التواصل بين الشعبين" بالنسبة للزوار من الولايات المتحدة، وحظر جميع الرحلات الجوية من الولايات المتحدة إلى المدن الكوبية باستثناء هافانا، ومنع السفن السياحية من التوقف في الموانئ الكوبية.

وفي عام 2019، مثّل بدء نفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، الذي يسمح برفع دعاوى قضائية ضد شركات من بلدان ثالثة تجري مع كوبا معاملات تُستخدم فيها ممتلكات أمتها حكومة كوبا بعد أن كانت تملكها أشخاص من الولايات المتحدة، تراجعاً للمرة الأولى عن الممارسة السابقة التي اتبعتها جميع الإدارات السابقة منذ صدور قانون هيلمز - بيرتون في عام 1996.

ويُبقى الحصار القيود مفروضة على تداول دولار الولايات المتحدة وعلى الواردات من كوبا. ويؤثر الحصار على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. ويؤثر على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموماً.

وعلاوة على ذلك، كان لحالة نقص الوقود المتصلة بالقيود التي فرضها الحصار على السفن التي تنقل البنزين إلى كوبا أثر مباشر على القوة الشرائية للشعب الكوبي، مما أدى إلى زيادة تكاليف اللوجستيات، وزيادة الضغط على سلاسل الإمداد، وساهم في التضخم.

ويتألف فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكيانات غير المقيمة، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ممثل الأمم المتحدة)، تضطلع بأنشطة ومبادرات مستمرة في كوبا. وقد قدّم كل من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إسهامات فردية في هذا التقرير. وتتضمن المساهمة التي قدّمها فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا موجزا لأهم المسائل الشاملة لعدة قطاعات التي تؤثر سلباً على جهود التعاون التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في المجالين الإنساني والإنمائي في كوبا.

الآثار على الشعب الكوبي

يؤثر الحصار في قدرة البرامج الكوبية على كفاءة استمرار تقديم خدمات عامة شاملة جيدة النوعية مثل الصحة والتعليم، بسبب القيود التجارية التي تحول دون شراء اللوازم الصحية والمواد التعليمية من شركات الولايات المتحدة. فثمة مواد يتعذر الحصول عليها لأنها تُصنع في الولايات المتحدة أو تحتوي على مكونات منشؤها الولايات المتحدة، بما في ذلك التكنولوجيات التي يمكن أن تنقذ الأرواح أو تطيل العمر أو تحسّن نوعية الحياة.

وفي مجال الصحة، حد الحصار من قدرة كوبا على شراء مواد التأهب والتصدي لمواجهة جائحة كوفيد-19، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، ومن تلك المواد معدات الوقاية الشخصية التي تشمل البزات والأقنعة، والماسحات الضوئية الحرارية والمواد المختبرية، والمعدات الطبية، مثل أجهزة التنفس الصناعي، ومنتجات التنظيف والتعقيم. وعلى وجه الخصوص، يعوق الحصار قدرة البلد على تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الصحة، وهو ما يحد من إمكانية حصول الشعب الكوبي على

أحدث علاجات السرطان التي تتوصل إليها شركات الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، وعلى تكنولوجيا الدراسات والبحوث الجزيئية، من بين أمور أخرى.

وعلى صعيد التعليم العالي، أدى تطبيق الحصار إلى عقبات تحول دون إمكانية حصول كوبا على التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتعليم العالي والبحث العلمي. وإمكانية المشاركة في أنشطة التبادل والتعاون الأكاديمي بين الجامعات والمؤسسات ومراكز البحوث بين كوبا والولايات المتحدة محدودة أمام الكوبيين من العلماء والأخصائيين الصحيين بسبب الحصار. ويؤثر الحصار أيضا على نشر نتائج الأبحاث الأكاديمية والعلمية القيمة وعلى المكافأة عليها. ويحد من إمكانية حصول الشعب الكوبي على مجموعة واسعة من البرمجيات، مما يحد من قدرته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم بناء القدرات، والانخراط في أنشطة مثل البرمجة والإنتاج المتعدد الوسائط، وهو ما يؤثر على قدرة كوبا على تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن التعليم، والهدف 17 بشأن الشراكات العالمية الجديدة.

ويؤثر الحصار أيضا على القطاع الثقافي، لأنه يعوق قدرة الفنانين الكوبيين على الاستفادة الكاملة من سوق الولايات المتحدة، مما يحد من الفرص المتاحة لهم لنشر إبداعاتهم وتسويقها والتعاون مع الفنانين في الولايات المتحدة. وتشكل الأنظمة المتعلقة بالتحويلات المصرفية عقبة أمام الكوبيين الذين يحاولون بيع سلع ثقافية. ويحد الحصار من القدرة على شراء المواد الببليوغرافية الحديثة والحصول على الموارد اللازمة لحفظ الممتلكات الثقافية وأحدث المعدات التكنولوجية عندما تكون محمية ببراءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة.

ولا تزال التكاليف الباهظة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية، التي يتسبب فيها الحصار، تشكل عاملا مُعيقا للإنتاجية الزراعية في كوبا، حيث إنه يؤثر في قدرة البلد على إنتاج القدر اللازم من الغذاء. ويمثل اضطراب البلد إلى استيراد كميات كبيرة من السلع الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات برامج شبكاته الوطنية للأمان الاجتماعي المرتكزة على الأغذية عبئا ماليا يثقل كاهل البلد، ويعرض أكثر الفئات اعتمادا على شبكات الأمان الاجتماعي للخطر، ويؤدي إلى صعوبات في مجال الأمن الغذائي في كوبا.

ونتيجة لمغادرة الموظفين غير المنتدبين لمهام الطوارئ في سفارة الولايات المتحدة في هافانا، أصبح الكوبيون مضطرين إلى السفر، لمن يقدر عليهم، إلى بلدان ثالثة لتقديم طلبات الحصول على تأشيرة الولايات المتحدة. وقد أثرت على الشعب الكوبي أيضا القيود المفروضة على مدد التأشيرات الممنوحة للمواطنين الكوبيين، والحدود القصوى المفروضة على التحويلات المالية.

ورغم إبرام اتفاقات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية مع أربع شركات من الولايات المتحدة بهدف إنشاء اتصالات مباشرة، لم تُنفذ هذه الاتفاقات لأسباب يُعزى بعضها إلى الصعوبات التقنية المرتبطة بالحصار ويُعزى بعضها الآخر إلى السياسة المحلية وإلى مسائل متعلقة بالبنى التحتية.

الآثار على الاقتصاد الكوبي

وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سجل الاقتصاد الكوبي في عام 2019 نموا بنسبة 0,5 في المائة. وفقدان الزخم في معدل النمو الذي كان منخفضا أصلا في عامي 2018 (2,2 في المائة) و 2017 (1,3 في المائة) كان ولا يزال يُعزى في المقام الأول إلى انخفاض عدد الزوار الوافدين إلى الجزيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى القيود التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على

سفر مواطنيها، فضلاً عن محدودية إمكانية حصول كوبا على التمويل الدولي، والاستثمار الأجنبي والتحويلات المالية. وسيتفاقم ذلك بسبب جائحة كوفيد-19.

وحدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية، وهو ما قلص من إمكانية حصول البلد على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخطته المتعلقة بالتنمية الوطنية والمحلية.

ومن المرجح أن تتأثر التحويلات المالية بالتدابير التقييدية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة في عام 2019، وهو ما سيحد بشدة من مصدر هام للدخل بالنسبة للعديد من الأسر الكوبية.

ولا يجوز للشركات الكوبية ولا للشركات الأجنبية المنشأة في كوبا شراء منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات من الولايات المتحدة رغم أن الولايات المتحدة هي أقرب الأسواق إليها وأكثرها تنافسية وتنوعاً. ونظراً إلى أن الأسواق البديلة أبعد مسافة، فإن اللجوء إليها يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وإلى تأخيرات في مواعيد التسليم.

وقد شدد الحصار القيود المفروضة على إمكانية حصول كوبا على الوقود من السوق العالمية، مما أسهم في حالات نقص الوقود في أجزاء كثيرة من كوبا، وتسبب بشكل مباشر في ارتفاع التكاليف التشغيلية المتصلة بسلاسل الإمداد القائمة، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة الضغط على الأسعار على نحو كان له وقع مباشر على الأسر الكوبية.

ولا تتوفر في كوبا السلع والخدمات والتكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على أي مكونات منتجة في الولايات المتحدة أو مشمولة ببراءة اختراع مسجلة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الحصار قيوداً على شركات الشحن البحري التي ترسو سفنها في الموانئ الكوبية. ويقلص هذا الوضع بدرجة كبيرة من عدد شركات الشحن البحري التي تُدرج كوبا في مساراتها، مما يحدّ من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع وتسليمها. ويشكل هذا الأمر أمراً مضراً جداً في سياق الحاجة إلى نقل اللوازم والمعدات الطبية المتصلة بمرض كوفيد-19. ويتأثر قطاع التصدير أيضاً من إنفاذ الحصار، نظراً لأنه يحدّ من ترويج المنتجات الكوبية وتوزيعها وتسويقها كما ينبغي. ويحول منع المعاملات المصرفية مع كوبا بموجب الحصار دون إجراء معاملات مباشرة مع الولايات المتحدة فيما يتصل ببيع السلع وتقديم الخدمات.

وتتمثل الآثار الرئيسية للحصار المفروض على الاقتصاد الكوبي في الآثار الناجمة عن الدخل الضائع بسبب عدم إمكانية تصدير السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة، والقيود الناجمة عن الاضطراب إلى شراء السلع والخدمات من بلدان ثالثة، والقيود المفروضة على التمويل والاستثمار بسبب عدم إمكانية إجراء معاملات مالية مع مؤسسات الولايات المتحدة.

الآثار على عمليات الأمم المتحدة

تؤدي القيود السالفة الذكر إلى صعوبات حرجية في تنفيذ برامج الأمم المتحدة ومشاريعها، لا سيما في الحصول على المنتجات المخصصة للتنمية والمساعدة الإنسانية وشرائها، خاصة في سياق التصدي لمرض كوفيد-19، مثل الأدوية، والمعدات الطبية، ومعدات الحماية الشخصية، والأسمدة، والمكملات الغذائية، ومعدات المختبرات، والأدوات الزراعية، والأدوات التعليمية، والحواسيب، وبرامجيات المعلومات

والاتصالات، ومواد البناء، والموارد البليوغرافية (حتى لو اشترت عن طريق التعاون المتعدد الأطراف). فهذه المنتجات تُشتري من بلدان أخرى ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية.

وحتى عندما تنطبق الاتفاقات الطويلة الأجل المبرمة مع الموردين الدوليين على المشاريع في كوبا، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قبل توفير الخدمات أو المنتجات للمشاريع في كوبا، وهي عملية تنطوي على إجراءات بيروقراطية تستغرق قدراً كبيراً من الوقت والجهد.

والزيادة في تكاليف النقل والشحن، التي تُفرض على السلع وما يتصل بها من المواد التي لا بد من شرائها في مناطق أخرى، هي زيادة كبيرة أيضاً. ويتأخر شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما فيها الأغذية المدعمة التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي، بسبب المصاعب اللوجستية السالفة الذكر. فنتيجة للحصار، تُضطر السفن إلى التوقف أثناء سفرها في بلد مجاور من أجل نقل الشحنات إلى سفن أخرى، مما يتسبب في تأخيرات وتكاليف إضافية تتضرر منها أيضاً شحنات برنامج الأغذية العالمي. ونظراً لأزمة الوقود التي شهدتها الربع الأخير من عام 2019، واجه برنامج الأغذية العالمي صعوبات جمة في رصد أنشطته في المقاطعات الشرقية الخمس وفي تفرغ المواد الغذائية وغير الغذائية في مختلف موانئ البلد.

ويُضطر صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى شراء السلع الأساسية المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية والمواد المتصلة بها من مناطق أخرى، مما يؤدي عادةً إلى زيادة تكاليف النقل والشحن. ولا تزال الصعوبات التي يواجهها الصندوق في شراء المواد اللازمة من السوق المحلية تؤثر سلباً على تنفيذ برنامجه. ولذلك يجب أن تنص العروض المالية والمشاريع الجديدة على مدة طويلة لعمليات الشراء، وأن تخصص موارد إضافية كان من الممكن تخصيصها للأنشطة الإنمائية لولا ذلك.

ويمنع الحصار مكاتب الأمم المتحدة القطرية في كوبا من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب، ورغم أن ميزانيات جميع المشاريع تُسجل بدولارات الولايات المتحدة، فإنه يتعين إجراء التحويلات المالية إلى الخارج بعملة أخرى. لكن حتى عند سداد المدفوعات بعملة أخرى، تكون الرسوم المصرفية مرتفعة بصورة كبيرة، لأن المصارف تطلب معلومات إضافية لكفالة الامتثال لتعليمات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على طول السلسلة المصرفية (المُصدِر والوسيط والمستفيد). وقد أثرت هذه الطلبات في مدى قدرة المكاتب القطرية على سداد المدفوعات للموردين ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها.

وعلى سبيل المثال، أُغلقت في عام 2018 أو عام 2019 حسابات عدد كبير من الموردين الذين كانت تربطهم طوال سنوات علاقات تجارية سلسلة مع الشركات الكوبية ومع البرنامج الإنمائي في كوبا نتيجة للسياسات التي يطبقها مصرف Multibank في بنما والتي ترتبط مباشرة وصراحة بالجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. ويُضطر مكتب اليونيسف في كوبا إلى استخدام مصرف مراسل لتجديد أرصدة حسابه المحلي هناك بدولارات الولايات المتحدة. وبسبب الفروق في أسعار الصرف، تتسبب هذه العملية في خسائر تبلغ نسبتها حوالي 3 في المائة من مجموع المبالغ المحوَّلة. وقد استغرق إنجاز عمليات التحويل أكثر من 30 يوماً. ولكي يظل المكتب قادراً على مزاولة أعماله، يُحتفظ برصيد في مصرف محلي لضمان اضطراره بعملياته خلال الثلاثين يوماً التالية. ويمثل هذا تدبيراً استثنائياً وفقاً لقواعد إدارة السيولة في اليونيسف، حيث تجاوز المكتب الحد الأقصى المسموح به لأرصدة الحسابات بنسبة 150 في المائة. وكثيراً

ما تتأثر التحويلات المالية من مقر اليونسكو في باريس بالقيود التي تفرضها وزارة خزانة الولايات المتحدة على المصارف التي تُجري معاملات مع المصارف الكوبية. وقد سبّب ذلك تأخيرات في توافر الأموال، مما أثر في قدرة المكتب على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد.

وقد أُبلغ أيضا عن صعوبات تواجه عملية إعادة الأموال من مكاتب تمثيل الوكالات في كوبا إلى مقارها في الولايات المتحدة. وعوضا عن استخدام الموارد المالية لتحقيق النتائج البرنامجية والإنمائية المتوقعة على نحو أكثر فعالية، يُضطر إلى استخدامها لتغطية التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجة للحصار.

وما زال الحصار يعيق المعاملات المالية التي يجريها موظفو الأمم المتحدة الدوليون والوطنيون، إضافة إلى الخدمات المصرفية وخدمات التأمين التي يتلقونها. ويواجه المسؤولون المحليون صعوبة في استخدام الخدمات التي تُجرى في الولايات المتحدة، مثل التحويلات إلى الحسابات المصرفية الداخلية أو بين الحسابات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يواجه الموظفون الدوليون الذين لديهم بطاقات ائتمان أو حسابات مصرفية محلية صعوبات في سداد المدفوعات في الخارج.

وما زالت إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت محدودة بسبب الحصار، وهو ما يعوق استخدام المنصات المؤسسية بكفاءة ويبطئ العمليات والأنشطة التي تتم عبر الإنترنت. وخدمات الاتصالات الصوتية وإرسال البيانات باهظة التكلفة، لأنه يتعين ألا تمر عبر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة. ويمنع الحصار أيضا مكاتب الأمم المتحدة القطرية من الحصول من الولايات المتحدة مباشرة على الدعم التقني للمنتجات والخدمات.

ونتيجة للحصار، يتعذر على كيانات الأمم المتحدة في كوبا استخدام العديد من الاتفاقات الطويلة الأجل المبرمة مع الموردين العالميين، وهو ما يستدعي اللجوء إلى بدائل مكلفة وغير فعالة. وكمثال حديث على الأثر المباشر الذي عانت منه عمليات الشراء التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا، فإن شركة Toyota Gibraltar Stockholdings، وهي أحد الموردين الذين تعمل الأمم المتحدة معهم على الصعيد العالمي، رفضت قبول طلب قدمته منظمة الأغذية والزراعة بشراء شاحنات وحافلات صغيرة، محتجة بتعليمات واردة إليها من مقرها في اليابان، وقد تسبب ذلك في تأخير تنفيذ المشاريع.

ويكون العديد من المواقع الشبكية والخدمات محجوبة عند محاولة الوصول إليها عن طريق مقدمي خدمات الإنترنت الكوبيين. ولذلك، فإن الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها المكاتب القطرية للأمم المتحدة للوصول إلى الإنترنت هي اللجوء إلى مقدمي الخدمات الساتلية، وهو ما ينطوي على تكاليف أعلى ويتسم بمحدودية عرض النطاق الترددي وتردي نوعية خدمات الاتصال بالفيديو والصوت. وقد مُنع مقدم الخدمات الساتلية الذي يلجأ إليه البرنامج الإنمائي في كوبا من الوصول إلى نفس الخدمات المحظورة في كوبا، مما اضطر البرنامج إلى استخدام الخادم الوكيل (البروكسي) لتجاوز هذه القيود. وفي أوقات الاستجابة لحالات الطوارئ، تُقيد محدودية عرض النطاق الترددي فعالية الأمم المتحدة وتعوق قدرة الموظفين على الاتصال بالحلقات الدراسية الشبكية والمداولات عن بعد، وإدارة الوثائق بصورة تعاونية من خلال نظم الحوسبة السحابية.

ويعوق تعليق تقديم الخدمات القنصلية في سفارة الولايات المتحدة في كوبا حصول موظفي الأمم المتحدة الوطنيين الذين يسافرون إلى الولايات المتحدة في مهمة رسمية على التأشيرات. وفيما يتعلق بالتأمين الصحي، يتأثر موظفو الأمم المتحدة بشكل مباشر أيضا، لأن العديد من شركات التأمين الصحي لا يجوز لها العمل مباشرة مع مقدمي الخدمات الصحية الكوبيين نظرا للقيود المفروضة في إطار الحصار.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 أيار/مايو 2020]

تعرب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) عن القلق، على غرار مشاركتها السابقة، إزاء الأثر السلبي الذي تخلفه الجزاءات المتجاوزة للحدود الإقليمية على حقوق الإنسان. وقد أعرب عن هذا القلق أيضاً المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في آخر تقريرين له إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/42/46) وإلى الجمعية العامة (A/74/165)، وقد تضمننا فروعاً عن كوبا.

وأجرى المقرر الخاص في تقريريه الأخيرين تحليلاً لما أسماه بـ "توافق الآراء الناشئ" لدى المجتمع الدولي على إدانة ومقاومة تطبيق الجزاءات الانفرادية خارج الحدود الإقليمية. وأشار إلى عدة قرارات للجمعية العامة دعت فيها الجمعية العامة "جميع الدول إلى الامتناع عن استخدام التدابير القسرية الانفرادية"، وأوضح أن هذه التدابير هي "القوانين واللوائح التي تعتمد الدول وتتطوي آثارها المتجاوزة للحدود الإقليمية على المساس بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص مشمولين بالولاية القضائية لهذه الدول وكذلك على المساس بحرية التجارة والملاحة". وأضاف قائلاً إن "تبنّي هذا الرأي على نطاق عالمي تقريباً على هذا النحو من جانب المجتمع الدولي، يجعله لهذا السبب مؤهلاً لأن يكون قاعدة ناشئة من قواعد القانون الدولي العرفي" (A/HRC/42/46، الفقرة 46). وشرح بالإضافة إلى ذلك أن "الدول قد يقع عليها التزام قانوني بعدم الاعتراف بآثار العقوبات غير القانونية، ولا سيما العقوبات المطبقة خارج الحدود الإقليمية والعقوبات الاقتصادية الثانوية". وأضاف أيضاً أنه يوجد في القانون الدولي التزام "بعدم الاعتراف بالأوضاع غير المشروعة (على الأقل بأوضاع غير مشروعة معينة)"، وهو التزام "ناشئ عن مبدأ القانون العام الراسخ جيداً القائل بأنه "لا ينشأ حق عن باطل"، بمعنى أن الحقوق القانونية لا يمكن أن تنجم عن أفعال غير قانونية" (A/HRC/42/46، الفقرة 47).

وكرر المقرر الخاص الإعراب عن قلقه إزاء إعادة تفعيل أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996. وأوضح أن هذا الأمر يوسع نطاق الحصار ليشمل الشركات الأجنبية التي تتاجر مع كوبا، وسيسمح برفع دعاوى مدنية أمام محاكم الولايات المتحدة ضد الشركات الأجنبية بتهمة "الاتجار" بالملوكات الكوبية المصادرة من مالكيين سابقين تابعين للولايات المتحدة (A/HRC/42/46، الفقرة 12، و A/74/165، الفقرة 32). ولا يزال القلق يساور المفوضية من أن القيود الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة في عام 2017 بغرض تشديد العقوبات على كوبا يمكن أن تؤثر سلباً على أضعف الشرائح السكانية في كوبا بالحد من إمكانية تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية، من قبيل الغذاء والدواء بأسعار تنافسية، وكذلك الوصول إلى التكنولوجيا المنقذة للحياة والعملية القابلة للتحويل.

وفي 11 آذار/مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن مرض كوفيد-19 أصبح جائحة. وفي 9 نيسان/أبريل، ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، في إحاطة قدمتها إلى الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، أن "جائحة كوفيد-19 تسبّب المعاناة والضرر في كل منطقة. وتشكل تهديداً بعيد المدى لحقوق الإنسان. وكما حذر الأمين العام غوتيريس، لا تشكل الجائحة خطراً على التنمية فحسب، بل تتدر أيضاً بـ "تفاقم عدم الاستقرار، وتزايد الاضطرابات، وتأجج النزاعات".

وفي 23 آذار/مارس، في رسالة موجهة إلى أعضاء مجموعة العشرين، شجع الأمين العام على "إلغاء الجزاءات المفروضة على بعض البلدان لضمان إمكانية حصولها على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي المتصل بكوفيد-19". وفي بيان صحفي صادر في 24 آذار/مارس، دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تخفيف الجزاءات لتمكين الأنظمة الطبية من التصدي لكوفيد-19 والحد من العدوى على المستوى العالمي. وأشارت المفوضية السامية إلى كوبا ودول محددة أخرى فقالت إنه "يجب إعادة تقييم الجزاءات القطاعية الواسعة النطاق بشكل عاجل في البلدان التي تواجه جائحة مرض فيروس كورونا، نظرا إلى تأثيرها المدمر المحتمل على قطاع الصحة وحقوق الإنسان".

وفي 31 آذار/مارس، أصدرت المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء بياناً صحفياً دعت فيه إلى رفع فوري للجزاءات الدولية لمنع نشوب أزمات الجوع في البلدان المتضررة من جائحة كوفيد-19. وأشارت إلى أن "استمرار فرض جزاءات اقتصادية على [...] كوبا [...] يقوض بشدة الحق الأساسي للمواطنين العاديين في الحصول على غذاء كاف وملائم". وأضافت قائلة إن "هذه البلدان تعاني بالفعل من الإجهاد ولا يمكنها تحمل العبء الإضافي الناجم عن الجزاءات. وبينما يقيم العالم روابط تضامن جديدة في مواجهة الجائحة، بات رفع الجزاءات الاقتصادية الانفرادية فورا مسألة إنسانية ملحة بشكل خاص".

وفي 3 نيسان/أبريل، أصدرت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان بياناً صحفياً حثت فيه الحكومات على إنقاذ الأرواح برفع جميع الجزاءات الاقتصادية في خضم جائحة كوفيد-19. ودعت "جميع الحكومات التي تستخدم الجزاءات كأدوات في السياسة الخارجية إلى أن تسحب فورا التدابير الرامية إلى إقامة حواجز تجارية، وتحظر التعريفات الجمركية، والحصص، والتدابير غير التعريفية، بما في ذلك التدابير التي تمنع تمويل شراء الأدوية والمعدات الطبية والأغذية وغيرها من السلع الأساسية". وأوضحت أن "البلدان الخاضعة لجزاءات متضررة بشدة لأنها لا تستطيع استخدام إيراداتها لشراء واردات من المعدات والأدوية ومضادات الفيروسات والأغذية من الأسواق العالمية".

وفي 30 نيسان/أبريل، أصدر سبعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بياناً صحفياً دعوا فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى "رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يعوق تدابير الاستجابة الإنسانية المتخذة لمساعدة نظام الرعاية الصحية في هذا البلد على مكافحة جائحة كوفيد-19". وأضافوا أن "أثر الحصار قد فرض عبئاً مالياً إضافياً، وطوّل وقت سفر البضائع نتيجة لعدم إمكانية شراء اللوازم والكواشف والمعدات الطبية والأدوية اللازمة لتشخيص وعلاج مرض كوفيد-19 مباشرة من الولايات المتحدة، وأدى بالتالي إلى الحد من فعالية الاستجابة". وتلقت المفوضية معلومات عن الآثار التي يُزعم أن الجزاءات خلفتها على قدرة كوبا على التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على معدات وكواشف طبية، وإيفاد موظفين إلى 14 بلداً.

وتكرر المفوضية توصيتها بأن تصدق كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي وقعته في عام 2008. فمن شأن ذلك أن يتيح لها فرصة لتسليط الضوء، من خلال التزامات الإبلاغ الدوري، على الأثر السلبي الذي يخلفه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على الكوبيين. كما تكرر المفوضية مجدداً تأكيد دعوتها لكوبا إلى أن توجه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة كوسيلة لإجراء تقييم مستقل لأثر هذه التدابير الانفرادية على حقوق الإنسان للكوبيين.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 آذار/مارس 2020]

كوبا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو على بروتوكولها لعام 1967. ومع ذلك، لطالما وجد آلاف اللاجئين الحماية الدولية في كوبا على مر السنين، وقد سمحت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، بالاضطلاع بولايتها المتمثلة في الاعتراف باللاجئين ومنحهم الحماية الدولية.

وقد تمسكت كوبا بسياساتها الفعلية المتمثلة في عدم الإعادة القسرية لجميع اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية. وفي نهاية عام 2019، كان يوجد في كوبا 33 طالب لجوء ينتظرون تحديد وضعهم، ويشكل ذلك اتجاهاً مستقراً، حيث كان العدد 38 في عام 2018 و 33 في عام 2017. ويُسمح لطالبي اللجوء في كوبا بالبقاء فيها ريثما تبت المفوضية في مدى أهليتهم للحصول على وضع اللاجئ، وبعد أن تمنحهم المفوضية ذلك المركز بموجب ولايتها تبحث لهم عن حلول دائمة.

ورغم أن عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في كوبا قليل نسبياً، تظل الحلول المتاحة لهم ضئيلة. ففي عام 2019، كان 237 لاجئاً معترفاً بهم بحاجة إلى حل دائم، وكان التوطين في بلد ثالث الخيار الوحيد القابل للتطبيق بالنسبة لمعظمهم. بيد أن إعادة التوطين لم تكن متاحة، خلال عام 2019، إلا لعدد قليل منهم بسبب قلة عدد أماكن إعادة التوطين.

ولم تضع كوبا سياسة للاندماج في المجتمع المحلي. بيد أن عدداً محدوداً من اللاجئين مُنحوا، في السنوات الأخيرة، تصاريح إقامة دائمة على أساس الزواج من مواطن كوبي، وذلك عملاً بالتشريع الوطني الراهن. ومُنح هؤلاء الأفراد وضعاً قانونياً يتمتعون بموجبه بحقوق وفرص مماثلة لتلك التي يتمتع بها المواطنون.

ومع أنه لا يُمنح معظم اللاجئين المعترف بهم تصاريح عمل، فإن بوسعهم الوصول مجاناً إلى نظامي الرعاية الصحية والتعليم على قدم المساواة تقريباً مع المواطنين الكوبيين. وعلى الرغم من أن اللاجئين الذين يُسمح لهم تحديداً بدخول كوبا في إطار المنح الدراسية الحكومية يحصلون على تمويل لدراساتهم في برامج التعليم العالي، فإن هذا البرنامج لا ينطبق إلا على اللاجئين الذين يتم اختيارهم مسبقاً قبل وصولهم، وبالتالي لا يمكن توسيع نطاقه بحيث يشمل جميع اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية.

وقد قَدّمت كوبا، في الماضي، إسهامات مهمة في الأطر الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحماية الدولية وتشجيع إيجاد حلول للاجئين وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وفي عام 2014، وافق البلد على إقرار إعلان وخطة عمل البرازيل. وبالمثل، شاركت كوبا بطريقة بَناءة في المشاورات الرسمية المفضية إلى وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أقرته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018.

وفي حال إنهاء الحصار المفروض على كوبا، سيتسنى في نهاية المطاف تهيئة ظروف أكثر ملاءمة في البلد للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وقد تساعد تلك الظروف أيضاً على اندماجهم في المجتمع المحلي. وستواصل المفوضية الدعوة إلى انضمام كوبا إلى المعاهدات الدولية المتعلقة باللاجئين

وعديمي الجنسية، وهي تتطلع إلى تحسين التعاون الدولي، الذي من شأنه تشجيع ذلك الانضمام والمساعدة على تعزيز حماية اللاجئين والمشردين.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإسبانية]

[12 آذار/مارس 2020]

تؤثر القيود المفروضة على شراء اللوازم الأساسية وارتفاع تكاليف المعاملات على كفاءة عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وعلى تنفيذ برامجها، سواء في سياق البرنامج العادي أو في سياق الاستجابة الإنسانية.

فتؤدي عمليات الشراء إلى تكبد تكاليف إضافية للمعاملات نتيجة لتعذر النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة، على الرغم من أنها السوق الأقرب. والسلع والخدمات والتكنولوجيا المنتجة في الولايات المتحدة، أو التي تغطيها براءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على مكونات صُنعت أو سُجّلت براءة اختراعها في الولايات المتحدة، ليست متاحة للسوق الكوبية. وفي حين تقلص الإنفاق على شراء الإمدادات بنسبة 23 في المائة في الفترة بين عامي 2018 و 2019، زادت تكاليف النقل والمناولة بشكل كبير، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المنتجات المشتراة، وتعزى تلك الزيادة إلى الاضطرار إلى شراء الإمدادات من أسواق بعيدة وإلى توظيف وكالات نقل تكون تكاليفها أعلى.

ويتعذر على مكتب اليونيسف في كوبا الاستفادة من وفورات تكاليف المعاملات التي تترتب على الاتفاقات العالمية التي أبرمتها اليونيسف مع شركات في الولايات المتحدة لشراء اللوازم والخدمات، ولا سيما تلك المتعلقة بالحوسبة والاتصالات وتراخيص البرمجيات وخدمات الإنترنت. وفي إحدى عمليات الاقتناء التي اضطلع بها المكتب في عام 2019 لشراء معدات حاسوبية، تطلّب الحصول على ترخيص وتصاريح من مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية أكثر من ستة أشهر.

وتجاوزت عملية الشراء الدولي لبعض المدخلات الفترة المتوقعة لها بثلاثة أشهر، مما يعني أن الفترة التي يتطلّبها الشراء الدولي للمدخلات هي ضعف المدة المتوقعة لها. ونتيجة لذلك، اضطر المكتب إلى إلغاء العقود المبرمة مع شركات النقل البحري وإلى بدء عملية البحث مجدداً عن وكالات جديدة. ومن ناحية أخرى، قد يطلب بعض الموردين، عند شراء المواد، شهادة مستخدم نهائي تفيد بأن المكتب، لا إحدى الجهات المستفيدة من برامج اليونيسف، سيكون المستخدم الوحيد للمنتج. ومن الحالات المحددة التي يحدث فيها ذلك شراء المركبات والمعدات الحاسوبية.

واستمرت، خلال العام الماضي، القيود المفروضة على التحويلات المصرفية بدولار الولايات المتحدة إلى كوبا ومنها. ويضطر مكتب اليونيسف في كوبا إلى استخدام مصرف وسيط لتجديد أرصدة حساباته المحلي بدولارات الولايات، مما يكبده خسارة تبلغ حوالي 3 في المائة من القيمة الإجمالية المحوالة نتيجة للفروق في أسعار الصرف. واستناداً إلى التجربة السابقة، تتطلّب التحويلات أكثر من 30 يوماً قبل الموافقة عليها. وللحفاظ على استمرار العمليات، يحتفظ المكتب برصيد مصرفي على الصعيد المحلي لضمان عملياته للأيام الثلاثين التالية. وبشكل ذلك استثناء من قواعد اليونيسف المتعلقة بإدارة حسابات السيولة النقدية (حيث تجاوز المكتب الحد الأقصى لأرصدة الحسابات بنسبة 150 في المائة).

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

ينص مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2 و Corr.1) المعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تموز/يوليه 2016، المعنون "من القرار إلى الفعل: التحرك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية"، على ما يلي:

"تُشجّع الدول بقوة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب منافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤثر على المصالح الاقتصادية. وتعرقل هذه التدابير إمكانية الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية المرور العابر، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. وسيطلب تحرير التجارة تحريراً مجدياً أيضاً التصدي للتدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما وجد احتمال أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها"⁽²⁴⁾.

وتخضع كوبا للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ عام 1962. وقد أُرسيت أسس سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه كوبا في المذكرة الرئاسية بشأن الأمن القومي المعنونة "تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا" والصادرة في 16 حزيران/يونيه 2017⁽²⁵⁾. فقد حدد هذا الأمر التوجيهي توجهاً سياسياً رئيسياً يهدف إلى جملة أمور منها تشديد الحصار المفروض على كوبا، بسبل تشمل فرض قيود على المعاملات مع الشركات التي تسيطر عليها كيانات حكومية معينة ووقف سفر الأفراد الذي هدفه التواصل بين الشعبين.

واتخذت بعد ذلك خطوات لزيادة تشديد القيود المفروضة على كوبا، منها إنفاذ جميع الأحكام الواردة في قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون⁽²⁶⁾. وفي نيسان/أبريل 2019، فرضت الولايات المتحدة جزاءات على الشركات المشاركة في نقل النفط من جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى كوبا. وفي حزيران/يونيه 2019، فرضت الولايات المتحدة قيوداً على السفر لأسباب غير عائلية. وفي أيلول/سبتمبر 2019، وضع البلد حداً أقصى لمبالغ التحويلات وحظر إجراء معاملات بالدولار من خلال أطراف ثالثة من المؤسسات المالية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، قُصرت الرحلات الجوية بين الولايات المتحدة وكوبا على هافانا وحدها⁽²⁷⁾. وهكذا فإن الحصار المفروض على كوبا لا يزال سارياً ومعمولاً به في عام 2020.

(24) الأونكتاد، TD/519/Add.2 و Corr.1، 5 أيلول/سبتمبر 2016.

(25) Federal Register, Vol. 82, No. 202, 20 October 2017.

(26) White House, "President Donald J. Trump is taking a stand for democracy and human rights in the Western Hemisphere", 17 April 2019.

(27) Congressional Research Service, "Cuba: US policy overview", 13 February 2020.

الاتجاهات الاقتصادية العامة

تؤدي التجارة دوراً أساسياً في الاقتصاد الكوبي. وكوبا، بصفتها بلداً جزرياً صغيراً تنقصه الموارد الطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا والطلب المحلي، تحتاج بشدة إلى النفاذ إلى الأسواق الدولية لبيع منتجاتها، وللحصول على كمية كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، لتلبية الاحتياجات المحلية لسكانها، وبناء قاعدة إنتاجية قوية، وتحفيز اقتصادها من أجل الحفاظ على نموها وتتميتها. وفي عام 2018، بلغت صادرات السلع والخدمات نسبة 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا، بينما بلغت الواردات نسبة 11 في المائة. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2018، ارتفع نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة (2010) من 3 481 دولاراً إلى 6 739 دولاراً. وفي عام 2018، كانت كوبا تحتل المرتبة الثانية والسبعين في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصُنِّفت على أنها بلد ذو تنمية بشرية عالية.

بيد أن الظروف الاقتصادية العامة التي تواجهها كوبا اليوم لا تبدو مواتية لكي تشهد نمواً تجارياً دينامياً في المستقبل القريب. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2018، سجل الاقتصاد الكوبي نمواً لا يتجاوز معدله المتوسط 1,8 في المائة، وهو معدل يقل بكثير عن معدل النمو البالغ 5 في المائة الذي يعتبر ضرورياً لكي يحقق البلد مسار نمو مستدام⁽²⁸⁾. وفي حين تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد سجل معدل نمو أبطأ في عام 2019 يبلغ 0,5 في المائة، وأنه من المتوقع أن ينمو بنفس الوتيرة في عام 2020⁽²⁹⁾، تشير بعض التقديرات الأخيرة إلى أن الاقتصاد الكوبي قد ينكمش بنسبة 0,7 في المائة في عام 2020⁽³⁰⁾. وقد يرجع هذا التباطؤ إلى حد ما إلى الأثر الناجم عن زيادة فرض الجزاءات التي تعرقل إجراء معاملات مالية مع كوبا وتؤثر سلباً على عدد السياح الوافدين، والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها جمهورية فنزويلا البوليفارية والتي أدت إلى انخفاض الدعم الثنائي وإمدادات النفط. وقد يتعين إجراء تنقيح نزولي هائل في توقعات النمو لعام 2020 نظراً للأثر الذي خلفته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السياحة.

وتباطؤ النمو هو مؤشر على الركود المزمع في الإنتاج المحلي، وتآكل القدرة التنافسية، وهما أمران يؤثران على القطاعات الإنتاجية في كوبا. ولدى كوبا، التي تعتبر اقتصاداً جزرياً صغيراً بلغ ناتجه المحلي الإجمالي 97 بليون دولار (في عام 2017)، قطاعاً زراعياً صغيراً كثيف العمالة يساهم بنسبة 4 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لكنه يستوعب 18 في المائة من القوة العاملة⁽³¹⁾، ولديها قطاع صناعي كثيف رأس المال يساهم بنسبة 25 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لكنه لا يوظف سوى 9,6 في المائة من العمال. وفي المقابل، فإن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على الاقتصاد، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة بنسبة 72 في المائة؛ وقد برزت بمثابة قطاع الصادرات الرئيسي.

Richard E. Feinberg, "Cuba's economy after Raúl Castro: a tale of three worlds", The Brookings Institution, February 2018.

(29) الأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2020.

(30) وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست.

(31) إدارة الإحصاءات التابعة لمنظمة العمل الدولية.

التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة

حجم التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة صغير إذا أخذ في الاعتبار حجم الاقتصاديين، وأوجه التكامل الاقتصادي بينهما، وقربهما الجغرافي⁽³²⁾. وفي عام 2018، ظلت سوق الولايات المتحدة شبه مغلقة أمام المنتجات الكوبية بموجب الحصار. وكانت قيمة الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة في ذلك العام أقل من مليوني دولار، أي أقل من 0,1 في المائة من إجمالي صادرات كوبا العالمية.

وفي المقابل، كانت واردات كوبا من الولايات المتحدة أكبر بكثير وكانت كبيرة. ففي عام 2018، بلغت قيمة الواردات الثنائية لكوبا 432 مليون دولار، أي ما نسبته 4,3 في المائة من إجمالي وارداتها. وكانت هذه الواردات تتألف أساساً من المواد الغذائية الأساسية (87 في المائة من المجموع)، مثل اللحوم ومستحضراتها (29 في المائة) والحبوب ومستحضراتها (27 في المائة)، بما في ذلك المأكولات من اللحوم (مثل الدواجن) والقمح والأرز والذرة والبنور الزيتية. ويتبين من ذلك أن الصادرات الزراعية التجارية من الولايات المتحدة مسموح بها منذ عام 2001، وإن كانت تخضع لقيود ومتطلبات ترخيص متعددة. وتمثل الولايات المتحدة حالياً أحد الموردين الرئيسيين للمنتجات الغذائية والزراعية إلى كوبا. وسُمح أيضاً بالصادرات التجارية من الأدوية والمنتجات الطبية منذ أوائل تسعينات القرن العشرين⁽³³⁾.

أنماط المبادلات التجارية واتجاهاتها

تتسم أنماط المبادلات التجارية مع كوبا عموماً بعجز مستمر في تجارة البضائع (7,4 بلايين دولار في عام 2018)⁽³⁴⁾ وبفائض مستمر في تجارة الخدمات (8,6 بلايين دولار)، ويعكس ذلك جزئياً هيكل الإنتاج المحلي. وخلال السنوات القليلة الماضية، سجل الفائض التجاري الإجمالي انخفاضاً: من 3,9 بلايين دولار في عام 2014 إلى 1,1 بليون دولار في عام 2018.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الصادرات الكوبية من البضائع قد شهدت انخفاضاً كبيراً ومطرداً في الفترة من عام 2011 إلى عام 2016، ويعكس ذلك جزئياً ضعف القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية المحلية. وفي عام 2018، بلغت قيمة الصادرات الكوبية من البضائع 2,8 بليون دولار، أي أقل من نصف مستواها القياسي الذي سُجل في عام 2011 والذي بلغ 6,4 بلايين دولار. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة كوبا من صادرات البضائع العالمية إلى نصف ما كانت عليه، حيث تدنّت من 0,035 في المائة في عام 2011 إلى 0,014 في المائة في عام 2018.

وتشمل سلة صادرات كوبا من المنتجات المواد الغذائية الأساسية والمشروبات والتبغ والخامات والمعادن والمنتجات الكيماوية وغير ذلك من السلع المصنّعة. وفي عام 2018، احتل التبغ (19 في المائة) والسكر (15 في المائة) والخامات المعدنية (13 في المائة) والمنتجات الطبية والصيدلانية (11 في المائة) مكانة بارزة بين صادرات المنتجات. وعلى الرغم من تراجع دور المحصولين النقديين التقليديين - السكر والتبغ - في الاقتصاد، فقد ظلّا يمثلان المصدر الرئيسي لإيرادات البلد من العملة الأجنبية. وبالإضافة إلى

(32) إحصاءات الأونكتاد هي مصدر جميع البيانات المشار إليها في هذا النص، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(33) Congressional Research Service, "Cuba: US Policy in the 116th Congress", 29 March 2019.

(34) وفقاً لما ورد في ميزان المدفوعات. وقد تختلف إحصاءات التجارة في السلع الواردة في ميزان المدفوعات عن إحصاءات التجارة الدولية في البضائع الواردة في مواضع أخرى من النص بسبب الاختلافات في المفاهيم والتعاريف.

ذلك، أصبح قطاع التكنولوجيا الأحيائية والمنتجات الصيدلانية، الذي يوفر لوازم نظام الرعاية الصحية المحلي، قطاعاً تصديرياً مهماً، بينما أدى تعدين النيكل أيضاً إلى ظهور أنشطة تصديرية قابلة للاستمرار.

وفي عام 2018، كانت الأسواق الرئيسية لصادرات كوبا هي الاتحاد الأوروبي (الذي استأثر بنسبة 24 في المائة من مجموع الصادرات)، وكندا (17 في المائة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (16 في المائة)، والصين (15 في المائة)، والاتحاد الروسي (5 في المائة). وتراجعت الأهمية النسبية لجمهورية فنزويلا البوليفارية كسوق للصادرات منذ عام 2010، على الرغم من انتعاشها بصورة طفيفة في عام 2018. وظلت أهمية الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد ثابتة، رغم أن المجموعة كانت تستوعب في الماضي نسبة أعلى بكثير من الصادرات الكوبية فاقت نسبة 40 في المائة في عام 2005. وتُقرض على الصادرات الكوبية في الأسواق العالمية تعريفات جمركية يبلغ متوسطها المرجح نحو 15 في المائة⁽³⁵⁾.

وكانت واردات البضائع، التي تشير التقديرات إلى أنها بلغت 10 بلايين دولار في عام 2018، أكبر بأربع مرات من صادرات البضائع، ويُعزى ذلك إلى اعتماد كوبا الشديد على الواردات لتوفير الطاقة والمواد الغذائية الأساسية والسلع الإنتاجية. والأصناف المستوردة الرئيسية هي الأغذية الأساسية (21 في المائة)، بما في ذلك الحبوب واللحوم؛ والوقود المعدني (10 في المائة)؛ والفئات الصناعية، مثل الآلات ومعدات النقل (31 في المائة)؛ والسلع المصنّعة (16 في المائة)؛ ومواد مصنّعة متنوعة (9 في المائة). ووفقاً للتقارير، تلبي كوبا حوالي 70 إلى 80 في المائة من احتياجاتها الغذائية المحلية من خلال الواردات. أما فيما يتعلق بالطاقة، فلا يزال البلد يرتبط، منذ عام 2000، باتفاق نفطي تفضيلي مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، كانت كوبا تتلقى بموجبه كمية من النفط تعادل ثلثي استهلاكها المحلي. غير أن الإمدادات انخفضت في مطلع عام 2019 إلى ثلث ذلك الاستهلاك⁽³⁶⁾. وربما أثرت سلباً على هذه التجارة الثنائية الجزاءات التي فُرضت في نيسان/أبريل 2019 على عدد من شركات الشحن التي تنقل النفط بين البلدين.

الخدمات والتحويلات المالية

طورت كوبا قدرات تصديرية مهمة في قطاع الخدمات. ففي عام 2018، بلغت صادرات البلد من الخدمات 10,7 بلايين دولار، وبلغت وارداتها منها 2,2 بليون دولار، مما حقق فائضاً تجارياً في مجال الخدمات قدره 8,6 بلايين دولار، على نحو ما ورد ذكره. والنشيطان الرئيسيان في مجال الأنشطة التصديرية هما تصدير الخدمات المهنية، ويتعلق في جزء كبير منه بعاملين في المجال الطبي يقدمون خدمات في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وبالخدمات السياحية التي تشهد ازدهاراً.

(35) قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويمكن الاطلاع عليها من خلال نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

(36) Congressional Research Service, "Cuba: US policy in the 116th Congress", 29 March 2019

وقد شهد قطاع السياحة نمواً ملحوظاً منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. ووصل عدد السياح الوافدين في عام 2018 إلى 4,7 ملايين سائح، لكنه انخفض بعد ذلك في عام 2019 إلى 4,3 ملايين سائح، مما أضر بأعمال القطاع الخاص وإيرادات السياحة⁽³⁷⁾. وفي عام 2018، أدت خدمات السفر المتصلة بذلك 3 ملايين دولار من الصادرات، مثلت قرابة 30 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات. وقد أدت التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة، مثل حظر السفر التقيفي الذي هدفه التواصل بين الشعبين، إلى عرقلة مواصلة تطوير الخدمات السياحية. وتقتصر أنظمة الولايات المتحدة حالياً إمكانية السفر إلى كوبا على المسافرين المرخص لهم بذلك ممن يضطلعون ببعض الأنشطة المحددة.

وفي عام 2018، بلغت قيمة تدفقات التحويلات المالية التي أرسلها إلى كوبا المهاجرون والعمال في الخارج 4,5 ملايين دولار. وحسب التقديرات، أرسلت من الولايات المتحدة في عام 2017 ما قدره 3,5 ملايين دولار⁽³⁸⁾. وقد فاق مجموع تدفقات التحويلات المالية، الذي يعادل حوالي 4,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي إيرادات البلد من تصدير البضائع. وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي، وبالإمكان استخدامها كرأس مال استثماري من جانب الأسر والمشاريع الخاصة. ومن المتوقع أن يؤدي القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، بوضع حد أقصى لمبالغ التحويلات العائلية هو 1 000 دولار كل ثلاثة شهور، إلى جملة أمور منها الحد من تدفقات التحويلات إلى البلد.

خاتمة

أدت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخراً إلى تشديد الجزاءات الاقتصادية وإلى تشديد الحصار المفروض على كوبا. ومن ثم، فإن الحصار لا يزال سارياً ولا يزال يعرقل النمو السليم للعلاقات التجارية بين البلدين الجارين. ولا يزال هذا الأمر يؤثر قلق كوبا نظراً لأن التجارة تؤدي دوراً حاسماً في اقتصادها. وحتى الآن، عرقل الحصار جهود البلد الرامية إلى استخدام التجارة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة بسبل منها زيادة التوسع في الأنشطة الواعدة في مجالي السياحة والخدمات المهنية، واستخدام التحويلات المالية بطريقة منتجة. ويزداد هذا الأمر أهمية في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر التجارة الدولية وسيلة أساسية لتنفيذها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

لا تزال كوبا تحافظ على ترتيب متقدم في دليل التنمية البشرية. وقد أيد الرئيس ميغيل دياس - كانيل التزام كوبا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولا يزال النموذج الإنمائي الكوبي يشهد تغيرات. واستُكملت الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحزب والثورة" خلال المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الذي عُقد في

(37) المرجع نفسه.

(38) United States Department of State, "US relations with Cuba", 22 November 2019.

عام 2016، ولا تزال هذه الوثيقة توجه عملية الإصلاح الجارية. وأقر البرلمان الكوبي أيضا الإطار المفاهيمي للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي والخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030. وتحدد الخطة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بما يلي: فعالية الحكم الاشتراكي والتكامل الاجتماعي؛ وإدخال تغييرات على القطاع الإنتاجي والمشاركة في التجارة الدولية؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ وتطوير الإمكانيات البشرية والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والموارد الطبيعية والبيئة؛ والتنمية البشرية، والمساواة والعدالة.

وتتسم هذه المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بطابع ابتكاري ضمن السياق الوطني وتمثل تحديا للبلد. والهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية هو تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، مع الاعتراف بأن للحكومات المحلية دورا حيويا تؤديه في إطار اللامركزية المقبلة. وفي أواخر عام 2013، بدأت كوبا عملية التوحيد النقدي التي تمثل أحد التحديات الرئيسية للبلد. وفي عام 2019، اعتُمدت تدابير جديدة في إطار هذه العملية المعقدة المتواصلة التي تتطلب استعدادات دقيقة من أجل التصدي لآثارها المحتملة على السكان. وفي هذا السياق، لا يزال الهدف المتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية للجميع وتحقيق التنمية الاجتماعية يشكل إحدى أولويات الحكومة. ولذلك، يجري تعديل شبكة الحماية الاجتماعية التقليدية لضمان استدامتها وزيادة تركيزها على أكثر فئات السكان ضعفا، مثل كبار السن.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم 85 من المبادئ التوجيهية الاجتماعية والاقتصادية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل دعم الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030، ويشير بصورة مباشرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة السلطات الوطنية في معالجتها للقضايا والتحديات الناشئة.

وكذلك، أقر المؤتمر السابع للحزب الشيوعي خطة الدولة للتصدي لتغير المناخ وتعزيز التنمية القادرة على الصمود المعروفة بخطة "رسالة الحياة" (Tarea Vida).

وأقر نص دستوري جديد بعملية استفتاء واسعة أجريت في عام 2019. وينص الدستور الجديد على جملة أمور من بينها الاعتراف بحقوق المواطنين وبأنواع مختلفة من الممتلكات؛ والتأكيد مجددا على الدور المحلي في التنمية؛ وإجازة إدخال تغييرات على هيكل الحوكمة. ويجري تنفيذ التغييرات التشريعية المستمدة من الدستور. وتحقيقا لهذه الغاية، أقر جدول زمني للأعمال يتم في إطاره عرض الوثائق القانونية الجديدة التي ستدخل حيز النفاذ بهدف تفعيل التغييرات الدستورية.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما تبذله السلطات الوطنية من جهود لمعالجة القضايا والتحديات الإنمائية الناشئة. وتقوم شراكة البرنامج الإنمائي مع السلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. فقد دعم البرنامج الإنمائي الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الرئيسية على الصعيدين المحلي والوطني على مدى أكثر من 40 عاما. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2019، كان هذا التعاون يجري ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ووثيقة البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي للفترة 2014-2019. وقد جرت الموافقة في عام 2020 على البرنامج القطري الجديد للفترة 2020-2024، الذي يساهم في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المتفق عليه بين كوبا ومنظومة الأمم المتحدة. ويتناول الأولويات الاستراتيجية للبلد، على النحو الوارد في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030، وفي

تقرير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستُولى الأولوية في إطار كل نتيجة من النتائج المتوقعة لاتباع نهج إنمائي متعدد الأبعاد يجمع بين تحسين الظروف الاقتصادية ورفاه الناس وتمكينهم، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والإدارة الشاملة للمخاطر. وسيشجع البرنامج الإنمائي التنسيق بين منظمات الدولة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية التي تسهم أعمال كل منها في التغيير.

ويُدمج البرنامج الإنمائي مجالات التعاون ذات الأولوية التي تسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، في مجالات تتسم أحياناً بالابتكار ضمن السياق الوطني وتكون لها أهمية استراتيجية كبيرة نظراً للتغيرات التي تدخلها على النموذج الإنمائي الكوبي. وسيظل تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صميم برنامج التعاون الذي يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والمعارف.

العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة

في كانون الأول/ديسمبر 2014، أعلن رئيسا كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، راؤول كاسترو وباراك أوباما، قرار الشروع في محادثات تركز على الخطوات التي يتعين اتخاذها لإعادة العلاقات الدبلوماسية رسمياً. وبعد بضع جولات من المفاوضات، افتُتحت سفارتا كوبا والولايات المتحدة في واشنطن العاصمة وهافانا، على التوالي، في صيف عام 2015. وأنشئت لجنة ثنائية أُنيطت بها مهمة المساعدة في الدفع قدماً بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بالكامل. غير أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة اتخذت تدابير أثرت سلباً على العلاقات الثنائية.

وقد تضررت العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات تضرراً شديداً من التدابير التي اتخذتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة. ومن بين التدابير التي تؤثر سلباً على العلاقات الثنائية ما يلي: تعليق تقديم الخدمات القنصلية في سفارة الولايات المتحدة في هافانا للمواطنين الكوبيين الراغبين في السفر إلى الولايات المتحدة؛ وتقليص عدد الموظفين الدبلوماسيين للولايات المتحدة في كوبا بشكل كبير؛ وإلغاء منح تأشيرات سياحية صالحة لمدة خمس سنوات للكوبيين؛ وبدء نفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون المعنون "قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا" والذي يشدد الظروف العامة للحصار بالسماح لمواطني وشركات الولايات المتحدة، وكذلك للمواطنين الكوبيين الحاصلين على جنسية الولايات المتحدة، برفع دعاوى قانونية بشأن الممتلكات المصادرة منهم في كوبا.

وفي عام 2019، اتخذت تدابير جديدة للحد بشكل كبير من المعاملات المالية مع كوبا، كان من ضمنها توسيع قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المرتبطة بكوبا الخاضعة لقيود والتي يُحظر إجراء معاملات مالية مباشرة معها إلى أكثر من 200 كيان وكيان فرعي من هذا القبيل⁽³⁹⁾؛ كما كان من ضمنها تعديل الترخيص العام المتعلق بمعاملات "المرور العابر" المالية؛ وإلغاء السماح بإجراء تحويلات على سبيل الهبة ووضع حد أقصى لمبالغ التحويلات المالية العائلية. وفي أيار/مايو 2019، سُمح بدخول الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون حيز النفاذ، وهو ما يسمح برفع دعاوى قانونية على شركات من بلدان ثالثة تجري

(39) للاطلاع على قائمة الكيانات الخاضعة لقيود، انظر: www.state.gov/cuba-sanctions/cuba-restricted-list/list-of-restricted-entities-and-subentities-associated-with-cuba-effective-as-of-november-19-2019/

معاملات تجارية مع كوبا تُستخدم فيها ممتلكات مواطني الولايات المتحدة التي أممتها الحكومة الكوبية في وقت سابق. ويُذكر أن قانون هيلمز - بيرتون في عام 1996 سُنَّ كتشريع يزيد من تشديد الحصار الاقتصادي، غير أن الإدارات السابقة علّقت تنفيذ بابه الثالث كل ستة أشهر. وفُرضت قيود إضافية على السفر، ومن ذلك على سبيل المثال منع البواخر السياحية من التوقف في كوبا، وتضييق نطاق تراخيص السفر مع إلغاء فئة السفر لأغراض التواصل بين الشعبين التي كانت يُسمَح بموجبها لمواطني الولايات المتحدة بزيارة كوبا في إطار جولات جماعية منظمة تنقيفية، وحظر الرحلات الجوية من الولايات المتحدة إلى جميع المدن الكوبية باستثناء هافانا.

وعلاوة على ذلك، فُرضت على موردي النفط الخام الدوليين وعلى كيانات مالية عدّة جزاءات شملت فرض عقوبات وتجميد الأصول المالية. وكانت أهم هذه الحالات هي: شركة النفط الفنزويلية (Petróleos de Venezuela) (34 سفينة)، وشركة Ballito Bay Shipping Inc. التي يوجد مقرها في ليبيريا، وشركة ProPer In Management Inc. التي يوجد مقرها في اليونان، وشركة Standard Chartered التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وجرّت تسوية بمبلغ 947 مليون دولار (دُفع منها مبلغ 639 مليون دولار لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة)، ومن هذه الحالات أيضا الشركات الفرعية الأوروبية التابعة لمجموعة UniCredit في ألمانيا، وإيطاليا، والنمسا، وجرّت تسوية (دُفع منها مبلغ 611 مليون دولار لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية).

الآثار المحددة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

لا يزال الحصار قائما في السياق الحالي وقد اتضح أثره السلبي بشكل أكثر تحديدا واتسع نطاقه بشكل كبير مقارنة بما كان عليه في السنوات السابقة، ولا سيما في مجال التجارة والأنشطة المالية. ويؤثر الحصار على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية. ويبقى الحصار القيود مفروضة على تداول دولار الولايات المتحدة وعلى الواردات من كوبا. ويؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموما.

وتفيد التقديرات الرسمية بأن الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي من جراء الحصار بلغت، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى آذار/مارس 2019، ما قدره 138,8 بليون دولار بالأسعار الجارية.

وقد حدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وهذا هو ما قلّص من إمكانية حصول كوبا على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخططها الإنمائية على الصعيدين الوطني و/أو المحلي.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحد الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب، ولا سيما شركات الولايات المتحدة، في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك منطقة التنمية الخاصة في مارييل. وفي هذا الصدد، يعوق الحصار تدفق الاستثمارات، ويحدّ من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وينجم عن الإجراءات المتبعة للحصول على التأشيرات تقييد سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون.

وما فتئ الحصار يؤثر سلباً على الأعمال اليومية في مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يخلق الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو المحظورات التجارية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية الموجودة في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى. ويقل أيضاً من عدد الموردين المحتملين ويحد من العمليات التنافسية.

وعلى الصعيد المالي، لا يزال الحصار يمنع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب وعلى الرغم من أن ميزانيات جميع المشاريع تُسجل بدولار الولايات المتحدة، أصبحت التحويلات إلى الخارج تجري بعملة أخرى غير الدولار (تكون غالباً اليورو، والجنيه الإسترليني، والدولار الكندي، والين الياباني، والفرنك السويسري). غير أن المعاملات، حتى عند دفع مبالغها بأي من هذه العملات الأخرى، يتأخر تخليص المصارف لها بصورة كبيرة، حيث تطلب، بصورة مستمرة، الحصول على معلومات إضافية بغية الامتثال لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية عبر جميع مراحل منظومة السلسلة المصرفية (المصدر والوسيط والمستفيد). ومعظم الموردين الذين كانت تربطهم بالشركات الكوبية وبالبرنامج الإنمائي طيلة سنوات علاقات تجارية سلسلة واصلوا إغلاق حساباتهم بسبب السياسات التي تنفذها مصارف عديدة توجد معظمها في بنما والمكسيك، وترتبط هذه السياسات مباشرة وصراحة بالجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. وفي عام 2019، واجه المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا ومشاريعه عدة مشاكل، حيث شاركت في معظم المعاملات المالية مصارف وسيطة تخضع لولاية الولايات المتحدة مما أدى في نهاية المطاف إلى رفض تلك المعاملات تلقائياً من جانب تلك المصارف، في إطار سياساتها المتعلقة بالامتثال. وأثرت هذه التدابير على قدرة المكتب القطري على سداد المدفوعات للموردين في غضون المهل الزمنية المتفق عليها، كما أدت إلى زيادة تكاليف المعاملات، مما أثر بدوره على ميزانيات المشاريع.

وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الحصار في مجال النقل قيوداً عملية على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في المرافئ الكوبية. ويقلل هذا الأمر بشكل كبير من عدد شركات النقل البحري التي تُدرج كوبا ضمن مساراتها، وهو ما يحد من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع. وتؤثر التكاليف المرتبطة بالوسطاء وبالنقل عبر مسافات بعيدة سلباً على إمكانية الحصول على المدخلات الرئيسية لتنفيذ المشاريع الإنمائية، كما تؤثر على التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع. وبالمثل، يتعين شراء واستيراد المنتجات اللازمة للمشاريع الإنمائية من أماكن أبعد، وبتكلفة أعلى بكثير.

آثار الحصار على المشاريع

يخلف الحصار أثراً مباشراً على جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يزيد من تكاليف المعاملات اللازمة للحصول على مدخلات المشاريع، ومن تكاليف شحن السلع المستوردة والوقت الذي يستغرقه النقل. ويتطلب إيجاد شركات شحن بديلة مزيداً من الوقت والجهد. ونتيجة لذلك، واجهت المشاريع تأخيرات كبيرة في شراء مدخلاتها وتوزيعها، مما كان له أثر سلبي على تنفيذ أنشطة المشاريع في الوقت المناسب وعلى نتائجها.

وكان الوضع معقداً ومثيراً للقلق على نحو خاص في حالة المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية، نظراً لطول مدة الإجراءات التي يتطلبها الوصول إلى المدخلات الزراعية واستيرادها، مثل نظم الري والآلات والأدوات الزراعية. وبوجه عام، تستغرق عمليات الشراء وقتاً أطول، وهو ما يؤخر أنشطة

المشاريع ونتائجها. ولذلك، يكون من الضروري مراعاة طول المدة التي تستغرقها عمليات الشراء أثناء تصميم العروض المالية والمشاريع الجديدة؛ ويكون من الضروري أيضا في إطار هذه العروض والمشاريع تخصيص موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف الإضافية التي كان يمكن، لولا ذلك، تخصيصها لأنشطة إنمائية. وتُغطى تلك التكاليف الإضافية من الأموال المقدمة من الشركاء الدوليين في التنمية، التي تُوجّه عن طريق البرنامج الإنمائي.

وكثير من الأصول اللازمة لمشاريع المكتب القطري تنطوي على تكنولوجيات من الولايات المتحدة أو تتضمن مكونات مصنوعة في الولايات المتحدة. ولا يزال قانون تورييتشيلي لعام 1992 وقانون هيلمز - بيرتون لعام 1996 ساريين. وينصان كلاهما صراحةً على حظر المبيعات إلى كوبا عن طريق شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية في بلدان ثالثة، وينصان على فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك هذا الحظر. وقد أدى التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، اعتبارا من أيار/مايو 2019، إلى الحد من الشراكات والاتفاقات الجديدة.

وفي السياق الحالي الذي يشهد التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، تُطبّق هذه القيود على نحو أكثر صرامة وقد ظهرت تحديات جديدة لدى تنفيذ المشاريع الإنمائية في كوبا. ولم يؤثر هذا الأمر على المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة فحسب، بل كان له أيضا أثر رادع في البلدان الأخرى التي يكون فيها الأشخاص والشركات والمصارف والكيانات الأخرى أكثر خوفا من الجزاءات. ويمثل انخفاض عدد الموردين الدوليين المتوفرين نتيجة مباشرة للجزاءات وانتكاسة في سياق سوق محلية تعتمد على الواردات.

ويؤثر هذا الوضع أيضا على عمليات شراء تكنولوجيا الحاسوب.

وتوفّر المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتي يشكل البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي منها، الأدوية والكواشف الكيميائية والمعدات المخبرية لفائدة 21 946 شخصا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع الأعمار. وتُشتري هذه المنتجات من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وحتى عندما تنطبق الاتفاقات الطويلة الأجل المبرمة بين البرنامج الإنمائي والموردين الدوليين على المشروع في كوبا، يعوق الحصار شراء المنتجات التي صُنعت في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على مكونات مصنوعة في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قبل تقديم خدمات أو منتجات إلى المشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستهلك الكثير من الوقت والجهد.

آثار الحصار على العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يؤثر الحصار أيضا على العمل اليومي للمكتب القطري للبرنامج الإنمائي. وتُفرض قيود على استخدام الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي تهدف إلى تنفيذ أنشطة التنمية ورصدها على نحو فعال، في جملة أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، رغم توقيع اتفاق طويل الأجل مع شركة Toyota Gibraltar Stockholdings Ltd، لا تستطيع هذه الشركة حتى الآن توريد قطع الغيار المصنوعة في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، ازدادت تكاليف المعاملات التي يتكبدها البرنامج الإنمائي في كوبا بنسبة لا تقل عن 15 في المائة بسبب الأسعار التي يُحصل عليها من موردين آخرين أقل تنافسية. وعلاوة على ذلك، أعلنت

شركة Toyota Gibraltar Stockholdings في عام 2018 عن إلغاء توريد المركبات إلى المكتب القطري، مما وضع المكتب ومشاريعه في وضع حرج فيما يتعلق بتجديد أسطول المركبات وشراء مركبات جديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يحد الحصار من إمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت. ويُحجَب عن مزود خدمات الإنترنت الكوبي العديد من المواقع والخدمات، مثل Adobe و Amazon و Cisco و VMware.

ونتيجة لذلك، يحصل المكتب القطري على خدمات الوصول إلى شبكة الإنترنت عن طريق أحد مقدمي الخدمات الساتلية، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف، ومحدودية عرض النطاق الترددي، ورداءة نوعية خدمات الفيديو والصوت عبر الإنترنت. ويحد هذا الوضع من فعالية استخدام المنابر المؤسسية، مما يزيد من الوقت اللازم لإنجاز العمليات والأنشطة عبر شبكة الإنترنت. وكذلك، تكون فرص الحصول على التدريب عبر شبكة الإنترنت والاستفادة من الحلقات الدراسية الشبكية محدودة، بينما يكون من المستحيل استخدام الخدمات السحابية.

وبالإضافة إلى ذلك، حُجبت بعض المواقع الإلكترونية والخدمات المحظورة على كوبا عن مقدم الخدمات الساتلية إلى المكتب القطري، مما ينجم عنه الاضطرار إلى استخدام الخادم الوكيل (البروكسي). ولا يوجد موزعون أو ممثلون محليون لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل Cisco أو Dell أو Google أو HP أو Lenovo أو Microsoft أو VMware. ولهذا السبب، لا يوجد على الصعيد المحلي دعم تقني أو قطع غيار، ويلزم إعادة المعدات إلى المورد في حال تعطلها، مع ما يرتبط بذلك من تأخيرات وتكاليف إضافية. وعلاوة على ذلك، لا تتوفر على الصعيد المحلي قدرات تدريبية في مجال أنشطة التعلم لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما لا تتوفر إمكانية الوصول إلى برامج التأهيل.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يحرم الحصار المكتب القطري من إمكانية الحصول مباشرة على المنتجات والخدمات التي منشؤها الولايات المتحدة، مثل Cisco أو Dell أو HP. ويصدق الأمر نفسه على تراخيص البرمجيات وخدمات الدعم. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للمكتب القطري أن يستخدم العقد الطويل الأجل المبرم بين شركة HP والبرنامج الإنمائي. وينطبق الأمر ذاته على الموزعين المعتمدين.

ويتضرر المكتب القطري أيضاً من عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية في مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. ويضطر المكتب إلى اتخاذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالبرامج؛ فعلى سبيل المثال، يُضطر إلى استخدام مصارف في بلدان ثالثة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفه وتكاليف مشاريعه وزيادة العبء الإداري. وتُغطى هذه التكاليف الإضافية من أموال البرنامج الإنمائي وأموال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وبالتالي تُستخدم موارد كان من الممكن، لولا ذلك، استخدامها في أنشطة إنمائية.

وفي عامي 2018 و 2019 تعرضت للإغلاق حسابات عدد كبير من الموردين الذين أقاموا طيلة سنوات علاقات تجارية سلسلة مع شركات كوبية ومع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا، نتيجة للسياسات التي نفذها مصرف Multibank والتي ترتبط مباشرة وصراحة بالجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. ونتيجة لذلك، تعين إلغاء العقود في حالة مشروعين طارئيين تأخر تنفيذهما تأخراً شديداً.

وقد أثرت صعوبات الدفع التي ووجهت في مشاريع إنمائية أخرى سلباً على عمليات البرنامج الإنمائي بوجه عام.

ومن الأوجه الأخرى التي يتأثر بها البرنامج الإنمائي بالحصار اضطراب الموظفين الوطنيين الذين يسافرون إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك إلى طلب تأشيرة الدخول قبل موعد سفرهم بفترة طويلة جداً.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 آذار/مارس 2020]

لقد جرى خلال العام الماضي تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ قرابة 60 عاماً، ولا يزال يضر بالشعب الكوبي ويعرقل التنمية الاقتصادية في البلد. وأدى بدء نفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، المعنون "قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا"، إلى تشديد الظروف العامة للحصار، وتسبب في رفع عدد كبير من الدعاوى القضائية بشأن ممتلكات جرى مصادرتها أو تأميمها أو نزع ملكيتها في كوبا من مواطني وشركات الولايات المتحدة ومن مواطنين كوبيين حصلوا على جنسية الولايات المتحدة. وتشمل هذه الممتلكات مرافق أصبحت اليوم مدارس أو مراكز ثقافية أو أنواعاً أخرى من المؤسسات.

ومُنِع السفر التثقيفي الجماعي إلى كوبا للقاء الناس، وضيّق نطاق رحلات شركات الطيران التابعة للولايات المتحدة بحيث تقتصر على العاصمة، ووضِع حد لوصول سفن الرحلات السياحية، وقد كانت لذلك كله تداعيات سلبية على قطاع السياحة. وبالمثل، جرى تشديد القيود المفروضة على التحويلات المالية التي يرسلها مواطنو الولايات المتحدة والمقيمون فيها إلى أقاربهم في كوبا، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية لهؤلاء الأقارب. وأعلنت حكومة الولايات المتحدة عن فرض جزاءات جديدة على الشركات البحرية التي تنقل النفط إلى البلد، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في إمدادات النفط وفي توافره، مما أثر سلباً على الزراعة والنقل العام وتوزيع الأغذية وغير ذلك من المجالات ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لهذه الجزاءات أيضاً، أصبح من الصعب على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن تضطلع بمشاريع تعاونية في البلد. ولم يتسن عقد حلقات العمل الرامية إلى بناء القدرات التي كان من المقرر أن تُعقد في عام 2019، وذلك بسبب تأثير القيود المفروضة على نقل المشاركين من مختلف مناطق البلد لحضور تلك المناسبات.

ولا يزال الحصار يؤثر سلباً على تنفيذ التحولات الهامة التي تشكل جزءاً من تحسين النظام التعليمي وتشمل تحديث المناهج الدراسية وإعادة ترتيب العمليات المؤسسية بغية تحسين الكفاءة والجودة. وتتطلب عملية تحسين هذه استخدام مواد تعليمية ومعدات مخبرية جديدة، وطباعة كتب مدرسية جديدة، وغير ذلك من المدخلات التي ارتفعت تكاليف استيرادها إلى حد كبير بسبب الآثار الناجمة عن الحصار. وفي مجال التعليم العالي، تقلّصت إمكانية حصول كوبا على التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتعليم والبحث العلمي المتقدمين، بما في ذلك المواد واللوازم البحثية والأجهزة العلمية وغيرها من الموارد، وهو ما جعل الحصول على هذه الموارد أكثر صعوبة وأعلى تكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، يعوق الحصار إمكانية نشر نتائج البحوث والمكافأة عليها على النحو اللائق، كما يعوق تقديم الدعم لبرامج الإرشاد الجامعي التي يستفيد منها المجتمع المحلي وتعزز التنمية المحلية. وبالمثل، فإن الحصار يعوق حرية التبادل والتعاون الأكاديمي

بين الجامعات ومؤسسات البحوث في كوبا والولايات المتحدة، وهي أنشطة من شأنها أن تكون مفيدة للغاية في النهوض بالمعارف العلمية.

ولا يزال قطاع الثقافة أيضاً يتضرر من الحصار، لأنه يحد من إمكانية الترويج للمواهب الفنية الكوبية ونشرها وتسويقها. ولا يزال الموسيقيون الكوبيون غير قادرين على الاستفادة بشكل كامل من مزايا سوق الولايات المتحدة، مما يضطرهم في كثير من الحالات إلى بيع موسيقاهم في أسواق ينخفض فيها الطلب عليها. وبحول التنظيم الصارم للمعاملات المصرفية دون إمكانية إجراء معاملات مباشرة بين كوبا والولايات المتحدة فيما يتعلق ببيع السلع والخدمات الثقافية، لا سيما في مجال الموسيقى. ولا تزال توجد العقبات التي تحول دون إمكانية الوصول إلى المعدات والمواد اللازمة لإنتاج وتسجيل الموسيقى الكوبية، ودون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة. ويشمل ذلك شراء آلات موسيقية لتعليم المواهب الجديدة في كوبا، وهو ما يؤدي إلى الاعتماد على بدائل أعلى تكلفة يجري الحصول عليها من أسواق بعيدة. وفرص التدريب الفني، ولا سيما في مجال الموسيقى، محدودة بسبب القيود المفروضة على إمكانية الالتحاق بدورات بناء القدرات في مؤسسات الولايات المتحدة. ويحد الحصار من إمكانية شراء المواد البليوغرافية الحديثة، والموارد اللازمة لحفظ الممتلكات الثقافية، وأحدث المعدات التكنولوجية، عندما تكون محمية ببراءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة.

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، يكون من الصعب شراء المواد والمعدات وتراخيص البرمجيات، والسلع والإمدادات الأخرى الآتية من الولايات المتحدة، كما يكون من الصعب شراؤها من موردين آخرين يسوقون هذه المنتجات عندما تكون محمية ببراءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً في الأخذ بتكنولوجيا شبكات الجيل الرابع وفي زيادة نقاط الوصول اللاسلكية إلى شبكة الإنترنت في جميع أنحاء كوبا، لا تزال خدمات الإنترنت محدودة، سواء من حيث درجة توافرها أو تنوعها، بسبب الحصار. فالجهات المقدمة لخدمات الإنترنت التي ترغب في عرض منتجاتها وخدماتها في السوق الكوبية لا تقدر على فعل ذلك بسبب الجزاءات التي قد تفرضها عليها حكومة الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن من كوبا الدخول إلى بعض المواقع الشبكية والحصول على بعض خدمات الإنترنت التي تستضيفها خواديم موجودة في الولايات المتحدة.

ويتجلى ما يتسم به الحصار من طابع متجاوز للحدود الإقليمية في القيود المالية التي تمنع أو تعرقل المعاملات المصرفية، حتى بعملات غير دولار الولايات المتحدة. وهذا الأثر البعيد المدى لا يستثني الوكالات الدولية التي لها مكاتب في كوبا، بما في ذلك اليونسكو. ونتيجة لذلك، يحد الحصار من المعاملات المالية التي يقوم بها الموظفون الدوليون والوطنيون التابعون لليونسكو. فعلى سبيل المثال، يواجه الموظفون المحليون صعوبات في إجراء تحويلات مصرفية بين حسابات شخصية مرتبطة بمصارف أو مؤسسات ائتمان موجودة في الولايات المتحدة، مثل اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفدرالي، وحساباتهم في كوبا. ولا يمكن إيداع مرتبات الموظفين الدوليين مباشرة في حساباتهم المصرفية الكوبية، ولا يمكن للموظفين الوطنيين أو الدوليين استخدام حساباتهم المصرفية الكوبية لإجراء حجوزات أو لدفع ثمن تذاكر الطيران وتكلفة الإقامة في الفنادق والخدمات ذات الصلة خارج كوبا، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه المعاملات لأغراض شخصية أو رسمية.

والمكتب الإقليمي للثقافة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لليونسكو، الذي لا يمكن له الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، يتعين عليه أن يدفع تكاليف شحن باهظة جداً لأنه يُضطر

إلى استيراد لوازمه من بلدان أبعد مسافة. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تكون الخيارات المتاحة لاختيار الموردين أقل، تصبح عملية الشراء أكثر تعقيدا. ولا يُسمح لبعض الشركات التي أبرمت معها اليونسكو اتفاقات طويلة الأجل، بهدف خفض التكاليف والحصول على شروط أفضل، بأن تقدم أي عروض لليونسكو في كوبا. وتُلزم الشركات الموردة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الموجود مقرها في الولايات المتحدة والتي أبرمت معها اليونسكو اتفاقات توريد عالمية، بأن تطلب تصاريح خاصة من وزارة الخزانة في الولايات المتحدة لتصدير منتجاتها إلى مكتب كوبا. وتصدر هذه التصاريح بشرط عدم نقل الممتلكات المذكورة إلى أي كيان وطني. ويؤثر ذلك الأمر على تنفيذ مشاريع التعاون التي تضطلع بها اليونسكو على الصعيد المحلي، مما يزيد من تكاليف الشراء ويقضي على إمكانية الاستفادة من خدمات ما بعد البيع ومن ضمانات تجارية أفضل.

ويؤدي الإغلاق النهائي لمكتب الولايات المتحدة لخدمات المواطنين والهجرة في كوبا، الذي كان يقع مقره السابق في سفارة الولايات المتحدة في كوبا، إلى عرقلة تقديم طلبات الحصول على تأشيرات من جانب موظفي اليونسكو والخبراء الاستشاريين والمشاركين في المناسبات والتدريبات المقرر سفرهم في مهام إلى الولايات المتحدة أو إلى بلدان أخرى يكون مسار الرحلات الجوية إليها عبر الولايات المتحدة أقل تكلفة من حيث الوقت والمال. وفيما يتعلق بالتأمين الطبي والرعاية الطبية، يتضرر موظفو اليونسكو بشكل مباشر، حيث يتعذر على العديد من شركات التأمين الصحي العمل مباشرة مع مقدمي الخدمات الصحية الكوبيين نظراً للقيود التي يفرضها الحصار، مما يجعل من الصعب ضمان توفير الخدمات الصحية لموظفي مكتب كوبا.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 كانون الثاني/يناير 2020]

من منظور بيئي، لا يؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على ذلك البلد الكاريبي فحسب، بل يؤثر أيضا على المنطقة دون الإقليمية وعلى الولايات المتحدة نفسها.

وتتسم جهود الحفاظ المبذولة في بؤر التنوع الأحيائي الشديد الموجودة في جزر البحر الكاريبي بالتنشيط والنقصان، وهي تقتصر إلى استراتيجية مشتركة من الضروري وجودها نظرا إلى أن كوبا مستبعدة من العديد من أهم المشاريع الجارية في المنطقة دون الإقليمية بسبب تنفيذها بأموال مصدرها الولايات المتحدة. وهذا الأمر لا يحول فقط دون استفادة كوبا من هذه المشاريع، وإنما يؤثر أيضا على منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، حيث يتعذر التعامل معها ككل.

وعندما ننظر في مسألة التحول العام نحو الاستدامة، فإن لدى كوبا الكثير مما يمكن أن تتبادله مع البلدان المجاورة ومع البلدان الأخرى في مجال النماذج والحلول التي تجمع بين التنمية الاجتماعية والبشرية والاستدامة البيئية. ومن هذا المنطلق، يعوق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أيضا قدرة العالم على الاستفادة مما لدى كوبا من خبرة ودراية فنية ونماذج.

ويؤثر الحصار أيضا تأثيرا كبيرا على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المشتركة بين كوبا والولايات المتحدة.

ويحول الحصار دون إمكانية تنفيذ استراتيجيات مشتركة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية التي تحيط بهذين البلدين بصورة متكاملة، ولا يمكن إحراز تقدم متكامل ذي قيمة في ظل غياب اتفاقات وحوار بين الحكومتين للتركيز على بينهما المشتركة.

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجزء كبير من عمله من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ينطوي على تنظيم أنشطة متبادلة بين كوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات نقل المعارف وبناء القدرات والدعم التقني، وذلك عن طريق تنظيم مناسبات تدريبية، وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات، وعقد حلقات عمل. ومن ثم، يؤدي استمرار الحصار إلى ضياع فرص في مجال التعاون البيئي في المنطقة.

وعند العمل في كوبا، كثيرا ما يحتاج الأمر إلى البحث عن بدائل في مجال استخدام التكنولوجيا، مثل البرنامج الحاسوبي لنظام المعلومات العالمي المستخدم في جمع ومعالجة البيانات المكانية المستشعرة عن بعد الذي تستلزمه بعض الأنشطة والمشاريع. ونظرا إلى القيود التجارية القائمة، لا يتمكن الموردون المعتادون من تقديم المنتجات والخدمات في كوبا؛ ومن ثم، تكون البدائل في مجال البرامجيات المؤهلة الأخرى محدودة.

والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر أيضا على عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فتنأثر أشياء بسيطة، مثل دفع كوبا مساهمتها المالية للبرنامج، نظرا لأن المصارف كثيرا ما تمنع التحويلات والمعاملات المتعلقة بالأموال الواردة من ذلك البلد. ومساهمة كوبا المالية مهمة لدعم تنفيذ برنامج العمل.

ويطرح الحصار سلسلة من التحديات التي تعترض تنفيذ المشاريع. فقد لا يتقاضى الخبراء الاستشاريون الكوبيون الذين يستعين بهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مرتباتهم، لأن المصارف الوسيطة تحجب المدفوعات المسددة لهم أو تطرح بشأنها استفسارات عديدة. وتواجه عدة صعوبات في تحويل الأموال من كوبا، حيث يتعين في كثير من الأحيان إجراء التحويل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يستلزم تكبد تكاليف إضافية. وتستخدم لسداد تلك المصروفات أموال كانت ستستثمر، لولا ذلك، في مشاريع. وتترتب على هذا الأمر صعوبات في تنفيذ المشاريع عموما. وبالإضافة إلى ذلك، يمنع الحصار برنامج الأمم المتحدة للبيئة من طلب الحصول على أموال مصدرها الولايات المتحدة لاستخدامها في الأنشطة المضطلع بها في كوبا، كما يمنعه من إقامة شراكات مع منظمات أو مؤسسات غير حكومية هامة مقرها في الولايات المتحدة بهدف العمل في كوبا.

وفيما يلي أمثلة أخرى للآثار المرتبطة بالحصار:

(أ) بما أنه لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة ببيع المعدات أو التكنولوجيا أو المنتجات، في جملة أمور، إلى الشركات الكوبية، يُضطر الكوبيون إلى شرائها من أسواق أخرى، وهو ما يطيل المدة التي يستغرقها نقل الشحنات، ويؤدي بالتالي إلى زيادة انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل؛

(ب) تواصل كوبا العمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة، في إطار برنامج ثورة الطاقة الذي تنفذه، كما تواصل العمل على تعزيز إعادة التدوير والتكنولوجيات الخضراء الأخرى. والهدف من ذلك هو خفض استهلاك النفط وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحقيق الكفاءة العامة في استخدام الموارد. بيد أنه لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة أو لشركاتها الفرعية في بلدان أخرى بأن تباع لكوبا التكنولوجيات

التي يمكن أن تعود بالنفع على هذا المسعى. وينسحب الأمر نفسه على منتجات الشركات غير التابعة للولايات المتحدة التي تحتوي على أجزاء أو مكونات تورّدها شركات في الولايات المتحدة أو شركات فرعية تابعة لها ويمكن أن تساعد في الدفع قُدماً بهذه التطورات؛

(ج) ستواجه كوبا صعوبات في الوفاء بالالتزامات المترتبة على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق نتيجة لمحدودية سبل الحصول على التكنولوجيات الخالية من الزئبق وصعوبة التخلص التدريجي من المنتجات المحتوية عليه، مثل مُلغّات الأسنان، مما يترتب عليه صدور انبعاثات زئبقية غير متحكم فيها تترتب عليها آثار على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(د) كثيرا ما تعوق القيود المفروضة على السفر مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتُنفق آلاف الدولارات على مسارات سفر أعلى، وكثيرا ما تكون أطول. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن تقديم بدل الإقامة اليومي لهؤلاء الخبراء عن طريق التحويلات المصرفية بسبب القيود المالية. وبالمثل، فإن الصعوبات التي تُواجه في تجهيز المعاملات المالية والاتصال بالإنترنت تجعل من الصعب على موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركة في البعثات الموفدة إلى كوبا؛

(هـ) يحد الحصار أيضا من إمكانية حصول كوبا على المعلومات من المجالات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، فضلا عن الوصول عبر الإنترنت إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. ويحد ذلك من فرص اطلاع الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين على أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة؛ علماً بأن إمكانية الاطلاع هذه يمكن أن تعزز قدراتهم على تنفيذ تكنولوجيات بيئية سليمة؛

(و) تحد أيضا القيود المفروضة على الربط الشبكي من قدرة كوبا على تنفيذ بعض المعاهدات البيئية التي تتطلب استعمال الإنترنت باستمرار ومن قدرتها على الامتثال لها. وثمة مسألة هامة تتعلق بالربط الشبكي بين الولايات المتحدة وكوبا فيما يتصل بالطيور المهاجرة والعديد من الأنواع البحرية. فهناك حوالي 200 نوع من الطيور المهاجرة التي تتكاثر في أمريكا الشمالية وتتوقف في كوبا أو تقضي الشتاء بها، وتوجد أنواع بحرية مثل سمك النهاش وسمك الأخطبوط لديها بقعة تفرخ في شمال مقاطعة بينار دل ريو في كوبا. ويُصيّد البلد أغلب يرقاته من بقعة التفرخ هذه إلى فلوريدا، وهي من أهم مواقع رياضة صيد هذه الأنواع السمكية في الولايات المتحدة. وتحول القيود الناجمة عن الحصار دون التعاون السلس والفعال بين أنصار حفظ الطبيعة ووكالات حماية التنوع البيولوجي في كوبا والولايات المتحدة لتوفير حماية فعالة لعمليات الاتصال الشبكي تلك؛

(ز) تعاني كوبا أيضا من محدودية عرض النطاق الترددي بسبب الحصار، وهو ما يؤثر على مشاركة الكوبيين في مواقع الإنترنت التي تُعقد عليها المؤتمرات والمنصات التي تُقدّم من خلالها الحلقات الدراسية الشبكية، وفي الاجتماعات والدورات التدريبية الافتراضية التي يتردد إليها لخفض تكاليف السفر ولأسباب أخرى؛

(ح) تقع الولايات المتحدة وكوبا في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيرا خطيرا على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل كلا البلدين على رفع مستويهما في مجال منع الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، سيعود التعاون بالفائدة على كلا البلدين وعلى البلدان الأخرى الواقعة في منطقة البحر الكاريبي عامة.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا بد من تيسير التعاون فيما بين البلدان وإزالة الحواجز القائمة بينها. وستسهم الإزالة الكاملة للعقبات التي تعوق التبادل الطبيعي بين كوبا والولايات المتحدة في إحراز تقدم في مجال الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة، والتعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية، وزيادة مساهمة البلدين في مكافحة تغير المناخ، وفي إدارة النظم الإيكولوجية، والتصدي للكوارث الطبيعية ومنع وقوع الحوادث. وسيعود ذلك أيضا بالفائدة على البلدان الأخرى التي تقيم الولايات المتحدة وكوبا معها برامج تعاونية.

وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن الحصار، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوبا ضمن حدود إمكانياته، في محاولة منه للتعويض عن القيود التي يفرضها الحصار. ومع ذلك، فإن إنهاء الحصار سيسير إلى حد كبير العمليات وسير المشاريع والبرامج في كوبا.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 آذار/مارس 2020]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) في كوبا منذ عام 2001، ويتوفر له فيها برنامج قطري منذ عام 2010. والغرض الأساسي من البرنامج هو دعم حكومة كوبا في تنفيذ خطتها وأولوياتها الإنمائية بما يتماشى مع أولويات وولاية مؤئل الأمم المتحدة.

وعلى مدى سنوات عدة، قَدَّم مؤئل الأمم المتحدة الدعم إلى كوبا في تنفيذ عدة مشاريع ترد أولوياتها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي البرنامج القطري للمؤئل. ومن بين أبرز هذه المشاريع مشاريع متعلقة بالتخطيط والإدارة الحضرية على الصعيد الوطني وعلى صعيد البلديات؛ والإسكان والتعافي من أثر الأعاصير في المناطق الحضرية؛ ودعم التغيرات في قطاع الإسكان والمستوطنات؛ وتعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الوطني والمحلي.

ويُذكر أن المشاريع الجاري تنفيذها موجهة نحو المسائل الإنمائية. بيد أن تنفيذها واجه بعض القيود نتيجة للآثار الدولية المترتبة على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. فهذا الحصار يقيد المعاملات المالية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، وهما أمران على درجة كبيرة من الأهمية لكفالة الحصول على اللوازم والمعدات والتكنولوجيات والهياكل الأساسية اللازمة للتنمية الحضرية والعمرانية في كوبا ولتحسين نوعية حياة الشعب الكوبي تدريجياً.

ومع بدء سيناريو جديد في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة وإقرار كلا البلدين تدابير مختلفة ووضعها موضع التنفيذ، تجلت بصورة أكبر ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لأنه يضر بالفرص الجديدة.

ومن منظور مؤئل الأمم المتحدة، سيتمكن تنفيذ القرار 7/74 كوبا من الإسهام على نحو حاسم في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 11 الذي ينص على جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[7 شباط/فبراير 2020]

في الوقت الراهن، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، من خلال تنفيذ برنامج قُطري، بدعم الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإيجاد تحالفات استراتيجية تقضي إلى تعزيز القدرات الصناعية للبلد وتعزيز قدرته التنافسية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية.

ويركز البرنامج القطري على ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستدامة؛ و (ب) تحسين القدرة التنافسية الصناعية؛ و (ج) جذب الاستثمار الأجنبي. ويشمل البرنامج القطري مشاريع مختلفة في قطاعات ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، مثل وضع سياسة صناعية، واستخدام أنواع الطاقة المتجددة، وصناعة الأغذية الطازجة، والإدارة المتكاملة للموارد المائية.

وجرى مبدئياً تحديد ميزانية إجمالية قدرها 50 مليون يورو لمدة أربع سنوات، يُنتظر تعبئتها لتنفيذ البرنامج.

بيد أنه نظراً للقيود التي تكبل عمليتي تعبئة الأموال وإقامة الشراكات، نتيجةً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لم تتمكن اليونيدو من إحراز التقدم المتوقع والمطلوب في إطار البرنامج القطري.

وعلى الرغم من ذلك، تنفذ اليونيدو حالياً سبعة مشاريع بميزانية إجمالية قدرها 8,8 ملايين دولار، ويجري التفاوض في مراحل متقدمة على تمويل مبادرتين جديدتين بمبلغ 3,8 ملايين دولار.

وبالإضافة إلى ذلك، حصلت اليونيدو على تأييد من حكومة كوبا فيما يتعلق بإطلاق برنامج قطري جديد، من المقرر أن يبدأ في عام 2021.

واليونيدو مقتنعة بأنه لولا القيود الناجمة عن الحصار، لكان بالإمكان تحقيق منافع أكبر من هذه الجهود الإقليمية المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يشكل أحد العناصر الرئيسية في نهج برنامج الشراكة القطرية لليونيدو.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2020]

يتولى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تنسيق الجهود الدولية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ويقوم بتوجيه التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 ورصده والإبلاغ عنه. ويشمل الدعم الذي يقدمه المكتب تيسير مشاركة كوبا في عمليات ومبادرات تبادل المعارف في سياق الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة من خلال المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. كما يشمل إشراك كوبا في المشاريع دون الإقليمية التي ينفذها المكتب في منطقة البحر الكاريبي، والتي تهدف إلى المساهمة في تنفيذ إطار سنداي عن طريق

زيادة القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ونشر الممارسات الجيدة في مجال الاستثمار المراعي للمخاطر، فضلا عن تعزيز وترشيد نظم الإنذار المبكر في منطقة البحر الكاريبي.

وينوه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بما تتمتع به كوبا من خبرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ويثني على البلد لما يبذله من جهود متواصلة لتنفيذ إطار سينداي. وقد أدى الدعم الذي قدمته كوبا في عام 2017 لاعتماد خطة العمل الإقليمية لتنفيذ إطار سينداي في الأمريكتين دوراً حاسماً في تعزيز الالتزامات الإقليمية وكفالة الاتساق على الصعيد الإقليمي. كما أن تعاون كوبا مع جيرانها الإقليميين، من خلال تبادل خبراتها معها، أمر على درجة كبيرة من الأهمية للنهوض ببرنامج الحد من مخاطر الكوارث. وكانت كوبا من أوائل البلدان التي قدمت المساعدة التقنية لبلدان منطقة البحر الكاريبي لمواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأخيراً، يثني المكتب أيضاً على كوبا لما تبذله من جهود لكفالة أن تكون مسائل الحد من أخطار الكوارث جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة. ورغبة كوبا في استضافة منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي تأجل بعد أن كان من المقرر عقده في الفترة من 28 إلى 31 آذار/مارس، تقف شاهداً على التزام كوبا بالتنسيق الإقليمي بين أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة في الأمريكتين.

وفي ضوء الأهداف والغايات المتفق عليها في إطار سينداي، يقر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بأن تحقيق كوبا لمزيد من التقدم في مجال الحد من الآثار البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث سوف يتطلب إمكانية وصولها إلى التطورات العلمية والتقنية، فضلاً عن أحسن التكنولوجيات. وسوف تستفيد الجهود الرامية إلى إحراز مزيد من التقدم في ذلك الصدد من إمكانية وصولها إلى الموارد المتأتية من الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية التي تهدف حالياً إلى بناء القدرة على التكيف في المنطقة. وينبغي استكمال الإنجازات التي تحققت في مجال حماية السكان من الأخطار الطبيعية والأخطار الناجمة عن النشاط البشري بتعزيز عمليات التأهب والاستجابة المبكرة والتخطيط للتعافي، مع اتباع نهج "إعادة البناء على نحو أفضل" الذي سوف يتعزز بدرجة أكبر من خلال توافر إمكانية الوصول إلى معدات الاستجابة للكوارث والمعدات الصحية ومعدات الإنذار المبكر، وتكنولوجيات وضع نماذج المخاطر، والهياكل الأساسية الملائمة، وغير ذلك من نظم تكنولوجيا المعلومات.

وتمشياً مع ما تقدم، سيمكّن إنهاء الحصار كوبا من الحصول على المعلومات والمعارف والتكنولوجيا والأصول الرئيسية التي تتسم بأهمية قصوى لبناء القدرات اللازمة للوفاء بالتزامات إطار سينداي وبناء المزيد من القدرة على التكيف في البلد، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 نيسان/أبريل 2020]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن منطقة البحر الكاريبي لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بالإنتاج غير المشروع للكوكايين الذي منشؤه أمريكا اللاتينية والاتجار به بصورة غير مشروعة. ويواصل المكتب تعزيز وجوده في منطقة البحر الكاريبي لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، ويتوقع أن تعاونه مع كوبا سيعزز في إطار المبادرات المنفذة لصالح المنطقة، بما في ذلك المبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز مراقبة الحدود.

ويغطي كوبا المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يقع مقره في بنما. وإضافة إلى ذلك، بات للمكتب وجود في بربادوس والجمهورية الدومينيكية. وانطلاقاً من هذه المواقع، يقدم المكتب الدعم لكوبا في إطار وجوده المعزز في منطقة البحر الكاريبي، بتنسيق وثيق مع النظراء الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وليس للمكتب وجود في كوبا وهو لا ينفذ برامج وطنية في ذلك البلد. وتغطي البرامج العالمية للمكتب جميع أشكال المساعدة التقنية.

وفي مجال مكافحة الفساد، تشكل كوبا إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي تشارك بنشاط في عملية آلية الاستعراض التابعة للاتفاقية. وخلال دورة الاستعراض الأولى، أجرت البرازيل وغواتيمالا استعراضاً لكوبا واختارتا نشر تقرير الاستعراض القطري المتعلق بها على الموقع الشبكي للمكتب. وفي إطار دورة الاستعراض الثانية، التي بدأت في عام 2018، يجري استعراض كوبا للعام الثالث. وقد اختيرت أوروغواي وموزامبيق لتكونا الدولتين اللتين تجريان الاستعراض. وأجريت زيارة قطرية في حزيران/يونيه 2019.

وفي مجال إنفاذ القوانين وبناء القدرات في مجال المنع، تشارك كوبا في البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية والمكتب. وقد أنشأ البرنامج وحدة لمراقبة الموانئ في ميناء مارييل ووحدة لمراقبة الشحن الجوي في مطار خوسيه مارتى الدولي. وتلقت كلتا الودعتين تدريباً أساسياً كان نظرياً وعملياً ومتخصصاً في مجال الاتجار بالتراث الثقافي وفي مجال اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وبالإضافة إلى ذلك، شارك موظفو البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات في دورات عمل ودراسة بشأن المعايير المرجعية الدولية للموانئ، كما شاركوا في أنشطة توجيه. وفي عام 2019، أبلغت الودعتان التابعتان في كوبا للبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات عن خمس حالات من السلع غير المعلن عنها، وعن حالة واحدة من الاحتيال التجاري، وحالتين من الاتجار بالأسلحة النارية.

وبالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، وضع المكتب أيضاً مشروع التخاطب بين المطارات. ويهدف هذا المشروع المتعدد الوكالات إلى تعزيز قدرات المطارات الدولية المشاركة في كل من أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط على كشف وضبط المخدرات والسلع غير المشروعة والركاب ذوي الخطورة العالية في بلدان المغادرة والعبور والمقصد، ويهدف ذلك عموماً إلى تعطيل الشبكات الإجرامية غير المشروعة. وقد حصل المكتب على التمويل اللازم لدعم تنفيذ مشروع التخاطب بين المطارات في كوبا. وستجري مرحلة التنفيذ الأولية في مطار خوسيه مارتى الدولي، بالجمع مع بين وكالات إنفاذ القانون الرئيسية: الجمارك الوطنية، والهجرة، والشرطة، والإنتربول. وقد أكدت السلطات الوطنية رغبتها في أن يساند المشروع جهود البلد الرامية إلى معالجة مجالات الاهتمام التالية: الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والأحياء البرية؛ وتهريب الأموال النقدية والصكوك القابلة للتداول لحاملها؛ والاتجار بالأعمال الفنية.

وجرى التعاون أيضاً في إطار مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية. وشاركت كوبا بنشاط في الأنشطة الإقليمية التي نظمها البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية، مثل الاجتماع الإقليمي المعني بتعزيز التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في مدينة مكسيكو، لتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز التعاون الدولي.

وفي سياق التعاون الإقليمي، شاركت كوبا في الاجتماع التاسع والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في بيرو في تشرين الأول/أكتوبر 2019. والاجتماع هيئة فرعية تابعة للجنة المخدرات.

وفي قطاع الصحة، ستستفيد كوبا من برنامج إقليمي ينفذه المكتب لصالح 11 بلدا في أمريكا اللاتينية بشأن خفض الطلب على المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم، وهو برنامج أُطلق في عام 2020، بهدف تعزيز معايير الجودة في مجال علاج الاعتلالات المرتبطة بتعاطي المخدرات.

والمكتب ملتزم بمواصلة وتعزيز تعاونه وشراكته التنفيذية مع كوبا من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة. ويبدل المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي قصارى جهده لإدراج كوبا باعتبارها مستفيدة/شريكة في المبادرات الجديدة التي ستُعَرَضُ على الجهات المانحة التماسا للتمويل. ومن المفترض أن يؤدي إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى تيسير الأعمال التنفيذية للمكتب في كوبا مستقبلاً، وذلك بشراكة وثيقة مع السلطات الكوبية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 أيار/مايو 2020]

يوصل صندوق الأمم المتحدة للسكان (الصندوق) دعم الجهود التي تبذلها كوبا لمواصلة تعزيز التقدم المحرز وللحفاظ عليه في مجالات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ولا سيما في أوساط المراهقين والشباب، ولتعزيز نوعية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ونظم البيانات السكانية، والتتقيف الجنسي الشامل، وصحة الأم، وتنظيم الأسرة، والبرامج الجنسية، وتوليد البيانات الاجتماعية - الديمغرافية، وتحليل الديناميات السكانية والتنمية المستدامة.

ويقدم المكتب القطري للصندوق في كوبا الحكومة من خلال برنامجه القطري، مسترشداً في ذلك بعدد من الأطر الهامة تشمل إطار التعاون بين كوبا والأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، والخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2018-2021، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة.

والصندوق هو إحدى المنظمات القليلة في كوبا التي تدعم البرامج المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والسكان والتنمية، والشؤون الجنسية، وبرامج الشباب.

ومنذ أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحصار على كوبا، ظل الصندوق يواجه صعوبات في شراء واقتناء السلع الأساسية والمعدات واللوازم الطبية والأدوية والمواد المختبرية المصنعة في الولايات المتحدة أو المشمولة ببراءات اختراعها. ولا يمكن شراء السلع والمداخلات التي تستلزمها عمليات الصندوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية من السوق المحلية. ونتيجة للاضطراب إلى شراء هذه السلع والمداخلات من الأسواق الدولية، تؤثر زيادة التكاليف الناجمة عن ذلك سلباً على تنفيذ البرنامج القطري.

ولا تزال هذه الصعوبات تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، وهو ما يضر بجهود البلد الرامية إلى الحفاظ على المؤشرات الاجتماعية التي تحققت. ولا يزال الصندوق يشعر بالقلق أيضاً بشأن الفئات الضعيفة، مثل المسنين، ولا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

ما انفك الاتحاد البريدي العالمي (الاتحاد) يعتبر كوبا عضواً كاملاً العضوية في المنظمة. وعليه، تتمتع كوبا بالحقوق والالتزامات نفسها التي تتمتع بها البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

وكوبا حالياً عضو في كل من مجلس إدارة الاتحاد ومجلس العمليات البريدية التابع للاتحاد، وذلك على إثر انتخابات جرت يومي 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر 2016، على التوالي، خلال مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي السادس والعشرين، الذي عُقد في اسطنبول بتركيا.

وعلاوة على ذلك، تستفيد كوبا بانتظام من المساعدة في تطوير قطاع البريد المقدمة في إطار أنشطة الاتحاد في مجال التعاون التقني. وفيما يتعلق بالتطورات ذات الصلة منذ حزيران/يونيه 2019، يمكن تسليط الضوء على الأنشطة التالية:

- بدعم من برنامج الزمالات التابع للاتحاد، شاركت كوبا في حلقتي عمل بشأن مبادرة الاتحاد المتعلقة بالجاهزية التشغيلية للتجارة الإلكترونية عُقدتا في مونتيفيديو في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2019.
 - في إطار مشروع الاتحاد المتعلق بتقديم الخدمات المالية البريدية لمنطقة أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن يتلقى المشغل المعتمد في كوبا (Correos de Cuba) معدات تكنولوجيا المعلومات (حواسيب وطابعات) التي سوف تمكنه من توسيع شبكته المعروفة بـ Correogiros (وهي مبادرة للخدمات المالية البريدية) إلى 44 مكتب بريد في البلد.
 - في إطار المشروع المذكور آنفاً وبدعم من برنامج الزمالات التابع للاتحاد، شارك المشغل المعتمد لكوبا في حلقة عمل عُقدت في مونتيفيديو في آب/أغسطس 2019.
 - حضرت كوبا أيضاً، بدعم من برنامج الزمالات التابع للاتحاد، اجتماعاً بشأن الأجور البريدية عُقد في سان خوسيه في آب/أغسطس 2019.
 - وأخيراً، حضرت كوبا مؤتمر الاتحاد المتعلق بالاستراتيجية الإقليمية لمنطقة أمريكا اللاتينية الذي عقده الاتحاد في سان خوسيه في آب/أغسطس 2019.
- ولم يواجه الاتحاد في توفير المساعدة الآتفة الذكر أو في الاضطلاع بأي أنشطة مشتركة أخرى مع كوبا أي صعوبات ناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على ذلك البلد.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 شباط/فبراير 2020]

على مدار السنوات الستين الماضية، تمكنت برامج الحماية الاجتماعية الشاملة في كوبا من القضاء على الجوع والفقر إلى حد بعيد. وقد كانت كوبا من أنجح البلدان في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تحتل المرتبة الثانية والسبعين في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي تسعينات القرن العشرين، تعرّضت كوبا لأزمة اقتصادية حادة كان لها أثر دائم على الأمن الغذائي والتغذية. وازداد تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد بفعل الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والكوارث الطبيعية المتكررة، بما فيها موجات الجفاف التي يعاني منها البلد في الوقت الراهن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ومحدودية سبل الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وفي عام 2011، شرعت حكومة كوبا في عملية تهدف إلى تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وخفض تكاليفها وتعزيز استدامتها. وتسترشد هذه الجهود بالتزام الحكومة بكفالة عدم ترك أي مواطن كوبي دون حماية اجتماعية. وفي إطار هذه العملية، حُدِد الأمن الغذائي بوصفه أولوية وطنية، مع التركيز على نُظُم الحماية الاجتماعية المتصلة بالغذاء، وتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار المتصلة بالموارد الغذائية، واعتماد نموذج جديد لإدارة قطاع الزراعة، وتعزيز سلاسل القيمة، وخفض الواردات الغذائية.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في كوبا منذ عام 1963 بهدف دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام 2015، استهلّت الوكالة أول برنامج فُطري لها يمتد على أربع سنوات لصالح كوبا. وفي كانون الثاني/يناير 2020، بدأ برنامج الأغذية العالمي تنفيذ أنشطة بموجب خطته الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة التي مدتها سنة واحدة. وخلال هذه الفترة، سيضع برنامج الأغذية العالمي الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة للفترة 2021-2024.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في المقاطعات الشرقية الخمس (سانتياغو دي كوبا، وغرانما، وغوانتانامو، ولاس توناس، وهولغين)، التي تسجّل أدنى معدلات في مجال التنمية وتُعدّ عرضة للجفاف والأمطار الغزيرة والزلازل العرضية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج في مقاطعتي بينار دل ريو وماتنساس في غربي كوبا، المعرضتين للأعاصير المدارية التي تلحق أضراراً جسيمة بالأمن الغذائي والتغذية. وتتواءم أنشطة برنامج الأغذية العالمي مع إطار الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية المستدامة في كوبا للفترة 2020-2024. ويركز برنامج العمل الحالي لبرنامج الأغذية العالمي في كوبا على بناء القدرات وزيادتها، باستخدام تحويلات مركّزة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية الملحة، ولتعزيز شبكات الأمان المتصلة بالغذاء في كوبا بصفة عامة. ويدعم البرنامج السلطات الوطنية والمحلية في التحول إلى نُظُم حماية اجتماعية أكثر استدامة وأكثر تركيزاً على أهداف محددة.

آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

طيلة عام 2019، ظل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاد كوبا، فضلاً عن تأثيره على الظروف التشغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالتكاليف المرتفعة لاستيراد المعدات والمدخلات الزراعية عاملٌ مقيدٌ للإنتاجية الزراعية في كوبا، مما يؤثر على قدرة البلد على تغطية جميع احتياجاته الغذائية. ويشكّل هذا الأمر عبئاً يثقل كاهل ميزانية البلد وتهديداً للفئات الأشد اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، ويفرض تحديات في مجال الأمن الغذائي في كوبا.

ويؤثر الحصار أيضاً على قدرة البرنامج على شراء الخدمات والمنتجات من شركات مقرها الولايات المتحدة أو شركات تجهّز مدفوعاتها عن طريق فروع لها في الولايات المتحدة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مشاريع مكتب البرنامج وعلى مواصلة تشغيله.

ويتأخر أيضا شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما فيها الأغذية المدعمة التي يوفرها البرنامج، بسبب المصاعب اللوجستية المذكورة أعلاه. فنتيجة للحصار، تضطر السفن إلى التوقف في بلد مجاور من أجل نقل الشحنات إلى سفن أخرى، مما يتسبب في حالات تأخير وتكاليف إضافية تؤثر أيضا على شحنات البرنامج. وبسبب أزمة الوقود التي حصلت خلال الربع الأخير من عام 2019، واجه المكتب القطري للبرنامج في كوبا صعوبات كبيرة في رصد أنشطته في المقاطعات الشرقية الخمس وفي توريد المواد الغذائية وغير الغذائية في مختلف موانئ البلد.

كذلك يتأثر العمل الجاري الذي يضطلع به البرنامج في كوبا بصعوبات ترتبط بشراء المعدات بأسعار أكثر تنافسية، بالنظر إلى أن الموردين في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرا ما يُمنعون من البيع مباشرة إلى كوبا. وهذا ينطبق على معدات المشاريع، ومعدات المكاتب، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، وقطع غيار السيارات، واللوازم القرطاسية المكتبية، وغيرها من المعدات التقنية المتخصصة للمشاريع، مما يزيد من التكاليف العادية للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن الاتصالات الصوتية وعمليات نقل البيانات باهظة التكلفة للغاية، إذ يتعين ألا تمر عبر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة.

وتطال القيود التي يفرضها الحصار على المؤسسات المالية التي تتعامل مع كوبا المعاملات المصرفية أيضا. ويمكن أن يؤثر هذا الأمر على دفع استحقاقات الموظفين، وكذلك على أنشطتهم المالية الشخصية. وبالرغم من أن مدفوعات المكتب القطري تُجهز عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنها عرضة لهذه القيود أيضا.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 أيار/مايو 2020]

يشير هذا التقرير، الذي أعده مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في الأمريكتين استجابة لقرار الجمعية العامة 74/7 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، إلى بعض المسائل الأكثر إلحاحا فيما يتعلق بأثر الحصار على الصحة العامة وعلى أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها منظمة الصحة العالمية مع البلد.

وفي عام 2019، دخل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون حيز النفاذ لأول مرة، وكان له أثر على تطوير الاستثمارات المختلفة، وخاصة في القطاع الصحي.

وحسب تقديرات الحكومة الكوبية، يتجاوز الأثر التراكمي الذي خلفه الحصار على قطاع الصحة، منذ بدايته وحتى الوقت الحاضر 2,913 بليون دولار. ولم يتم التحقق من البيانات التي قدمتها السلطات الكوبية من مصادر مستقلة.

وفي عام 2019، خلال الدورة الحادية والسبعين للجنة الإقليمية للأمريكتين التابعة لمنظمة الصحة العالمية، المعقودة في واشنطن العاصمة، أفاد ممثل كوبا بأن أعضاء وفد وزارة الصحة لم يتمكنوا من الحصول على تأشيرات لدخول الولايات المتحدة، وبالتالي لم يتمكنوا من حضور الدورة⁽⁴⁰⁾.

وأشارت عشرة مراكز متعاونة مع منظمة الصحة العالمية في كوبا إلى أن محدودية إمكانية الوصول إلى منصات تبادل المعارف على شبكة الإنترنت كان لها أثر على فعالية العمل المضطلع به. وليس من الواضح إلى أي مدى كانت محدودية الوصول هذه ناجمة عن الحصار.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 شباط/فبراير 2020]

نتيجة للحصار، لوحظت في كوبا الظروف المبيّنة أدناه بوصفها عقبة تحول دون تقدّم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر تأثيراً مباشراً في تنميته التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

ويحدّ الحصار، بتقييده دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، من إمكانيات تنمية الموارد البشرية في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، قد لا يستفيد المهنيون الكوبيون المتخصصون استفادة كاملة من فرص أكبر للتخصص في ميدان الملكية الفكرية، لا سيما تلك المتاحة في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص، بصفة خاصة، جوانب من إدارة أصول ومكاتب الملكية الفكرية، وكذلك فرصة الاطلاع على تجارب ناجحة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيا وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة.

وتعوق القيود المفروضة على التأشيرات أيضاً إمكانية مشاركة المهنيين الكوبيين العاملين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة بانتظام.

وتعوق القيود المفروضة على البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعليم عن بُعد التي توفرها المنظمة في كوبا، على الرغم مما تبذله السلطات المحلية من جهود وما تبديه من التزام لتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد بأكمله. ولا تتوافر أيضاً مرافق التداول بالفيديو، التي تتيح وسيلة للاتصال بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، ولا سيما لأغراض التعليم والتدريب، بسبب تعذّر شراء معظم المعدات التقنية وأدوات البرمجيات اللازمة التي منشؤها الولايات المتحدة.

ويؤثر ضعف مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية تأثيراً سلبياً أيضاً في إمكانية وصول المواطنين الكوبيين إلى قواعد البيانات الإلكترونية التابعة للمنظمة وإلى خدمات رقمية أخرى في مجال الملكية الفكرية، ويعرقل وصولهم إليها. ويؤثر هذا الوضع، وبخاصة تعذّر الوصول إلكترونياً إلى قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية، من قبيل قاعدة Patentscope للبيانات (للمعلومات عن براءات الاختراع) وقاعدة البيانات العالمية للعلامات التجارية من قواعد البيانات المتاحة فقط عبر الإنترنت، تأثيراً سلبياً للغاية في تقدّم

(40) انظر: https://www.paho.org/hq/index.php?option=com_docman&view=download&alias=51396-cd57-fr-e-

.final-report&category_slug=cd57-en&Itemid=270&lang=en, para. 7

برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من برامج الابتكار التي تتفّدها حكومة كوبا في مجالات علوم البيئة والطب والحياة، وكذلك التكنولوجيا الأحيائية والنانوتكنولوجيا. ويحدّد ذلك من إمكانية التعلم بشأن سلوك العلامات التجارية في أسواق التصدير المحتملة.

ويؤثر الحصار في توافر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وبخاصة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن كوبا مهينة إداريا لأداء هذه المهام بفضل الوجود الكثيف لفروع المكتب الكوبي للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توافر برامجيات متخصصة يعوق بصورة حرجية أداء هذه المهام. والواقع أن إجراءات شراء المعدات والبرامجيات اللازمة من الخارج مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم حالات التأخير في تقديم الخدمات المطلوبة من هذه المكاتب، ويحول دون تطوّر هذه الخدمات وتوسّعها بصورة طبيعية. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يقضي على إمكانية الاستفادة بشكل كامل من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة، نظرا إلى أن المستخدمين في كوبا لا يمكنهم الوصول بحرية إلى بعض الأدوات التشغيلية لذلك النظام. ويقوّض ذلك بشكل كبير إمكانيات توسيع نطاق هذا النظام ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات).

وتمتد آثار الحصار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضا. فلا يمكن سداد المدفوعات المستحقة على كوبا للمنظمة بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) إلّا باليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تقادي القيود التي يفرضها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية. ويجب سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الصناعية بنفس هاتين العُمَلتين. وتؤدي تكلفة هذه المعاملات غير المباشرة الهادفة إلى تقادي مصارف الولايات المتحدة إلى خسائر مالية كبيرة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد.

وتمتد الآثار المالية المترتبة على الحصار لتشمل أيضا دفع إتاوات حقوق التأليف على أساس الحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. فليس بإمكان عدد من المصارف الوطنية تلقّي الودائع من الجمعية الكوبية للإدارة الجماعية للمؤلفين أو إرسالها إليها. وبالإضافة إلى ذلك، من غير الممكن ممارسة الحقوق استنادا إلى الاتفاقية المذكورة من خلال اتفاقات التمثيل المتبادل بين جمعيات الإدارة الجماعية في كوبا والولايات المتحدة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 نيسان/أبريل 2020]

في إطار الأنشطة التي ينفّذها المكتب الإقليمي في الأمريكتين التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، غالبا ما تكون كوبا حاضرة من خلال ممثليها في الاجتماعات والدورات وحلقات العمل؛ وفي عمليات تبادل البيانات المتعلقة بالأرصدة الجوية والمياه؛ وفي المشاريع التي تغطي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وخلال عام 2019، لم تواجه المنظمة في إطار التعاون العلمي الإقليمي أي مضايقات أو قيود بشأن كوبا.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 أيار/مايو 2020]

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يزال باديا على الأنشطة العامة، بما في ذلك القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً على قطاع السياحة الكوبي وعلى مساهمة البلد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفيما يتعلق بالترويج السياحي، لا يمكن لكوبا ولا لوكالة السفر الكوبية المسماة "سافر إلى كوبا" (Destination Cuba) الوصول إلى شركات الإعلان أو قنوات الترويج الأخرى في الولايات المتحدة.

ووفقاً لأحدث إصدار من تقرير بارومتر السياحة العالمية (World Tourism Barometer)، الصادر في كانون الثاني/يناير 2020 عن منظمة السياحة العالمية، ارتفع عدد السياح الدوليين في جميع أنحاء العالم بنسبة 3,8 في المائة، وشهدت المنطقة الكاريبية دون الإقليمية ارتفاعاً بنسبة 5 في المائة. ويشير التقرير إلى أن كوبا شهدت أداءً أضعف في الربع الثاني من عام 2019 تفاقم خلال الربع الثالث منه. وقد تأثرت السياحة في الجزيرة من القيود المفروضة على السفر من الولايات المتحدة إليها، بما في ذلك حظر وصول السفن السياحية.

وذكرت المنظمة الكاريبية للسياحة أن دول منطقة الكاريبي استقبلت 31,5 مليون سائح في عام 2019، ويمثل ذلك رقماً قياسياً غير مسبوق لعدد الزوار الوافدين. غير أن كوبا، وهي ثاني أكثر الوجهات شعبية في المنطقة، قد أبلغت عن انخفاض في عدد الوافدين بأكثر من 9 في المائة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القيود المذكورة أعلاه.

وفي عام 2019، كان عدد الزوار القادمين من الولايات المتحدة جواً (الذين يبيتون ويوفرون دخلاً إضافياً لبلد المقصد) 500 000 زائر فقط. ووفقاً لإسقاطات المنظمة الكاريبية للسياحة، لولا الظروف المذكورة لسافر عدد أكبر من السياح من الولايات المتحدة إلى كوبا في الفترة نفسها.

ولا تزال السياحة الدولية والمحلية في كوبا، في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى آذار/مارس 2020، تعاني من خسائر فادحة في مجالات مهمة، بلغت قيمتها حسب التقديرات 1,4 بليون دولار.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 آذار/مارس 2020]

يحدّد اتفاق مراكش لعام 1994 المنشئ لمنظمة التجارة العالمية نطاق عمل المنظمة ومهامها. وتسلم ديباجة هذا الاتفاق بأن المساعي التجارية والاقتصادية ينبغي أن تجري لأغراض منها تحقيق مستويات معيشة أعلى، وكفالة العمالة الكاملة بما يتوافق وهدف التنمية المستدامة، وعلى نحو يتسق مع احتياجات الأعضاء وشواغلهم في مختلف مستويات التنمية. وتشدد الديباجة على استصواب القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

وقد أُثيرت شفويا المسألة المشار إليها في قرار الجمعية العامة 7/74 في سياق اجتماعي المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية للذين عقدا في 7 أيار/مايو و 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وخلال الاجتماع الذي عُقد في أيار/مايو⁽⁴¹⁾، ذكرت كوبا أن الولايات المتحدة شددت حصارها من خلال تنفيذ تدابير مالية وتجارية جديدة، بما في ذلك التفعيل الكامل لقانون هيلمز - بيرتون. ورأت كوبا أن هذه التدابير تتعارض مع قانون منظمة التجارة العالمية والقانون الدولي وأن المجتمع الدولي دعا إلى إنهاء الحصار في عدة مناسبات. وأشارت كوبا أيضا في بيانها إلى قانون كوبا 80 لعام 1996، الذي حدّد قانون هيلمز - بيرتون بوصفه "غير قانوني وغير قابل للتطبيق ويفتقر إلى أي قيمة قانونية". ويخول القانون 80 الحكومة أيضا سلطة اعتماد أي أحكام ضرورية لضمان اليقين القانوني للمستثمرين الأجانب والشركاء التجاريين والاقتصاديين.

وفي اجتماع المجلس العام المعقود في تشرين الأول/أكتوبر⁽⁴²⁾، أكدت كوبا من جديد أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة قد عمّقت بشكل كبير الجزاءات الاقتصادية المفروضة على البلد. وينطوي تشديد الحصار على تنفيذ تدابير جديدة تعوق العلاقات المالية والتجارية مع الشركاء الآخرين. وأشارت كوبا إلى الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، محتجة بأن القانون تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية ويشكل انتهاكا للقانون الدولي، لأنه يمثل محاولة للإملاء على الأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية الكيفية التي يتعين عليهم بها إدارة علاقاتهم الاقتصادية مع كوبا.

وأشير إلى المسألة أيضا في تقرير كوبا السنوي إلى منظمة التجارة العالمية المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁽⁴³⁾ بشأن تمديد إعفاء مُنح بموجب القرار المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2016⁽⁴⁴⁾. وقد مُنحت كوبا هذا الإعفاء في الأصل بموجب القرار المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 1996⁽⁴⁵⁾، فيما يتعلق بالمادة الخامسة عشرة: 6 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994. وفي التقرير السنوي، أشارت كوبا، في جملة أمور، إلى استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي في عام 2019 وإلى تشديده منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي هذا السياق، أشارت كوبا إلى التدابير المالية الجديدة التي نفذتها الولايات المتحدة، والقيود الجديدة التي تمنع سياح الولايات المتحدة من زيارة البلد الكاريبي، وإنهاء الوقف الاختياري للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. وعلاوة على ذلك، رأت كوبا أن تشديد الحصار يولد صعوبات وتكاليف إضافية للعمليات المصرفية والتجارية الكوبية.

وأخيرا، أثيرت هذه المسألة في التقرير السنوي للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية عن العرض العام للتطورات في البيئة التجارية الدولية⁽⁴⁶⁾. وفي التقرير، قدم المدير العام معلومات عن إنهاء الوقف الاختياري للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، موضحا أن القانون يسمح للأطراف التي صادرت حكومة كوبا ممتلكاتها في عام 1959 برفع دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة ضد الشركات والأفراد الذين "يتجرون" بالممتلكات المعنية. وأوضح كذلك أن القانون يمنع الأفراد والشركات من الانخراط في التجارة الدولية مع كوبا. وفي اجتماع هيئة استعراض السياسات التجارية في منظمة التجارة العالمية المعقود

(41) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/GC/M/177.

(42) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/GC/M/180.

(43) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/1076.

(44) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/1003.

(45) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/182.

(46) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/TPR/OV/22.

في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019⁽⁴⁷⁾ والمكرس للتقرير، أشارت كوبا إلى آثار قانون هيلمز - بيرتون التي تتجاوز الحدود الإقليمية وذكرت أن القانون لم يطبق من جانب أي حكومة من حكومات الولايات المتحدة في الفترة بين عامي 1996 و 2019. وذكرت كوبا كذلك أن الحصار يعوق العمليات التجارية العادية في البلد ويضر ببلدان أطراف ثلاثة ترغب في التجارة مع كوبا. وعلاوة على ذلك، أشارت كوبا إلى التدابير التي لا يشملها التقرير، مثل التدابير الواردة في قانون التجارة مع العدو، وفي قرار وزارة الخزانة المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2019، وفي قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم التي نشرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

رابعاً - الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها

المنظمة الدولية للحماية المدنية

[الأصل: بالإنكليزية]

[6 نيسان/أبريل 2020]

المنظمة الدولية للحماية المدنية منظمة حكومية دولية هدفها "مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في إنشاء وتطوير منظمات لحماية وإنقاذ السكان والممتلكات"، وكذلك "تعزيز وضمان تبادل المعلومات والخبرات والموظفين والخبراء بين مختلف البلدان في مجال حماية وإنقاذ السكان والممتلكات" (الفقرتان (ب) و (د) من المادة 2 من دستور المنظمة الدولية للحماية المدنية).

وتؤكد المنظمة الدولية للحماية المدنية مجدداً رأيها الذي مفاده أن الأمم المتحدة محفل مناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومن ثم فهي ترحب بالنظر الإيجابي في القرار 7/74 الذي اعتمدته الجمعية العامة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد أصبحت جمهورية كوبا عضواً كاملاً العضوية في المنظمة الدولية للحماية المدنية في 18 كانون الأول/ديسمبر 2014. ولها احتياجات كبيرة فيما يتعلق بجميع الخطوات الأربع المرتبطة بإدارة الكوارث وهي: الوقاية، والتأهب، والاستجابة، والتعافي. وبالتالي، بغية وفاء المنظمة الدولية للحماية المدنية بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء، فإنها بصدد تقديم المساعدة التقنية في كوبا في مختلف مجالات الحماية المدنية، من خلال نقل المعدات والتكنولوجيا ودعم الدورات التدريبية في مجال الدفاع المدني.

(47) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/TPR/OV/M/17.

الاتحاد البرلماني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 آذار/مارس 2020]

تمسك الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنوات عديدة برأي مفاده أنه "يجب تجنب الجزاءات الاقتصادية قدر الإمكان لأنها تسبب المعاناة لأعداد كبيرة جدا من الأبرياء"، وعارض "اعتماد دولة أو مجموعة من الدول قوانين أو تدابير أخرى تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وتهدف إلى إجبار أطراف ثالثة من الدول أو مواطني تلك الدول على تطبيق تلك الجزاءات الاقتصادية"⁽⁴⁸⁾. وفي نيسان/أبريل 2017، اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة 136 لجمعية، التي عُقدت في دكا، قرارا بتوافق الآراء بعنوان "دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول". ويؤكد القرار أن "لشعب كل بلد من البلدان حقا غير قابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي وفي السعي بحرية إلى تحقيق تميزه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا للقانون الدولي".

وفي السنوات الماضية، رحب الاتحاد البرلماني الدولي بالتفاعل بين المشرعين من كوبا والولايات المتحدة بهدف تطبيع العلاقات، ويحذو أمل كبير في أن يتسنى مواصلة هذه الدبلوماسية البرلمانية.

وعلى وجه الخصوص، يقتضي هذا الوقت العصيب للغاية، الذي تُواجه فيه أزمة صحية عالمية ناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التضامن والعمل المشترك حتى يتسنى للسكان المعرضين للخطر الحصول على الأدوية والغذاء والرعاية الصحية التي يحتاجون إليها. ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي في أن يتسنى، من خلال الحوار السياسي، التصدي للتحديات الإنسانية، وفي أن يتسنى في نهاية المطاف رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويؤيد الاتحاد أن يكرر الإعراب عن تأييده القوي لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وأن يعرب عن تضامنه مع الشعب الكوبي الذي لا يزال يعاني من تبعات هذا الحصار.

مركز الجنوب

[الأصل: بالإنكليزية]

[10 آذار/مارس 2020]

اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار 7/74 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". واعتمد القرار بأغلبية 187 صوتا مقابل 3 أصوات، مع امتناع عضوين عن التصويت. وسبق التصويت تقديم بيانات من جانب الدول الأعضاء، ابتداء من 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأعربت دولة فلسطين، التي تحدثت باسم مجموعة الـ 77 والصين، عن إدانتها الحصار وعن أسفها لأن الولايات المتحدة عمدت إلى تشديده في ظل الإدارة الحالية.

وكانت تلك السنة الثامنة والعشرين على التوالي التي يُتخذ فيها قرار بشأن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا، والمتأصل في الحرب الباردة. ولم تخف حدة التوتر بين الولايات المتحدة وكوبا إلا عندما أعادت إدارة رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، العلاقات الدبلوماسية مع كوبا،

(48) انظر قرار الاتحاد البرلماني الدولي الذي اعتمد في المؤتمر البرلماني الدولي الرابع بعد المائة، جاكوتا، تشرين الأول/أكتوبر 2000.

وأجرت تعديلات على عدة جوانب من الحصار، مثل رفع بعض القيود المفروضة على السفر. وتتناقض تلك السياسات مع التدابير التي نفذها رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب منذ عام 2017، والتي أدت إلى تفاقم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحصار التعسفي وغير العادل المفروض على كوبا. فعلى سبيل المثال، تعرضت شحنات الوقود الدولية المتجهة إلى الجزيرة لضرر شديد وجرى تقليص الخدمات القنصلية. وأدى تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون إلى تصعيد كبير في العدوان على الشعب الكوبي. وظل الحصار يسبب صعوبات اقتصادية، مع ما يترتب على ذلك من آثار إنسانية بالنسبة لشعب كوبا؛ كما تعطلت الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في البلد⁽⁴⁹⁾.

وكررت الجمعية العامة في القرار تأكيد ما ورد في القرارات والتقارير والإعلانات التي اعتمدتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات الحكومية الدولية سابقاً، والتي رفضت فيها استخدام التدابير القسرية الانفرادية من قبيل "الجزاءات التجارية المفروضة في شكل حصارات ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين البلدان المرسل والمستهدفة"⁽⁵⁰⁾، مثل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فهذه التدابير كان لها آثار سلبية على تمتع شعوب البلدان المعنية بجميع حقوق الإنسان بالكامل، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً، التي تشمل النساء والمسنين والأطفال. وكان لها أيضاً أثر سلبي على قدرة البلدان الخاضعة للجزاءات على الإسهام في التعاون الإنمائي الدولي، وهو مجال أظهرت كوبا على مر السنين مشاركة قوية فيه⁽⁵¹⁾.

وفي ضوء الشواغل المبينة أعلاه، فإن الجمعية العامة، في الفقرة 2 من قرارها 7/74، "تكرر دعوتها جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار، عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يعيدان تأكيد أمور عدة منها حرية التجارة والملاحة".

وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام في الفقرة 4 من القرار أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. وعلى مر السنين، أصبح التقرير السنوي للأمين العام يمثل أداة هامة لتسليط الضوء على الأثر السلبي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والدعوة إلى إنهائه.

وفي هذا الصدد، أعرب كذلك المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، إدريس الجزائري، في 6 أيار/مايو 2019، عن إدانته الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وشدد المقرر الخاص على أن استخدام الجزاءات الاقتصادية

(49) انظر: United Nations, "Cuba: UN Members overwhelmingly support end of US embargo, as Brazil backs Washington", UN News, 7 November 2019.

(50) انظر: United Nations, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Human rights and unilateral coercive measures"، شرح مفصل من المفوضية. متاح عبر الرابط التالي: <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Seminars/Pages/WorkshopCoerciveMeasures.aspx>

(51) انظر: South Centre and Islamic Development Bank, *Developing National Ecosystems for South-South and Triangular Cooperation to Achieve Agenda 2030 for Sustainable Development* (Jeddah, Saudi Arabia, 2019).

لأغراض سياسية ينتهك حقوق الإنسان وقواعد السلوك الدولي؛ وذكر أيضا أن تطبيق الجزاءات الانفرادية خارج الحدود الإقليمية يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي⁽⁵²⁾.

وقد أعدت مبادرة مركز الجنوب استجابة لطلب تقديم مساهمة في تقرير الأمين العام وفقا للقرار 7/74، وذلك فيما يتعلق بفرض تدابير اقتصادية ومالية وتجارية انفرادية على كوبا انتهاكا للمبادئ الأساسية للميثاق.

ومركز الجنوب هو منظمة حكومية دولية للبلدان النامية، وقد أنشئ عام 1995 عملا بالاتفاق الذي ينص على إنشاء مركز الجنوب والذي أودع لدى الأمم المتحدة وفقا للتوصيات الواردة في تقرير "التحدي الذي يواجه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب". وقد أعدت هذا التقرير لجنة الجنوب، ونظرت الجمعية العامة في النتائج الصادرة عنه في قرارها 155/46. ويتمتع المركز بمركز المراقب لدى الجمعية العامة، ويتألف حاليا من 54 عضوا من البلدان النامية، ومنها كوبا. وهو يدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز مصالحها المشتركة على الساحة الدولية. وبضطلع أيضا ببحوث موجهة نحو السياسات في مختلف المجالات الدولية بغية الإسهام في تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. وهو يضم صوته إلى المجتمع الدولي في إدانة التدابير القسرية الانفرادية، التي تمس مبدأي تقرير المصير والتعاون الدولي.

وعلى نحو ما ورد ذكره، وصل الحصار المفروض على كوبا إلى مستويات جديدة بموجب قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996 للولايات المتحدة، وهو ما يتنافى مع مبادئ الميثاق ودعوة جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية. وتنفيذ القانون هو تجسيد فج لممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية في جهل تام لقواعد القانون المقبولة دوليا.

التداعيات على قطاع الصحة

قدمت كوبا في تقريرها عن قرار الجمعية العامة 8/73 (انظر A/74/91/Rev.1، الفرع ثانيا)، أدلة تتعلق بتداعيات الحصار، بما في ذلك تداعياته على القطاعات التي لها أكبر أثر اجتماعي. ويركز هذا التقرير على العقوبات التي وُضعت فيما يتعلق بالحصول على المنتجات الصيدلانية وغيرها من المنتجات الطبية والمعدات اللازمة لإعمال الحق في الصحة.

وأبرزت كوبا في تقريرها الكيفية التي تعوق بها تدابير الولايات المتحدة الحصول على التكنولوجيات والمواد الخام والكواشف ووسائل التشخيص والمعدات وقطع الغيار من شركات الولايات المتحدة، فضلا عن الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض الخطيرة مثل السرطان. فهذه المواد الاستهلاكية يجب شراؤها في أسواق بعيدة، عن طريق وسطاء في كثير من الأحيان، مما يزيد بالضرورة من مدة التسليم وتكلفته.

وخلال الفترة المشمولة بالتحليل، أرسلت شركة MediCuba S.A، وهي الشركة الكوبية التي تتولى تصدير الأدوية واستيرادها، طلبات إلى 57 شركة من شركات الولايات المتحدة لشراء المواد الاستهلاكية اللازمة للنظام الصحي. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن 50 من هذه الشركات قد ردت على الطلبات، وادعت ثلاث شركات أخرى أنها، بسبب أنظمة الحصار، غير مأذون لها ببيع كوبا أي أدوية أو معدات.

(52) انظر: "US sanctions: United Nations, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "US sanctions: violate human rights and international code of conduct, UN expert says", 6 May 2019

وعلاوة على ذلك، يؤثر الحصار على المساهمة المحتملة لكوبا في معالجة المشاكل الصحية على نطاق عالمي. وقد قام العلماء الكوبيون، الذين حصلوا على 10 ميداليات ذهبية من المنظمة العالمية للملكية الفكرية على مدى 26 عاما⁽⁵³⁾، بعدد كبير من الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية الأحيائية، بما في ذلك لقاح لالتهاب السحايا وعلاجات جديدة للسرطان. وأتاحت الإنجازات العلمية والتكنولوجية في هذا الميدان لكوبا أن تهين "القدرة على إنتاج العقاقير الكوبية والجنيسة على نطاق واسع لتصديرها بأسعار زهيدة إلى البلدان النامية"⁽⁵⁴⁾. ويشير عدد براءات الاختراع التي تم الحصول عليها، وتوريد المنتجات التكنولوجية الأحيائية إلى نحو 50 بلدا، وتنوع الإنتاج والشراكات العلمية في البلدان النامية، إلى التقدم الذي أحرزته كوبا في الميدان التكنولوجي الأحيائي نتيجة لسياسة استشرافية ومتسقة⁽⁵⁵⁾. وفي حين يبين التقدم المحرز مرونة المهنيين الكوبيين وكفاءتهم العلمية⁽⁵⁶⁾، فإن مساهمات كوبا من خلال العلاجات المبتكرة القائمة على التكنولوجيا الأحيائية كان من المرجح أن تكون أكبر وأن تعود بالفائدة على مزيد من المرضى في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في البلدان النامية⁽⁵⁷⁾، لو لم يؤد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى حرمان كوبا بصورة منهجية من الوصول إلى الموارد والأسواق ونقل التكنولوجيا.

الخلاصة

توضح المعلومات الواردة أعلاه الأثر الضار المترتب على القطاع الصحي من جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ولكن الحصار يؤثر أيضا على قطاعات أخرى، مثل المالية والصناعة والتجارة الخارجية. وهو يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلد وقدرته على المشاركة في التعاون الدولي. وبالنظر إلى انقضاء نحو ستة عقود منذ فرض الحصار، فإنه يشكل أشد وأطول حالة من التدابير القسرية الانفرادية التي طبقت على أي بلد في التاريخ المعاصر. وينبغي للبلدان التي صوتت لصالح القرار 7/74 أن تتعاون لوضع حد لهذا الحرمان غير العادل لحق كوبا في التنمية وتقرير المصير.

(53) انظر: Organización Mundial de la Salud, Organización Panamericana de la Salud, Comisión Europea, *Experiencia cubana en la producción local de medicamentos, transferencia de tecnología y mejoramiento en el acceso a la salud* (Geneva, 2015).

(54) Helen Yaffe, "The curious case of Cuba's biotech revolution", in *History of Technology*, vol. 34, 2019, Ian Inkster, ed., (Bloomsbury Academic, 2020).

(55) من الأمثلة الحديثة على ذلك إنشاء مركز كوبي صيني للابتكار في مجال التكنولوجيا الأحيائية في مقاطعة هونان. انظر: Cubadebate, "Concluye montaje de primer centro conjunto de innovación biotecnológica Cuba-China", 2 January 2020.

(56) Yaffe, "The curious case of Cuba's biotech revolution".

(57) BBC News, "Why an American went to Cuba for cancer care", انظر: 20 April 2017.